الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعـــــــــــة 20 أوت 1955 – سكيكـــــــــــدة –

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبة

رقم المذكرة:...../2018

فعالية المراجعة في جودة التصريحات

مذكرة أعدت استكمالا لمتطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم المالية والمحاسبة

تخصص محاسبة وتدقيق

من إعداد الطالبين:

- أمينـــــــــــــــــة زوالي
- عمـــــــــار بولخصـــايم

تحت إشراف الأستاذة:

بن عزيزة صورية

لجنة المناقشة:

اسم ولقب الأستاذ	الرتبة	الجامعة	الصفة
ركي أحســـن	أستاذ محاضر _ب_	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة	رئيسا
بن عزيزة صورية	أستاذ مساعد_ أ _	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة	مشرفا ومقررا
إينـــــــــــال فوزي	أستاذ مساعد_ أ _	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة	ممتحنا

السنة الجامعية 2018/2017

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

بسم الله الرحمن الرحيم

"وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت و إليه أنيب"

صدق الله العظيم

سورة هود الآية 88

الإهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

(و قل اعملوا فسيرى الله عملكم و رسوله و المؤمنون)

صدق الله العظيم

إلى والدي حفظه الله ورعاه وأطال في عمره،

إلى روح أمي الطاهرة رحمة الله عليك،

إلى إخوتي كل باسمه جعلهم الله عونا لي،

إلى جميع الأهل والأقارب، إلى أختي الغالية،

إلى أصدقائي وزملائي،

إلى كل من يفتح هدا البحث المتواضع.

عمار

الإهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

(و قل اعملوا فسيرى الله عملكم و رسوله و المؤمنون)

صدق الله العظيم

إلى أعز ما أملك والدي الكريمين أطال الله في عمركما و أدامكما ذخرا لي،

إلى سندي في الحياة أختي دنيا،

إلى جميع إخوتي كل باسمه جعلهم الله عونا لي،

إلى جميع زملاء تخصص ماستر محاسبة و تدقيق جامعة سكيكدة دفعة 2018،

إلى كل من جمعتني به مودة.

أمينة

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

شكر و تقدير

الحمد لله الذي أنار لنا درب العلم والمعرفة وأعاننا على هدا الواجب ووفقنا إلى انجاز هذا العمل

نتوجه بجزيل الشكر والامتنان إلى كل من ساعدنا من قريب أو من بعيد على انجاز هدا العمل وفي تدليل ما واجهناه من صعوبات، ونخص بالذكر الأستاذة المشرفة بن عزيزة صورية التي لم تبخل علينا بتوجيهاتها ونصائحها القيمة التي كانت عونا لنا في هذا البحث

ولا يفوتنا أن نشكر الأستاذ بوجعادة إلياس على ما قدمه لنا من إرشادات

و إلى كل عمال مكتبة الكلية و كل من ساهم ولو بالقليل في انجاز هذا العمل.

الملخص

يتوقف بقاء المؤسسة في السوق على تعظيم أرباحها و تخفيض أعباءها ومن أهم هذه الأعباء التزاماتها الجبائية، وقد هدفت الدراسة إلى استكشاف مدى فاعلية المراجعة الجبائية في جودة التصريحات الجبائية باعتبارها أداة هامة تستعملها المؤسسة لتشخيص وضعيتها أمام الإدارة الجبائية و تخفيض الأعباء الضريبية إلى حدها الأدنى، كما تعتمد عليها للتأكد من مطابقة تصريحاتها مع القواعد الضريبية مما يجنبها الوقوع في الأخطار الجبائية.

وقد دعمنا هذه الدراسة بإجراء استطلاع آراء وجه للأطراف ذات العلاقة بالموضوع و توصلنا من خلاله إلى أن للمراجعة الجبائية فعالية كبيرة في تحسين جودة التصريحات الجبائية.

الكلمات المفتاحية: المراجعة، المراجعة الجبائية، الخطر الجبائي، جودة التصريح الجبائي، مراجعة التصريح الجبائي.

Abstract

The standing of the company in the market depends on the increase of the benefits and the decrease of the charge, and one the most important charges are the taxes. Studies aimed at the discovery of how much the fiscal audit is effectiveness in the quality of fiscal declaration knowing that it's an important took that the company uses diagnostic its situation towards the fiscal administration and to decrease the tax burden to the least level, it also relies on it to matching her fiscal declarations with the tax rules which prevents it to fall tax risks.

We confirmed this study by interviewing those who have a relation with the topic, we arrived that the tax audit has a great effectiveness in the improvement the quality of fiscal declarations.

Key words: audit, fiscal audit, fiscal risk, fiscal auditor, fiscal declarative statement quality, audits the fiscal declaration.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

المحتويات	الصفحة
الإهداء	
التشكرات	
الملخص	
قائمة المحتويات	
قائمة الجداول	
قائمة الأشكال	
قائمة الملاحق	
قائمة الاختصارات	
مقدمة	أ- و
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للمراجعة الجبائية	**1**
تمهيد	2
المبحث الأول: ماهية المراجعة	3
المطلب الأول: مفهوم المراجعة	3
المطلب الثاني: أهداف المراجعة ومعاييرها	6
المطلب الثالث: أنواع المراجعات والجهات المستفيدة منها	9
المبحث الثاني: مفاهيم أساسية حول المراجعة الجبائية	15
المطلب الأول: تعريف المراجعة الجبائية انواعها واهميتها	15
المطلب الثاني: المراجعة الجبائية وصلتها بالمراجعات والمفاهيم الاخرى	18
المطلب الثالث: الخطر الجبائي	19
المبحث الثالث: المراجع الجبائي و مراحل تنفيذ مهمته	23
المطلب الأول: المراجع الجبائي	23
المطلب الثاني: مراحل تنفيد مهمة المراجعة الجبائية	25
خلاصة الفصل الأول	32
الفصل الثاني: مراجعة التصريحات الجبائية و جودتها	**33**
تمهيد	34

المبحث الأول:ماهية التصريحات الجبائية	35
المطلب الأول: تعريف التصريحات الجبائية	35
المطلب الثاني: اهمية التصريحات الجبائية	37
المطلب الثالث: انواع التصريحات الجبائية	39
المبحث الثاني: مراجعة التصريحات الجبائية	46
المطلب الأول: مراجعة الرسم على النشاط المهني	46
المطلب الثاني: مراجعة الضريبة على ارباح الشركات	48
المطلب الثالث: مراجعة الضريبة على الدخل الاجمالي مرتبات و اجور	50
المطلب الرابع: مراجعة الرسم على القيمة المضافة	51
المبحث الثالث: جودة التصريحات الجبائية	54
المطلب الأول: مفهوم جودة التصريحات الجبائية	54
المطلب الثاني: العناصر المساهمة في جودة التصريحات الجبائية	57
خلاصة الفصل	60
الفصل الثالث: الدراسة التطبيقية	**61**
تمهيد	62
المبحث الأول: منهجية الدراسة	63
المطلب الأول: أداة الدراسة	63
المطلب الثاني: مجتمع الدراسة	65
المبحث الثاني: دراسة صدق أداة الدراسة	67
المطلب الأول: تحليل خصائص عينة الدراسة	67
المطلب الثاني: اختبار صدق و ثبات الدراسة	71
المبحث الثالث: التحليل الإحصائي و اختبار فرضيات العينة	73
المطلب الأول: التحليل الإحصائي لمحاور الدراسة	73
المطلب الثاني: اختبار الانحدار المتعدد	81
خلاصة الفصل	84
خاتمة	86
قائمة المراجع	89
الملاحق	

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

قائمة الجداول

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
(1-1)	التطور التاريخي للمراجعة	5
(1-2)	التصريحات الجبائية للمكلف بالضريبة على الدخل الإجمالي	42
(1-3)	درجات مقياس ليكارت الثلاثي	63
(2-3)	عبارات المحور الأول	64
(3-3)	عبارات المحور الثاني	64
(4-3)	عبارات المحور الثالث	65
(5-3)	عدد الاستبيانات الموزعة و المرفوضة	66
(6-3)	عينة الدراسة	66
(7-3)	نتائج تحليل خاصية المؤهل العلمي	67
(8-3)	نتائج تحليل خاصية سنوات الخبرة	69
(9-3)	نتائج تحليل خاصية العمر	70
(10-3)	توزيع ألفاكرونباخ	72
(11-3)	الفئات حسب مقياس ليكارت الثلاثي	73
(12-3)	نتيجة التحليل الإحصائي للمحور الأول	74
(13-3)	نتيجة التحليل الإحصائي للمحور الثاني	77-76
(14-3)	نتيجة التحليل الإحصائي للمحور الثالث	80-78
(15-3)	معامل التحديد R^2	81
(16-3)	معامل ANOVA	82
(17-3)	نتائج اختبار ONE-L TESTSAMP لمتوسط محاور الدراسة الرئيسية	82

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

قائمة الأشكال

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
(1-1)	أنواع المراجعة	12
(2-1)	المراجعة الجبائية الخارجية	16
(3-1)	دور المراجعة الجبائية الخارجية	17
(1-2)	معايير جودة المعلومات الجبائية	57
(1-3)	عينة الدراسة حسب خاصية المؤهل العلمي	68
(2-3)	عينة الدراسة حسب خاصية الخبرة	70
(3-3)	عينة الدراسة حسب خاصية العمر	71

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

قائمة الملاحق

قائمة الملاحق

رقم الملحق	إسم الملحق
01	الإستبيان
02	التصريح (NG° 01)
03	التصريح (NG° 03)
04	التصريح (NG° 04)
05	التصريح (NG°11)
06	التصريح (NG° 12)
07	التصريح (NG°13)
08	التصريح (NG° 29)
09	التصريح (NG°50)
10	التصريح (A 50°NG)
11	التصريح بالوجود (NG°08)
12	مخرجات SPSS

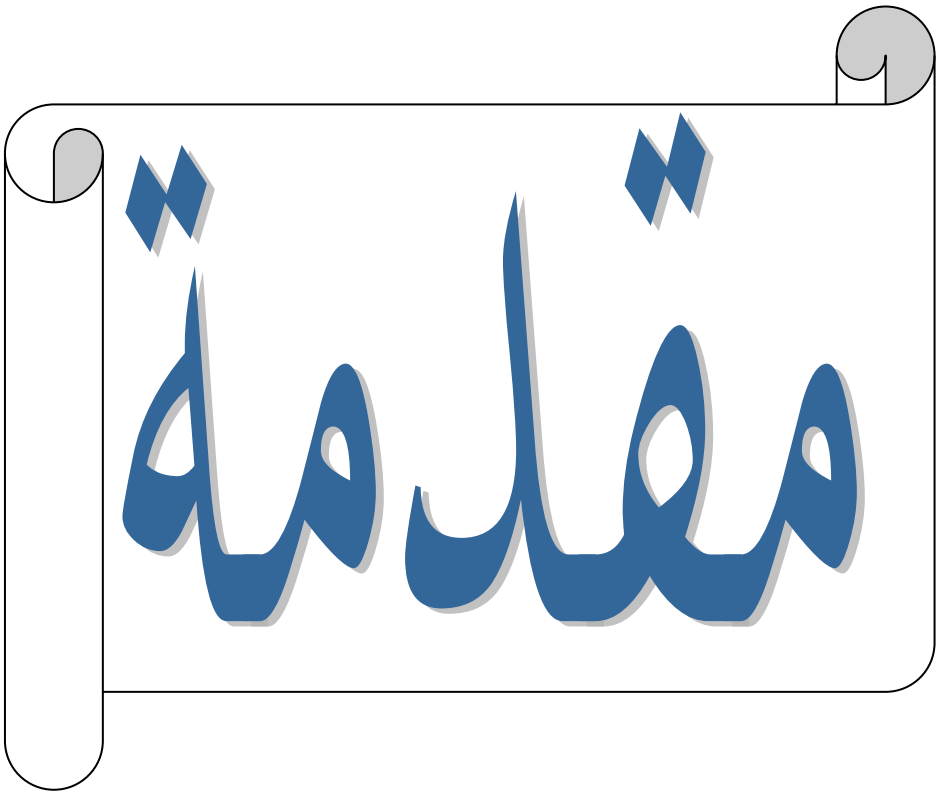
WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

قائمة الإختصارات

قائمة الاختصارات

الإختصار	الدلالة بالغة الأجنبية	الدلالة بالغة العربية
IBS	Impôt sur les bénéfices des sociétés	الضريبة على أرباح الشركات
IFU	Impôt forfaitaire unique	الضريبة الجزافية الوحيدة
IRG	Impôt sur les revenu globale	الضريبة على الدخل الإجمالي
TAP	Taxe sur la valeur ajoutée	الرسم على النشاط المهني
TVA	Taxe sur l'activité professionnelle	الرسم على القيمة المضافة

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر


مقدمة

إن التطور الكبير الذي عرفه العالم و الذي مس جميع المجالات بما في ذلك المجال الإقتصادي و الذي صاحبه التطور الواضح للمؤسسات الإقتصادية الصغيرة ذات المعاملات البسيطة و التي أصبحت تتميز بكبرها وتشعب تعاملاتها و إختلاف أنواعها من شركات مساهمة، وشركات أموال وشركات متعددة الجنسيات، وشركات افتراضية، إلى غيرها من الأنواع، أدى إلى كبر حجم المجتمع المالي و تعقده وانفصال الملكية عن الإدارة أي ظهور ما يسمى بالملكية الغائبة، كما أدى إلى تشابك العلاقة بين الأطراف المتعاملة مع المؤسسة، فنتج عن كل ذلك ظهور الحاجة إلى وجود نوع من المتابعة و الرقابة حتى تضمن حقوق المالكين و تضفي الثقة بين الأطراف ذات المصلحة من مساهمين، ومستثمرين ، و دائنين ، و إدارة الضرائب، وغيرها من الأطراف المستفيدة من المعلومات الظاهرة في التقارير و القوائم المالية المنشورة من طرف المؤسسة، على اعتبار أن الكثير منهم يعتمدون في اتخاذ قراراتهم الاقتصادية على المعلومات المقدمة من طرف المؤسسة من خلال تقاريرها المالية. لكل هذه الأسباب وغيرها ظهرت المراجعة بمفهومها الحديث و التي أصبحت تحكمها قوانين ومعايير دولية و محلية خاصة بها، و التي تعتبر عملية منظمة للحصول على الأدلة و القرائن المرتبطة بالعناصر الدالة على الأحداث الاقتصادية للمؤسسة و تقييمها بطريقة موضوعية لغرض التأكد من درجة مسايرة هذه العناصر للقواعد و القوانين الموضوعة، ثم توصيل نتائج ذلك إلى الأطراف المعنية، فهي بذلك عملية إنتقادية للقوائم المالية تهدف إلى تعزيز الثقة أو سحبها من تلك القوائم.

و نظرا لما صاحب كبر حجم المؤسسات وتعدد وظائفها من تنوع في الأعباء والالتزامات، أصبح بقاء المؤسسة و تطورها يتوقف على مدى قدرتها على التسيير السليم والتحكم في التزاماتها المختلفة مما زاد من حاجة المؤسسة إلى خدمات المراجعة، حيث لم تعد تعتمد عليها من أجل المصادقة على قوائمها المالية وإضفاء الثقة عليها و حسب، بل من أجل ضمان السير السليم لمختلف أنشطتها و التحكم في التزاماتها فظهرت أنواع جديدة للمراجعة حسب المجال و الغرض المرجو منها، وكما هو معلوم تعتبر الالتزامات الجبائية من أهم الالتزامات التي قد تشكل خطرا على المؤسسة، من هنا نشأت المراجعة الجبائية والتي تختص بمراجعة التصريحات الجبائية المصرح بها من طرف المؤسسة، و التي تظهر رقم الأعمال و الربح المحقق، إضافة إلى المبالغ المتعلقة بالضرائب المدفوعة من طرف المؤسسة، حيث تهدف المراجعة الجبائية إلى التأكد من صحة تلك التصريحات وسلامة وضعية المؤسسة اتجاه الإدارة الجبائية كما تعتبر جهازا يعمل على حمايتها من الأخطار الجبائية التي قد تتعرض إليها و ضمان حقوقها بتخفيض الأعباء الجبائية إلى الحد الأدنى.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

الإشكالية:

يقع على عاتق المؤسسة مسؤولية تحمل تكاليف مالية كبيرة بسبب تقديمها تصريحات جبائية غير صحيحة، ولتجنب ذلك تلجأ إلى المراجعة الجبائية قصد تفادي هذه التكاليف، في خضم ذلك و على ضوء ما سبق يمكننا طرح الإشكالية التالية:

"هل تساهم المراجعة في تحسين جودة التصريحات الجبائية ؟"

من خلال التساؤل الرئيسي يمكننا طرح التساؤلات الفرعية لتالية:

1- كيف نقوم بالمراجعة الجبائية؟ وهل لها أثر على المؤسسة؟

2- هل يمثل الإخلال بجودة التصريحات الجبائية خطرا على المؤسسة؟

3- هل يمكن للمراجعة الجبائية أن تكون لها فعالية في تحسين جودة التصريحات الجبائية؟

الفرضيات:

1- تعتمد المؤسسة على المراجعة الجبائية من أجل تصحيح الأخطاء و تجنب التجاوزات الجبائية.

2- عدم الالتزام بالتصريحات الجبائية يعرض المؤسسة إلى أخطار جبائية.

3- المراجعة الجبائية لها دور فعال في تحسين جودة التصريحات الجبائية.

أهمية الدراسة:

تتمتع الدراسة بأهمية نظرية و أخرى عملية

الأهمية النظرية: يسمح البحث بالإلمام بالجانب المفاهيمي لموضوع المراجعة الجبائية التي تعتبر آلية حديثة تعمل على تخفيف الأعباء الضريبية الملقاة على عاتق المكلفين بالضريبة، و تشخيص وضعيتهم اتجاه الإدارة الجبائية، وذلك من خلال التعرف ماهية المراجعة الجبائية و الخطوات المتبعة في تنفيذها إضافة إلى الصفات الواجب توفرها في المراجع الجبائي، كما تسمح بالتعرف على أنواع التصريحات الجبائية و أهميتها بالنسبة للمكلف و الإدارة الجبائية إضافة إلى التعرف على المفاهيم الخاصة بجودة التصريح وكيفية مراجعة مضمون التصريحات الجبائية.

الأهمية العملية: يسمح البحث بدراسة العلاقة السببية بين المراجعة الجبائية و مدى فعاليتها في تحسين جودة التصريحات الجبائية المصرح بها من طرف المكلفين بالضريبة.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تحقيق مايلي:

- التعرف على المراجعة الجبائية كآلية قانونية و مشروعة حديثة نسبيا تمكن المؤسسة من تخفيض الأعباء الجبائية.
- دراسة قدرة المراجعة الجبائية على تصحيح الأخطاء و التجاوزات في التصريحات الجبائية، و بالتالي دراسة الدور الذي تلعبه في تحسين جودة هذه التصريحات.

أسباب اختيار الموضوع:

هناك عدة عوامل دفعتنا لاختيار الموضوع منها:

1- الميول الشخصي للمواضيع المتعلقة بالمراجعة عموما و المراجعة الجبائية خصوصا.

2- الأهمية البالغة التي أولتها الدولة للضرائب خاصة في الآونة الأخيرة.

3- حاجة المؤسسة للمراجعة الجبائية لتفادي الوقوع في الأخطار الجبائية التي قد تهدد إستمراريتها.

4- الرغبة في التعرف على الإجراءات المتبعة في تنفيذ المراجعة الجبائية و دراسة مدى فعاليتها في تحسين جودة التصريحات الجبائية.

الدراسات السابقة:

شراد سمير: منهجية المراجعة الجبائية للمؤسسة الاقتصادية الجزائري ضمن إطار المراجعة التعاقدية، دراسة حالة وهي مذكرة ماجستير في العلوم التجارية تخصص محاسبة و تدقيق، جامعة البليدة2، 2013-2014، وقد تمحورت إشكاليته حول: ماهي المنهجية التي يجب على المراجع الجبائي انتهاجها من أجل الوصول الى الخطر الجبائي في المؤسسة، ومن ثم إعطاء التوصيات الضرورية و اللازمة لتخفيض الأعباء و ضمتن فعالية مثلى للمؤسسة؟

قام الباحث بتقسيم بحثه إلى بابين حيث تناول في الباب الأول الإطار النظري للمراجعة المراجعة الجبائية للمؤسسة، وقد قسمه بدوره إلى ثلاث فصول حيث خصص الفصل الأول لعرض مختلف مفاهيم، أنواع، وأهمية المراجعة و المراجعة الجبائية و في الفصل الثاني فتناول فيه مختلف الالتزامات الجبائية للمؤسسة و السلطة التي تفرضها إدارة الضرائب عليها، أما الفصل الثالث فقد بين فيه المخاطر الجبائية التي تحيط بالمؤسسة و

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

ضرورة اللجوء إلى المراجعة الجبائية. أما الباب الثاني فقد تناول فيه المراحل و المنهجية العملية في أداء مهمة المراجعة الجبائية، والذي قام بتقسيمه إلى ثلاث فصول حيث تطرق في الفصل الأول إلى مرحلة التعرف على المؤسسة و الفصل الثاني إلى العنصرين الملازمين لمهمة المراجعة الجبائية، مراجعة الفرصة و مراجعة الالتزام أما الفصل الثالث و الأخير فقد خصصه إلى تقديم منهجية إعداد تقرير المراجعة عن طريق دراسة ميدانية في شركة صوفيكلي.

ويكمن الفرق بين هذه الدراسة و دراستنا في أنها تناولت المراحل المنهجية للمراجعة الجبائية الخارجية كما ركز على المراجعة الجبائية لحسابات الميزانية و جدول حسابات النتائج، أما الدراسة التي نقوم بها فقد ركزنا فيها على مراجعة التصريحات الجبائية.

دراسة قحموش سمية: دور المراجعة الجبائية في تحسين جودة التصريحات الجبائية، دراسة حالة بمديرية الضرائب لولاية بسكرة للفترة 2009-2010 وهي مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2011-2012، وقد تمحورت إشكاليتها حول ما هو دور المراجعة الجبائية في تحسين جودة التصريحات الجبائية؟

قسمت الطالبة دراستها إلى ثلاث فصول، فصلين نظري و الثالث تطبيقي، حيث تناولت في الفصل الأول الإطار المفاهيمي للمراجعة الجبائية، بداية بالمفاهيم العامة حول المراجعة مرورا بالمفاهيم الخاصة بالمراجعة الجبائية ، وصولا إلى واقع المراجعة الجبائية في الجزائر. أما في الفصل الثاني فقد تناولت فيه التصريحات الجبائية و قدرة المراجعة الجبائية على ضبط جودتها حيث ذكرت مختلف الجوانب المتعلقة بالتصريحات الجبائية الملزم بها المكلف الجبائي في النظام الضريبي الجزائري، كما قامت بإبراز كيفية الحكم على جودة التصريح الجبائي، ثم بينت العلاقة بين المراجعة الجبائية وجودة التصريحات الجبائية. وقد قامت في الفصل الثالث وهو الجانب التطبيقي من الدراسة، بتقديم دراسة ميدانية تبرز فيها العلاقة بين المراجعة الجبائية و جودة التصريحات الجبائية من خلال دراسة بعض ملفات المكلفين بمديرية الضرائب لولاية بسكرة.

تختلف هذه الدراسة عن الدراسة التي نقوم بها في أنها تناولت المراجعة الجبائية التي تقوم بها الإدارة الجبائية حيث كان من الأصح أن تستعمل مصطلح الرقابة الجبائية عوضا عن المراجعة الجبائية.

Etude MOHAMED BENHADJ SAAD: L'audit Fiscal Dans La PME, Proposition D'une Démarche Pour l'obtenir du diplôme d'expert-comptable, Université De Sfax, Tunisie, 2009.

قسم الباحث دراسته إلى جزأين حيث تناول في الجزء الأول الإطار المفاهيمي للمراجعة الجبائية، وقد تطرق في هذا الجزء إلى أهداف المراجع الجبائي و كيفية التحضير لعملية المراجعة الجبائية، كما خصص الجزء

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

الثاني للمراحل العملية من المراجعة الجبائية عن طريق عرض مختلف القوانين الجبائية التونسية، ثم اقترح في الأخير التوصيات التي رآها مناسبة لتحسين الأداء الجبائي التونسي.

تختلف هذه الراسة عن الدراسة التي نقوم بها في أن الباحث ركز فيها على المراحل المنهجية لمهمة المراجعة دون التطرق إلى دراسة ميدانية .

دراسة محمد هشام ملوكة: دور المراجعة الجبائية في تحسين جودة التصريحات الجبائية، وهي مذكرة ماستر في علوم التسيير، جامعة الوادي 2013-2014، وقد تمحورت الاشكالية التي وضعها الباحث حول إلى أي مدى يمكن للمراجعة الجبائية أن تساهم في تحسين جودة التصريحات الجبائية؟

قام الباحث بتقسيم دراسته إلى ثلاث فصول حيث جاء الفصل الأول تحت عنوان الإطار النظري للتصريحات الجبائية وقد تناول فيه أهم الضرائب و الرسوم المطبقة في النظام الضريبي الجزائري، مفاهيم حول التصريحات الجبائية والعناصر المساهمة في جودتها، كما أبرز رزنامة التصريحات الجبائية وكيفية التحكم فيها. أما الفصل الثاني فقد تطرق فيه إلى المراجعة بصفة عامة و المراجعة الجبائية بشكل مفصل، كما ذكر علاقتها بالمراجعات الأخرى ثم بين كيفية مراجعة التصريحات الجبائية. وقد كان الفصل الثالث عبارة عن دراسة تطبيقية قام من خلالها باستطلاع آراء المختصين في مجال الجباية عن طريق إستخدام أداة الاستبيان لدراسة الإشكالية موضوع البحث.

المنهج المستخدم:

لمعالجة مضمون الإشكالية العامة للبحث معالجة موضوعية وعلمية، إعتمدنا على المزج بين المنهج الوصفي و المنهج الاستقصائي، فالمنهج الوصفي يتضح في الشق الأول من الدراسة أي في الجانب النظري، أما المنهج الاستقصائي فقد اعتمدنا عليه في الجانب التطبيقي من الدراسة كونه أداة تمكننا من تفسير النتائج المتوصل إليها.

تقسيم الدراسة:

إنطلاقا من الأهداف المرجوة من البحث، و من أجل القيام بدراسة علمية تحيط بجوانب الإشكالية المطروحة و التساؤلات الفرعية قمنا بتقسيم البحث إلى ثلاث فصول فصلين نظريين وفصل خصص للدراسة الميدانية ، وقد جاءت كما يلي:

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

الفصل الأول جاء تحت عنوان الإطار المفاهيمي للمراجعة الجبائية، قسم بدوره الثلاث مباحث تناولنا فيها ماهية المراجعة، مفاهيم أساسية حول المراجعة الجبائية ثم تطرقنا إلى المراجع الجبائي من خلال عرض الكفاءات التي يجب أن تتوفر فيه و مراحل تنفيذ مهمته.

الفصل الثاني و عنوانه مراجعة التصريحات الجبائية و جودتها قمنا بتقسيمه كذلك إلى ثلاث مباحث، حيث تناولنا فيه التصريحات الجبائية في التشريع الضريبي الجزائري، ثم قمنا بعرض فيه كيفية مراجعة التصريحات الجبائية طبقا للقوانين الضريبية، وفي الأخير في هذا الفصل تطرقنا لجودة التصريحات الجبائية.

الفصل الثالث و الأخير خصصناه للدراسة الميدانية و هي عبارة استطلاع آراء وجهناه لأصحاب العلاقة بموضوع المراجعة الجبائية و ذلك من أجل اختبار النتائج التي توصلنا إليها في الدراسة النظرية، حيث وظفنا نتائج الدراسة الإستبيانية لمعالجة إشكالية البحث و اختبار الفرضيات، وقد قمنا بعرضها في ثلاث مباحث بداية بعرض منهجية الدراسة مرورا بإختبار صدق أداة الدراسة ، وصولا إلى التحليل الإحصائي و اختبار فرضيات العينة.

و في الأخير جاءت الخاتمة و التي عرضنا فيها أهم النتائج و الاقتراحات التي توصلنا إليها من خلال هذه الدراسة.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي للمراجعة الجبائية

تمهيد

من نتائج الثورة الصناعية توجه العالم نحو اقتصاد صناعي، حيث سمح هذا الأخير بظهور مبدأ المسؤولية المحدودة الذي أمكن من تجميع رؤوس الأموال الكبيرة و إقامة الصناعات الضخمة، فظهرت شركات مساهمة و غيرها من شركات الأموال ذات الملكية الغائبة، أي انفصال المالكين عن تسيير وإدارة الشركات، وهذا ما أدى إلى ظهور الحاجة إلى طرف ثالث يعمل من أجل حماية حقوق المالكين، ومن هنا ظهرت مهنة المراجعة الحديثة. كما أن التطور السريع في جميع الميادين أدى إلى تطور هذه المهنة وظهور أنواع مراجعات جديدة ومن أبرز هذه الأنواع المراجعة الجبائية و التي تختص في مراجعة العمليات و التصريحات الجبائية وتهدف هذه الأخيرة إلى تحسين جودة المعلومات الجبائية.

ولمعالجة موضوع فعالية المراجعة الجبائية في تحسين جودة المعلومات الجبائية يجب علينا معرفة بعض المفاهيم التي تقودنا إلى الفهم الجيد للموضوع، لذا قمنا بتقسيم هذا الفصل التمهيدي إلى ثلاث مباحث كما يلي:

المبحث الأول: ماهية المراجعة.

المبحث الثاني: مفاهيم أساسية حول المراجعة الجبائية.

المبحث الثالث: المراجع الجبائي و مراحل تنفيذ مهمته.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

المبحث الأول: ماهية المراجعة

المراجعة علم له أصول و قواعد تحكمه شأنها في ذلك شأن أي علم من العلوم الاجتماعية، كما أنها فن يستخدم فيه مجموعة من الإجراءات والأساليب الفنية إضافة إلى المهارة الشخصية للمراجع، ولها ميدان كبير و واسع عرف تطورات عديدة على مر العصور نتيجة تطور الأنشطة الاقتصادية و تعقدها وكبر حجم المؤسسات، ومع هذا التطور ازدادت الحاجة إلى المراجعة كما تغيرت الأهداف المرجوة منها.

ومن أجل الإلمام بالمفاهيم الأساسية المرتبطة بالمراجعة قمنا بتقسيم هذا المبحث إلى ثلاث مطالب حيث تم التطرق في المطلب الأول إلى مفهوم المراجعة، أما المطلب الثاني فقد تناولنا فيه أهداف المراجعة و معاييرها، كما خصصنا المطلب الثالث لأنواع المراجعة والجهات المستفيدة منها.

المطلب الأول : مفهوم المراجعة

حتى نتمكن من التعرف على مفهوم المراجعة تناولنا في هذا المطلب نشأة المراجعة وأهم التعاريف الخاصة بها.

الفرع الأول: نشأة المراجعة

المراجعة كلمة مشتقة من اللغة اللاتينية وتعني الشخص الذي يتحدث بصوت عال وقد نشأت هذه المهنة منذ القدم، حيث أن الفراعنة والإمبراطوريات القديمة في بابل وروما واليونان كانوا يتحققون من صحة الحسابات بالاستماع للمدقق في الساحة العامة والذي يعرض المعلومات حول الإيرادات و النفقات، وفيما بعد جعل الخليفة عمر بن الخطاب "رضي الله عنه "موسم الحج فرصة لعرض حسابات الولاة و مراجعتها، وفي هذه الفترة كانت المراجعة تشمل جميع الحسابات حيث كانت تمس 100% من الأعمال وقد كان الغرض الرئيسي منها هو اكتشاف حالات الغش والأخطاء لمحاسبة المسؤولين عنها والتأكد من نزاهة المسؤولين عن الأمور المالية[1].

وفي العصور الوسطى نشأت الحاجة إلى وجود نظام محاسبي نتيجة التطور الاقتصادي وظهور البنوك وشركات الأشخاص في تلك الفترة كما تطورت المحاسبة في صورتها الحالية بعد ظهور مفهوم القيد المزدوج على يد lucca pacioli ،الذي يحوي شرحا لمفهوم القيد المزدوج.لكل هذه الاعتبارات ازدادت الحاجة إلى المراجعة ، وبدأ المجتمع يدرك أهمية دورها حتى جاء القرن الثالث عشر حيث عرفت المراجعة في كل من ايطاليا و بريطانيا و مع بداية القرن الثامن عشر عرف المراجع الممتهن.

وعندما قامت الثورة الصناعية في القرن التاسع عشر اتسع حجم المشروعات الصناعية اتساعا كبيرا نتيجة لظهور واستخدام الآلات في الصناعة مما أدى إلى تكوين شركات المساهمة لتدبير الأموال اللازمة

[1] التميمي هادي ، **مدخل إلى التدقيق من الناحية النظرية والعلمية**، دار وائل للنشر،الأردن ،2006، ص17.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

للصناعة، ومع نهاية القرن التاسع عشر و بداية القرن العشرين أصبح هذا النوع من الشركات يمثل الشكل الغالب للنشاط التجاري و الصناعي في معظم دول العالم[1].

ولأنه من الصعب عمليا أن تمارس الجمعية العامة للمساهمين الرقابة على مجلس الإدارة ظهرت الحاجة إلى الاستعانة بالية مهنية لها من التأهيل العلمي والعملي ما يمكنها من فحص أعمال الشركة و تدقيق السجلات و لمعلومات المالية التي أعدت من قبل الإدارة و إعداد تقرير بنتائج ذلك الفحص حتى يستطيع المساهمون الوقوف على مدى كفاءة إدارة الشركة و أمانتها، وتمثلت هذه الآلية في المحاسبين والمراجعين القانونيين.

ولقد ظلت المراجعة الخارجية اختيارية بالنسبة لشركات المساهمة في انجلترا حتى أواخر القرن التاسع عشر، ومع بداية القرن العشرين أصبحت إلزامية لجميع شركات المساهمة بموجب قانون الشركات الصادر عام 1900م.

ولقد نظمت قوانين الشركات الانجليزية المتعاقبة بعد ذلك معايير تأهيل المراجع و المعلومات التي يجب أن تحتويها القوائم المالية وكذلك تقرير المراجع .

كما تطورت مهنة المحاسبة و المراجعة في الولايات المتحدة الأمريكية بسرعة كبيرة بعد الحرب العالمية الأولى، وأعد المجمع الأمريكي للمحاسبين قائمة بشأن توحيد المبادئ و الإجراءات والأساليب في المحاسبة و المراجعة ، وفي أثناء هذه الفترة كان اهتمام المراجعين يتركز على مراجعة الميزانية، وقد صدر تعديل لهذه القائمة عام 1929م باسم تحقيق القوائم المالية، وعلى الرغم من استمرار اهتمام القائمة بمراجعة الميزانية إلا أنها تعرضت لقائمة حسابات الدخل بالتفصيل موضحة الاهتمام بنتائج الأعمال الذي بدأ في الانتشار. وفي عام 1936م صدرت قائمة جديدة باسم "فحص القوائم المالية بواسطة المحاسبين العموميين المستقلين"، وقد تأثرت هذه القائمة ببعض الأحداث الهامة في السنوات القليلة السابقة و من أبرزها التعاون بين المجمع الأمريكي للمحاسبين و بورصة نيويورك لتحسين معايير اعداد التقرير وصدور قانون تداول الأوراق المالية في عامي 1933 و 1934م[2].

وبعد تبني الشركات الضخمة لنظام الرقابة الداخلية في القرن التاسع عشر والتي أصبح المراجع يعتمد عليها بشكل أساسي في أداء مهامه حدثت تغيرات هامة في مهنة المراجعة وهي:

- التحول من مراجعة الحسابات مراجعة تفصيلية إلى المراجعة باستعمال العينات كأساس لإبداء الرأي حول مدى صدق القوائم المالية.
- تطور في الاختبارات التي يقوم بها المراجع في تقييم نظام الرقابة الداخلية.
- اعتبار الغش والاحتيال هدف أساسي في عملية المراجعة[3].

---

[1] أحمد عبد المولى الصباغ و آخرون، **أساسيات المراجعة و معاييرها**،ط3، جامعة القاهرة، مصر، 2006، ص2.

[2] نفس المرجع، ص ص، 3-4.

[3] محمد هشام ملوكة، **دور المراجعة الجبائية في تحسين جودة التصريحات الجبائية**، مذكرة ماستر، جامعة الوادي 2013-2014، ص38. (بتصرف)

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

إن التطورات المتلاحقة للمراجعة كانت نتيجة الأهداف المتوخاة منها من جهة و من جهة أخرى كانت نتيجة البحث المستمر لتطوير هذه الأخيرة من الجانب النظري بغية جعلها تتماشى و التغيرات الكبيرة التي عرفتها حركة التجارة العالمية و الاقتصاد العالمي بشكل عام، و التي شهدتها المؤسسة الاقتصادية على وجه الخصوص ، و الجدول التالي يوضح مختلف المراحل التاريخية للمراجعة[1].

جدول رقم (01-01): التطور التاريخي للمراجعة

المدة	الآمر بالمراجعة	المراجع
من 2000 قبل المسيح إلى 1700 ميلادي.	الملك، الإمبراطور، الكنيسة، الحكومة.	رجل الدين، كاتب.
من 1700 إلى 1850.	الحكومة، المحاكم التجارية و المساهمين.	المحاسب.
من 1850 إلى 1940.	الحكومة و المساهمين.	شخص مهني في المحاسبة أو قانوني.
من 1900 إلى 1940.	الحكومة و المساهمين.	شخص مهني في المراجعة و المحاسبة.
من 1940 إلى 1970.	الحكومة، البنوك، والمساهمين.	شخص مهني في المراجعة و المحاسبة.
من 1970 إلى 1990.	الحكومة، هيئات أخرى و المساهمين.	شخص مهني في المراجعة و المحاسبة و الاستشارة.
ابتداء من 1990	الحكومة، هيئات أخرى و المساهمين.	شخص مهني في المراجعة و المحاسبة و الاستشارة.

المصدر: محمد التهامي طواهر،مسعود صديقي، **المراجعة وتدقيق الحسابات الإطار النظري و الممارسة التطبيقية**، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون- الجزائر، 2003،ص ص 7-8.

الفرع الثاني: تعريف المراجعة

تعددت التعاريف حول مفهوم المراجعة نذكر منها:

التعريف الأول : المراجعة هي عملية منظمة لتجميع الأدلة و القرائن الكافية و المقنعة و تقييمها بطريقة موضوعية بواسطة شخص مؤهل و مستقل لإبداء رأيه الفني المحايد مدى تمثيل و تطابق المعلومات المتعلقة بوحدة اقتصادية للواقع بدرجة معقولة في ضوء المعايير المحددة و تبليغ هذا الرأي للمهتمين بشؤون الوحدة الاقتصادية لمساعدتهم في اتخاذ القرارات[2].

[1] محمد التهامي طواهر، مسعود صديقي، **المراجعة وتدقيق الحسابات الإطار النظري و الممارسة التطبيقية**، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون-الجزائر، 2003، ص7.

[2] منصور احمد البديوي، شحاتة سيد شحاتة، **دراسات في الاتجاهات الحديثة في المراجعة** ،الدار الجامعية، مصر،2002-2003، ص13.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

التعريف الثاني :المراجعة علم له قواعده وأصوله وفن له أساليبه وإجراءاته، يهتم بالفحص الفني المحايد لحسابات وسجلات المنشأة محل المراجعة بقصد إبداء رأي عن مدى صحة وعدالة الأرقام الواردة في القوائم المالية المنشورة لهذه المنشأة[1].

التعريف الثالث :المراجعة هي فحص يسمح بالتأكد أن المعلومات التي تنتجها و تنشرها المؤسسة صحيحة و واقعية فالمراجعة تتضمن كل عمليات الفحص التي يقوم بها مهني كفء خارجي و مستقل بهدف الإدلاء برأي فني محايد عن مدى اعتمادية و سلامة و شفافية القوائم المالية السنوية و أساس الميزانية و جدول حسابات النتائج[2].

التعريف الرابع :عرف BONNAUT & GERMOND المراجعة على أنها اختبار تقني صارم وبناء بأسلوب من طرف مهني مؤهل ومستقل، بغية إعطاء رأي معلل على نوعية ومصداقية المعلومات المالية المقدمة من طرف المؤسسة، وعلى مدى احترام الواجبات في إعداد هذه المعلومات في كل الظروف وعلى مدى احترام القواعد والقوانين و المبادئ المحاسبية المعمول بها [3].

تعريف شامل:

يعتبر التعريف الذي وضعته جمعية المحاسبين الأمريكيين أكثر التعريفات شمولا و قد جاء كما يلي:

المراجعة عملية منظمة لتجميع و تقييم أدلة موضوعية للإثبات عن المعاملات المالية و نتائجها للتحقق من مدى توافق هذه المعاملات و نتائجها مع المقاييس الموضوعة لها ثم توصيل النتائج التي تم التوصل إليها إلى الطوائف المختلفة المهتمة بالقوائم المالية التي تنشرها الوحدة محل المراجعة [4].

المطلب الثاني: أهداف و معايير المراجعة

اكتسبت المراجعة مكانتها المستقلة في المجتمع من المنافع التي تقدمها و استجابتها لاحتياجات الأفراد و أصحاب المصالح، و قد انعكس التطور الاقتصادي و الاجتماعي بصورة واضحة على تطور أهدافها و معاييرها، لذا سنحاول التعرف على أهداف و معايير المراجعة في هذا المطلب.

الفرع الأول: أهداف المراجعة

لقد صاحب تطور مهنة المراجعة تطورا ملحوظا في أهدافها ومدى التحقق والفحص وكذلك درجة الاعتماد على نظام الرقابة الداخلية، ويمكن عرض هذا التطور كما يلي:

---

[1] محمد نصر الهواري، محمد توفيق محمد، **أصول المراجعة والرقابة الداخلية التأصيل العلمي والممارسة العملية**، مصر، 1999، ص07.

[2] فاتح سردوك، **محاضرات في التدقيق** ، المركز الجامعي بالوادي ،2011.

[3] محمد التهامي طواهر، مسعود صديقي، مرجع سابق، ص9.

[4] وليام توماس، امرسون هنكي،**المراجعة بين النظرية و التطبيق**، ترجمة أحمد حامد حجاج وكمال الدين سعيد،دار المريخ للنشر، السعودية، 1989، ص5.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

1- قبل سنة 1900: كان الهدف من المراجعة اكتشاف التلاعب والاختلاس والأخطاء، ولذلك كانت المراجعة تفصيلية مع غياب تام لنظام الرقابة الداخلية.

2- من سنة 1905 إلى 1940: كان الهدف من المراجعة تحديد مدى سلامة المركز المالي و صحته بالإضافة إلى اكتشاف التلاعب و الأخطاء، ولذلك بدأ الاهتمام بنظام الرقابة الداخلية.

3- من سنة 1940 إلى 1960: كان الهدف من المراجعة تحديد مدى سلامة وصحة المركز المالي، وتم التحول نحو المراجعة الاختيارية التي تعتمد على متانة و قوة نظام الرقابة الداخلية.

4- منذ سنة 1960 وحتى الآن أضيفت العديد من الأهداف للمراجعة منها:

- مراقبة الخطط و متابعة تنفيذها و التعرف على ما حققته من أهداف، ودراسة الأسباب التي حالت دون الوصول إلى الأهداف المحددة.
- تقييم نتائج الأعمال مقارنة مع ما كان مستهدفا.
- القضاء على الإسراف من خلال تحقيق أقصى كفاية إنتاجية ممكنة في جميع نواحي النشاط.
- تحقيق أقصى قدر من الرفاهية لأفراد المجتمع.
- تخفيض خطر المراجعة و ذلك لصعوبة تقدير أثار عملية المراجعة على العميل أو المنشات محل المراجعة[1].

و يتمثل الهدف الأساسي للمراجع الحيادي في التعبير عن رأيه في القوائم المالية، ذلك الرأي الذي يمثل محصلة لإجراءات طويلة استنباطية و استقرائية وأحكام منطقية، ولغرض تكوين رأي المراجع فانه يجب تحقيق أهداف المراجعة الستة التالية عند مراجعة أرصدة حسابات القوائم المالية والتحقق منها، وهذه الأهداف ستخدم كأهداف وسيطة كما أنها ترشد في التطبيق العملي لمعايير المراجعة، أي أنها تتطلب التحقق من العناصر التالية:

- عرض القوائم المالية بصدق و عدالة؛
- شرعية وصحة العمليات المالية؛
- الملكية؛
- استقلال الفترة المالية؛
- التقييم؛
- الوجود[2].

الفرع الثاني: معايير المراجعة

[1] أحمد حلمي جمعة، **المدخل الحديث لتدقيق الحسابات**، دار الصفاء للنشر و التوزيع، عمان-الأردن، 2000، ص12.

[2] وليام توماس، أمرسون هنكي، مرجع سابق، ص56.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

تنقسم معايير المراجعة حسب مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكي إلى ثلاث مجموعات، معايير عامة، معايير العمل الميداني، ومعايير إعداد التقرير وقد حاولنا ذكرها باختصار كما يلي:

أولا: المعايير العامة

تهتم المعايير العامة بالتأهيل و الصفات الشخصية للمراجع و علاقتها بجودة و نوعية الأداء المطلوب، ومن ثم فانه يجب على المراجع قبل التعاقد على مهمة المراجعة أن يقرر ما إذا كانت هذه المعايير يمكن تحقيقها،واستيفائها عند أداء هذه المهمة وقد تبنى مجمع المحاسبين الأمريكي معايير عامة ثلاثة هي:

- يجب أن يتم الفحص بواسطة شخص أو أشخاص لديهم قدرا كافيا من التأهيل العلمي و العملي كمراجعين ؛
- يجب أن يكون لدى المراجع اتجاه فكري وعقلي محايد و مستقل في كل الأمور المتعلقة بعملية الفحص و المراجعة ؛
- يجب أن يبذل المراجع العناية المهنية الواجبة و المعقولة عند أداءه لمهمة الفحص و إعداد التقرير[1].

ثانيا: معايير العمل الميداني

تتمثل معايير العمل الميداني في العناصر التالية:

- يجب وضع خطة وافية للعمل و الإشراف بشكل كافي على أعمال المساعدين؛
- يجب القيام بدراسة سليمة و تقييم دقيق لنظام الرقابة الداخلية المتبع كأساس لتقرير مدى الاعتماد عليه و بالتالي تحديد كمية الاختبارات التي تقتصر عليها إجراءات المراجعة؛
- يجب الحصول على قدر كاف من أدلة الإثبات عن طريق الفحص و الملاحظة و الاستفسارات و المصادقات كأساس سليم يستند عليه في التعبير عن الرأي في القوائم المالية موضع الفحص.

ولاشك أن هذه المعايير ترتبط بتنفيذ عملية المراجعة و تبرز لنا أهمية دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية المطبق في المنشأة، و الوقوف على نقاط الضعف و القوة فيه ، واتخاذ النتائج التي تم التوصل إليها كأساس لتحديد حجم الاختبارات التي سيقوم بها المراجع[2].

ثالثا: معايير إعداد التقرير

وتشتمل هذه المعايير على ما يلي:

- يجب أن يوضح التقرير ما إذا كانت القوائم المالية قد أعدت وفقا لمبادئ المحاسبة المتعارف عليها؛
- يجب أن يوضح التقرير إذا كانت هذه البادئ قد طبقت في الفترة الجارية على نفس الأسس الثابتة التي التي طبقت بها الفترة السابقة؛

---

[1] نفس المرجع ،ص ص53-54.

[2] الصباغ أحمد عبد المولى و آخرون، مرجع سابق ، ص ص54-55.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

- تعتبر البيانات الواردة في القوائم المالية معبرة تعبيرا كافيا عما تحتويه هذه القوائم من معلومات ما لم يرد في التقرير ما يشير إلى خلاف ذلك؛
- يجب أن يتضمن التقرير إبداء الرأي عن القوائم المالية كوحدة واحدة.

وتحدد هذه المعايير الخطوط العريضة التي يسترشد بها مراقب الحسابات عند إعداده للتقرير الذي يتضمن رأيه الفني المحايد فيما يتعلق بالقوائم المالية الختامية، وهي تعتمد بدرجة كبيرة عند تطبيقها على الحكم الشخصي ، وعلى ذلك فان مدى سلامة تطبيق هذه المعايير يعتمد على الخبرة المهنية للمراجع الخارجي التي يكتسبها من مزاولته للمهنة [1].

المطلب الثالث: أنواع المراجعة والجهات المستفيدة منها

سنحاول في هذا التطرق إلى أنواع المراجعة والجهات المستفيدة منها

الفرع الأول: أنواع المراجعة

يتم تصنيف المراجعات من وجهات نظر وزوايا مختلفة يمكن عرض هذه على النحو التالي:

أولا: تصنيف المراجعات من حيث مدى الإلزام بها

1- المراجعة الإلزامية : و هي المراجعة الملزمة بموجب النصوص القانونية المنظمة لأعمال الشركات و الهيئات و الجمعيات وغيرها من الأشخاص الاعتبارية الأخرى،لأن كافة الشركات والهيئات و الأشخاص الاعتبارية التي تنفصل فيها الملكية عن الإدارة تنص القوانين واللوائح المنظمة لأعمالها على ضرورة تعيين مراقب حسابات خارجي لها،وتحدد واجباته و التي يتمثل أهمها في القيام بأعمال الرقابة على الحسابات التي تعدها الإدارة و تقديم تقرير بذلك إلى الجمعية العامة التي تمثل الملاك. وفي هذه الحالة تعتبر المراجعة فيها إلزامية يعد عدم تعيين مراقب للحسابات من المخالفات القانونية.

2- المراجعة الاختيارية : هي المراجعة التي تتم بمحض إرادة أصحاب المنشأة دون تدخل أو إلزام من أي جهة كما هو الحال في المنشآت التي لا تنفصل فيها الملكية عن الإدارة مثل شركات الأشخاص حيث تتم الإدارة و الرقابة بشكل عام بحسب اتفاق الشركاء دون شكل قانوني.

ثانيا: تصنيف المراجعات من حيث الشخص الذي يقوم بها

1- المراجعة الخارجية: وهي المراجعة التي يتم إسنادها إلى مراجع مستقل عن إدارة المنشأة و يعرف بالمراجع الخارجي أو المدقق القانوني.

2- المراجعة الداخلية: هي المراجعة التي يقوم بها موظف تابع للمنشاة.

ثالثا: تصنيف المراجعات من حيث طبيعة المهام التي يتم مراجعتها

[1] وليام توماس، أمرسون هنكي، مرجع سابق، ص ص52-53.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

1- مراجعة الأداء: وتعرف أيضا بمراجعة الأعمال أو المراجعة الإدارية ويتم من خلالها فحص الأداء للتعرف على مدى التنفيذ و الالتزام بسياسات معينة، أو قوانين أو لوائح أو التقيد بعقود كمراجعة أعمال إدارة المشتريات بهدف التعرف على مدى التزام المسؤولين بإدارة المشتريات بلائحة المشتريات، و من أمثلة هذا النوع أيضا المراجعة التي يقوم بها المراجع الداخلي لمعرفة مدى التزام الموظفين بتنفيذ السياسات الإدارية المقررة من طرف الشركة.

وتعتبر المراجعة الإدارية إحدى مراحل تطور المراجعة الداخلية وقد يشمل بعض أو كل الأمور التالية: أنظمة الرقابة الداخلية، تنفيذ تعليمات و لوائح الشركة والتقيد بسياساتها، دقة البيانات المالية و صحة المعلومات المتعلقة بعمليات المشروع بحيث يمكن الاعتماد عليها، تحقيق الأهداف المعلنة للبرامج و الأعمال.

المراجعة المالية: وهي المراجعة التي تدقق العمل المحاسبي للتأكد من مدى صحة المستندات وصحة الإثبات و التسجيل المحاسبي لعمليات المنشأة وكذلك صحة الترحيل إلى الحسابات بدفتر الأستاذ وترصيد الحسابات و إعداد ميزان المراجعة[1].

رابعا: تصنيف المراجعات من حيث دوريتها

1- المراجعة العادية: هي المراجعة التي تتم بشكل دوري سنوي بهدف إبداء رأي فني يعرض في تقرير سنوي.

2- المراجعة لأغراض خاصة: وتتم هذه لمراجعة بشكل غير دوري لغرض خاص يحدده طالب الفحص مثل الفحص الذي يتم بناءا على طلب المستثمر الذي يرغب في شراء منشأة ، أو شراء حصة فيها ومنها أيضا الفحص الذي تطلبة إدارة الشركة أو الملاك بهدف الكشف ما إذا كان هناك اختلاس أو غش من عدمه[2].

خامسا: تصنيف المراجعات من حيث نطاق وحجم المراجعة

1- المراجعة الكاملة : في هذا النوع من المراجعة يخول للمراجع إطار غير محدد للعمل الذي يؤديه، إذ يقوم بفحص البيانات و السجلات والقيود المثبتة بقصد إبداء رأي فني محايد حول صحة مخرجات نظام المعلومات المحاسبية ككل ، فعملية المراجعة لابد أن تتقيد بمعايير ومستويات للمراجعة المتعارف عليها .

وفي ظل التصنيفات العديدة للمؤسسات وكبر حجمها بات من الضروري تبني أسلوب العينة في اختبار المفردات التي يقوم المراجع بفحصها بغية إصدار رأي فني محايد حول جميع المفردات مما يعكس صراحة مسؤولية المراجع على جميع المفردات لا على العينة التي شملتها اختباراته.

[1] عبد المولى أحمد و آخرون، مرجع سابق، ص ص12-13.

[2] نفس المرجع، ص14.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

نشير إلى أن أسلوب إتباع العينة و الاختبار في المراجعة زاد من اهتمام المؤسسات بنظام الرقابة الداخلية، لأن كمية الاختبارات و حجم العينة يعتمد في اختيارها على درجة متانة نظام الرقابة الداخلية المعتمد في المؤسسة.

2- المراجعة الجزئية: تعتبر المراجعة الجزئية من بين الأنواع الأكثر تطبيقا في المراجعة الخارجية، كأن يوكل إلى مراجع خارجي مراجعة بند معين من مجموع البنود كمراجعة النقدية أو الديون أو الحقوق أو المخزون دون غيرها، وسبب انتشار هذا النوع يكمن في الشكوك في البند المراد مراجعته سواء من الجهة السيرة أو الشركاء في وجود أخطاء أو غش أو تلاعب يظهر في عدم دقة و صراحة المعلومات الناتجة عن النظام المولد للبند [1].

سادسا: تصنيف المراجعات من حيث توقيتها

1- المراجعة المستمرة: يقوم المراجع في هذا النوع من المراجعة بفحص وإجراء الاختبارات الضرورية على المفردات المحاسبية على مدار السنة المالية للمؤسسة، إذ عادة ما يتم بطريقة منتظمة ووفقا لبرنامج زمني مضبوط مسبقا ويستجيب للإمكانات المتاحة ويصلح هذا النوع من المراجعة في المؤسسات كبيرة الحجم[2].

2- المراجعة النهائية: يستعمل هذا النوع عادة في نهاية السنة المالية، لذ يعين المراجع في ظل هذا النوع بعد الانتهاء من التسويات و تحضير الحسابات الختامية وقائمة المركز المالي، ويكون عادة في المؤسسات الصغيرة التي يكون عدد عملياتها قليل ويستطيع المراجع التحكم في الوضعية في ظل محدودية مدة المراجعة[3].

ويمكننا تمثيل هذه الأنواع من خلال الشكل التالي:

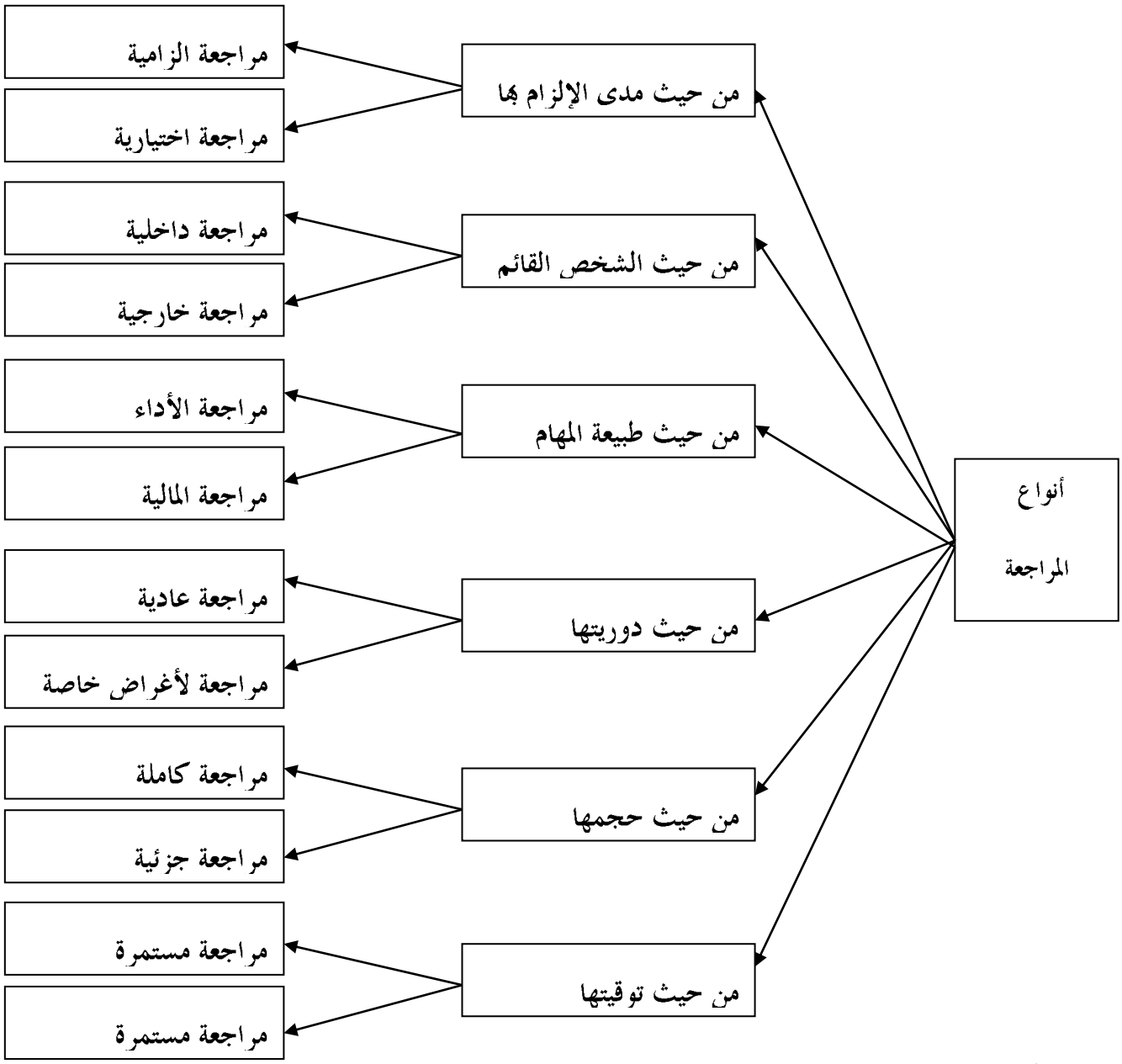
[1] طواهر محمد التهامي، مسعود صديقي، مرجع سابق، ص22.

[2] نفس المرجع، ، ص24.

[3] نفسه، ص26.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

الشكل رقم (01-01) : أنواع المراجعة



المصدر: من إعداد الطالبين .

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

إضافة لما سبق توجد أنواع حديثة و مستقلة للمراجعة، حيث تختلف فيها المادة الخاضعة للمراجعة من نوع لآخر نذكر منها:

1- **المراجعة المالية**: تعتبر المحاسبة تقنية إعلامية تعتمد عليها المؤسسة من أجل الحصول على معلومات مالية تكون في شكل قوائم مالية حول نشاطها، و انطلاقا من هذه القوائم المالية يقوم المراجع بالاعتماد على أدلة و قرائن يدعم بها رأيه حول المصادقة على نوعية القوائم المالية، هنا جاء هذا النوع من المراجعة حيث يقتصر على فحص الحسابات الظاهرة في القوائم المالية و إبداء رأيه حولها[1].

2- **المراجعة العملياتية**: يدرس هذا النوع من المراجعة مدى نجاعة تطبيق سياسات الإدارة و يزود متخذ القرارات عبر مختلف مستويات الهرم التنظيمي، بتحاليل واقتراحات قصد ترقية تلك النشاطات وتطوير المؤسسة باعتبارها نظام معقد مفتوح على محيط مسيطر، متقلب، وأعقد منها. بتعبير آخر ان مراجع العمليات يتعدى الناحية المالية و يتعمق في كل شيء قابل للدراسة و ينبغي أن يكون حقلا لها[2].

3- **مراجعة الإعلام الآلي**: يهتم هذا النوع من المراجعة بالجانب التقني للعمليات التسييرية .

4- **المراجعة الإستراتيجية**: يهتم هذا النوع بالإستراتيجية المتبعة من طرف المؤسسة، و التغيرات الواجب إدخالها فيها.

5- **مراجعة الجودة**: هي فحص منهجي مستقل لنشاط و نتائج المؤسسة، بالاعتماد على معايير جودة معينة ليتم إبداء الرأي حول ما إذا كانت هذه النتائج و النشاط تم انجازها بصفة فعالة[3].

6- **المراجعة الجبائية**: تختص بفحص الوضعية الجبائية للمؤسسة، و سوف يتم التطرق إليها بشكل مفصل في هذا الفصل.

الفرع الثاني: الجهات المستفيدة من المراجعة

إن الهدف الرئيسي لمهنة المراجعة هو إضفاء الثقة على الحسابات الخاضعة لها و التي يستفيد منها العديد الجهات و التي تتمثل في مايلي:

أولا: الإدارة

إن وجود المراجعة يعمل على توفير المعلومات الموثوق فيها التي تحتاج إليها الإدارة في رقابة أنشطة المنشأة المختلفة و في اتخاذ القرارات على أساس سليم، كما يؤدي إلى حسن أنظمة الرقابة وتقليل احتمالات

[1] محمد بوتين، **المراجعة و مراقبة الحسابات من النظرية إلى التطبيق**، ديوان المطبوعات الجامعية، 2003، ص11.

[2] نفس المرجع، ص16.

[3] صديقي مسعود، احمد نقار، **المراجعة الداخلية**، مطبعة مزوار، الوادي، الجزائر، 2010، ص ص28-29.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

وقوع الغش و التلاعب أو الأخطاء، كما أن تقارير المراجعة توفر مقياسا سليما يتم الاعتماد عليه في تقييم كفاءة الإدارة.

ثانيا: المستثمرون و المحللون الماليون

وتعتمد هذه الفئة على القوائم المالية و الحسابات الختامية التي تمت مراجعتها لاتخاذ قراراتها المتعلقة بكيفية استثمار الأموال و تحديد مجالات الاستثمار الملائمة.

ثالثا:أصحاب حقوق الملكية

وتعتمد هذه الفئة على تقرير مراجع الحسابات للاطمئنان على مدى دقة و سلامة الحسابات الختامية و الميزانية و عدالة إفصاحها عن نتيجة أنشطة المنشأة و مركزها المالي.

رابعا: العمال و نقاباتهم

تعتمد هذه الفئة على وجود المراجعة للتحقق من حسن سير أعمال المنشأة و الاطمئنان على استمرارها و عدالة نصيبهم في الربح، و التفاوض مع أصحاب الأعمال فيما يتعلق برسم سياسة الأجور أو التوظيف.

خامسا: أجهزة التخطيط و المتابعة و الرقابة على المستوى القومي

تعتمد أجهزة التخطيط و المتابعة و الرقابة على المستوى القومي على المعلومات التي خضعت للمراجعة لإجراء أعمال التخطيط و الرقابة و تقييم الأداء مثل وزارات التخطيط و الاقتصاد و المالية و الجهاز المركزي للإحصاء[1].

سادسا: البنوك و مؤسسات الإقراض الأخرى

تقوم معظم المؤسسات بطلب الحصول على قروض من البنوك و مؤسسات الإقراض بغرض توسيع نشاطها أو لعسر مالي، و قبل أن توافق البنوك على منح تلك القروض، فإنها تلجأ لتقرير المراجع أو محافظ الحسابات الذي يؤكد صدق القوائم المالية و تمثيلها للمركز المالي لتلك المؤسسات، و ذلك لضمان قدرة المؤسسات على سداد تلك القروض مع فوائدها في المواعيد المحددة.

سابعا: إدارة الضرائب

إن المصادقة على احترام النصوص التشريعية و القانونية وكذا المبادئ المحاسبية المقبولة عموما، تضفي الثقة في الحسابات أمام إدارة الضرائب ومن ثم التأكد من سلامة تحديد الوعاء الضريبي و إعطاء مصداقية للتصريحات الجبائية.

[1] أحمد عبد المولى الصباغ وآخرون، مرجع سابق، ص ص10-11.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

المبحث الثاني: مفاهيم أساسية حول المراجعة الجبائية

المراجعة بصفة عامة هي تتبع وتقصي للحقائق عن طريق التدقيق في الدفاتر و المستندات المختلفة، و كما ذكرنا سابقا فالمراجعة بمفهومها الحديث تنقسم إلى عدة أنواع حسب الغرض المرجو منها، وتعتبر المراجعة الجبائية من بين أشكال المراجعة الأكثر حداثة وأهمية وارتباطا بالمراجعات الأخرى، ومن أجل الإلمام بالمفاهيم الأساسية للمراجعة الجبائية قمنا بتقسيم هذا المبحث إلى ثلاث أقسام حيث تناولنا في المطلب الأول مفهوم المراجعة الجبائية، أنواعها و أهميتها، وفي المطلب الثاني صلة المراجعة الجبائية بالمراجعات الأخرى، أما المطلب الثالث فتناولنا فيه الخطر الجبائي.

المطلب الأول: تعريف المراجعة الجبائية، أنواعها و أهميتها

الفرع الأول: تعريف المراجعة الجبائية

هناك عدة تعاريف حول مفهوم المراجعة الجبائية، نذكر منها:

التعريف الأول: المراجعة الجبائية هي وسيلة للحكم على مدى كفاءة النظام الجبائي للمؤسسة وجميع وظائفها،الضرائب و جميع أشكالها هي موضوع التدقيق[1].

التعريف الثاني: عرف الباحثان J.M VALLE و P.BOUGAN المراجعة الجبائية على أنها فحص محاسبي مطلق من طرف الإدارة الجبائية، وهي عبارة عن مراقبة احترام القوانين الجبائية[2].

التعريف الثالث: المراجعة الجبائية هي تشخيص للحالة الجبائية للمؤسسة لتقييم مدى امتثالها للقواعد الضريبية السارية المفعول، وقدرة هذه المؤسسة على استعمال القوانين الجبائية لخدمة أهدافها[3].

التعريف الرابع: المراجعة الجبائية مهمة خاصة تسمح بالحصول على مؤشرات حول مناطق الخطر لدى المؤسسة ، حيث أنها تقوم بتحديد المخاطر الضريبية التي تتعرض لها المؤسسة كما تسمح بتقييم سياستها الجبائية[4].

---

[1] سمية براهيمي، ميادة بلعياش، **مساهمة المراجعة الجبائية في مكافحة الغش والتهرب الضريبي لتفعيل مبادئ حوكمة الشركات**، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان 27-28، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014، ص 242.

[2] عاد البشير، **دور امراجع الجبائي في ترشيد القرارات الجبائية للمؤسسة**، مذكرة ماستر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2011-2012، ص31.

[3] KAOUANAA HANEN & DHAMBRI HICHEM, **L'Audit Fiscal**, science comptable, Institut Supérieur De Comptabilité Et D'administration Des Entreprises, Tunisie, 2005, sit: www.memoireonline.com/03/07/398/I-audit-fiscal.html date:18/04/2018.

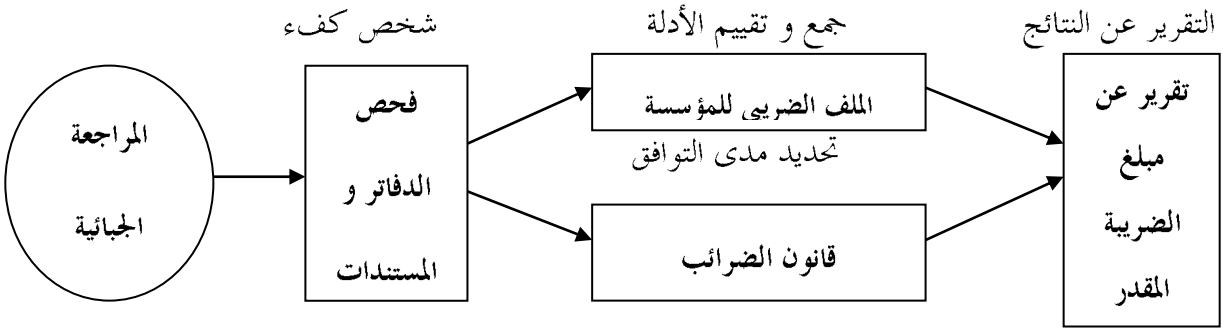
[4] MOHAMED BENHADJ SAAD, **L'audit Fiscal Dans La PME**, Proposition D'une Démarche Pour l'obtenir du diplôme d'expert-comptable, Université De Sfax, Tunisie, 2009, P12.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

من خلال التعاريف السابقة يمكننا استنتاج هذا التعريف الشامل :

المراجعة الجبائية هي فحص انتقادي للوضعية الجبائية للمؤسسة، يهدف إلى التأكد من مدى امتثالها للقوانين الضريبية السارية المفعول، كما يدرس مدى كفاءة النظام الجبائي الخاص بها وقدرته على استغلال الأنظمة الضريبية لصالح المؤسسة و تجنب المخاطر الجبائية المحيطة بها، و يمكننا توضيح آلية المراجعة الجبائية من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم (01-02) : المراجعة الجبائية



المصدر: الفين لويك أرنيز، **المراجعة مدخل متكامل**، دار المريخ، عمان، 2001، ص22.

الفرع الثاني: أنواع المراجعة الجبائية الخارجية

إن المراجعة الجبائية تتم غالبا من طرف شخص أو جهة مستقلة عن المؤسسة ، فهي مراجعة خارجية ، أما تلك التي تقوم بها الإدارة العامة للمؤسسة بتعيين موظفا تابعا لها لتقييم الحالة الجبائية للمؤسسة ، فتدخل في زمرة المراجعة الداخلية، لذا وكما تم ذكره سابقا سنقوم بذكر أنواع المراجعة الجبائية الخارجية.

النوع الأول:

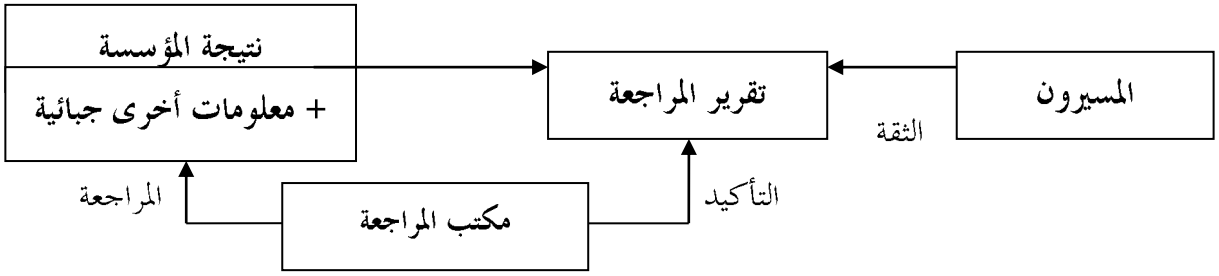
هي المراجعة التي تقوم بها مصلحة الضرائب إذ تعمل على مراجعة السجلات المحاسبية وكذلك التصريحات المكتتبة ، وما يظهر عليها من معلومات، وتستند في ذلك إلى التشريعات الجبائية المعمول بها، وتدعى أيضا بالتحقيق أو الرقابة الجبائية.

النوع الثاني:

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

هي المراجعة التي تقوم بها المؤسسة بنفسها من أجل التسيير الجبائي الخاص بها فتعمل على تكليف جهة خارجية (مراجع خارجي) وهذا من أجل تسيير الخطر الجبائي[1]. و يقوم من خلالها المراجع الجبائي بفحص انتقادي محايد لدفاتر وسجلات المنشأة ومستنداتها بموجب عقد يتقاضى عنه أتعاب تبعا لنوعية الفحص المطلوب منه[2]. والشكل الموالي يوضح الدور الذي تلعبه المراجعة الجبائية الخارجية:

الشكل رقم (01-03): دور المراجعة الجبائية الخارجية



Source : OLIVIER HARBECH, **le comportement de travail des collaborateurs de cabinet d'audit**, thèse de doctorat en science de gestion, université des sociales, Toulouse, 2000, P04.

يكمن الفرق بين النوع الأول و الثاني، في أن المراجعة الجبائية التي تقوم بها المؤسسة ينتج عنها تقرير يقدمه المراجع يقيم فيه الوضعية الجبائية للمؤسسة و يقدم اقتراحات لتحسين السياسة الجبائية المتبعة من طرفها، أما المراجعة التي تقوم بها مصلحة الضرائب فهي عبارة عن رقابة ضريبية يقوم بها مفتش الضرائب، و ينتج عن هذه المراجعة إجراءات تصحيحية و عقابية متبعة من طرف الإدارة .

الفرع الثالث: أهمية المراجعة الجبائية

المراجعة الجبائية تسمح باكتشاف نقاط الضعف للمؤسسة من خلال إعداد تشخيص جبائي لها وهذا بهدف تصحيح الأخطاء والاستغلال الأمثل لنقاط القوة حيث تمكننا من تقييم النجاعة الجبائية، وتسمح بوضع الخطوط العريضة للإستراتيجية الجبائية للمؤسسة من خلال إعطاءها قابلية استعمال الجباية لفائدتها وذلك بإلزامها بإنقاص العبء الضريبي إلى أقصى حد ممكن في أطر قانونية ويتم ذلك من خلال المراقبة القانونية

[1] شراد سمير،**منهجية المراجعة الجبائية للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية ضمن إطار المراجعة التعاقدية**، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، جامعة البليدة2، 2013-2014، ص32.

[2] براهيمي سمية ، ميادة بلعياش، مرجع سابق ص244.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

للجباية ومعرفة القوانين والقرارات والمراسيم والبيانات... ، ويمكننا القول أن المراجعة الجبائية تضمن للمؤسسة الفاعلية والأمن الجبائي[1].

المطلب الثاني: المراجعة الجبائية و صلتها بالمراجعات و المفاهيم الأخرى

يرتبط مفهوم المراجعة الجبائية بالعديد من المراجعات و المفاهيم المشابهة بها .

الفرع الأول: علاقة المراجعة الجبائية بأنواع المراجعات الأخرى

أولا: المراجعة الجبائية والمراجعة المحاسبية

هناك تشابه قائم بين مراجعة الحسابات و المراجعة الجبائية، يكمن في آلية المراجعة و مراحلها المختلفة، فالأساليب و التقنيات و الأدوات التي يستخدمها المراجع الجبائي في عمله تتشابه في بعض الجوانب و الأساليب و الأدوات و التقنيات في مجال مراجعة الحسابات.

حيث يبدآن معا بالتخطيط وينتهيان بإعداد التقرير و النتائج كما يستخدمان الأدوات و الفنيات اللازمة لأداء أعمال المراجعة الميدانية، كما يتطلب كل من المراجع الجبائي و مراجع الحسابات أن يتمتعا بحد أدنى من المواصفات العامة أو الشخصية لأداء تلك الأعمال بالكفاءة المطلوبة، وان اختلفا في الأهداف المرجوة من كل منهما، فهدف المراجع هو إبداء الرأي في مدى عدالة القوائم المالية وتعبيرها الصادق عن حقيقة المركز المالي، في حين يهدف المراجع الجبائي إلى التأكد من صحة الالتزامات الضريبية المصرح بها من قبل المكلفين[2].

ثانيا: المراجعة الجبائية و المراجعة العملياتية

إن المراجعة العملياتية هي مراجعة أداء المؤسسة من أجل الوصول إلى التحقيق الفعلي للأهداف المسطرة حيث تهتم بالناحية التسييرية في مختلف نشاطات المؤسسة، وعليه فمراجعة العمليات أوسع نطاقا من المراجعة الجبائية حيث تشمل جميع الوظائف والعمليات التي تقوم بها المؤسسة أما المراجعة الجبائية فهي تقتصر على الأمور الجبائية فقط داخل المؤسسة[3].

ثالثا: المراجعة الجبائية و المراجعة الآلية

يتم استخدام الكمبيوتر عند المراجعة من أجل تبسيط و توسيع نطاق وسائل تحقيقها، و المراجعة المدعمة بالحاسوب هي التي يكون فيها المراجع قادرا على الحصول على معظم بيانات المكلفين بالضريبة في شكل الكتروني و التي يستخدمها في مساعدته في إجراء المراجعة، ويهدف هذا النوع من المراجعة إلى تخفيض مقدار الوقت المستخدم لعملية المراجعة بأكبر قدر ممكن، ومعالجة الملفات و السجلات الخاصة بالمكلفين يكون

[1] ملوكة محمد هشام،مرجع سابق،ص52.

[2] شراد سمير، مرجع سابق، ص33.

[3] صديقي مسعود أحمد نقاز، مرجع سابق ،ص47.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

بسرعة وأحسن كفاءة من الطرق التقليدية، كما أن تحليل البيانات يمكن أن يكون أكثر دقة كأن يستخدم المراجع الأساليب الإحصائية في تحليلها، وهذا ما يعطي نتائج أكثر موثوقية و مصداقية[1].

الفرع الثاني: علاقة المراجعة الجبائية بالمفاهيم الأخرى

من بين المفاهيم المرتبطة بالمراجعة الجبائي نذكر:

أولا: المراجعة الجبائية و الاستشارة الجبائية

إن المراجع ملزم قانونا بعدم التدخل في تسيير المؤسسة، إلا أن له إمكانية التعبير عن رأيه بتقديم توصيات وذلك في حدود مهمته، فهو يقترح حلولا للمشاكل الجبائية التي اكتشفها خلال أداء مهمته. أما الاستشارة فهي تتم دون عملية مراجعة مسبقة، لأن المؤسسة بإمكانها استشارة خبراء في مجالات مختلفة كالجباية أو المحاسبة مثلا حول نقطة معينة أو مشروع معين دون أن تكون هذه الاستشارة مسبوقة بعملية مراجعة، إذن فالاختلاف الجوهري بين المراجعة الجبائية و الاستشارة الجبائية هو أن المستشار الجبائي يعلم مسبقا بالمشاكل التي يقترح لها حلولا على عكس المراجع الجبائي الذي يكتشفها خلال عملية التحقيق التي يقوم بها[2].

ثانيا: المراجعة الجبائية و التسيير الجبائي

يمثل التسيير الجبائي المستوى الأعلى لاستعمال الجباية، فالمسيرين لهم الحق في استخدام ذكائهم للمفاضلة بين الاختيارات الجبائية الموضوعة تحت تصرف المؤسسة بهدف اختيار طريقة الإخضاع الأقل تكلفة من وجهة النظر الجبائية في الخضوع للضرائب المفروضة من قبل التشريعات، أما المراجعة الجبائية فهي تقييم لمدى استعمال المؤسسة للأدوات القانونية و الجبائية معا وهذا من خلال التحقق من أن هذا الاستعمال يسمح للمؤسسة بالوصول إلى حل جبائي ملائم و الذي يجعلها تسلك طريقا أقل خضوعا للضريبة[3].

ثالثا: المراجعة الجبائية و التحقيق الجبائي

من خلال سير المهمة لكل منهما يمكننا القول بأن المراجعة الجبائية و التحقيق الجبائي شيء واحد، الأن التحقيق الجبائي الذي تقوم به ادارة الضرائب يمكن أن ينتج عنها عقوبات مترتبة عن عدم الانتظام أما المراجعة الجبائية فتهدف الى اكتشاف عدم الانتظام لتجنب العقوبات لاحقا[4].

---

[1] قحموش سمية، **دور المراجعة الجبائية في تحسين جودة التصريحات الجبائية**، مذكرة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2011-2012، ص24.

[2] حميداتو صالح، **دور المراجعة في تدنئة المخاطر الجبائية دراسة حالة عينة من المؤسسات الاقتصادية**، مذكرة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2011-2012، ص 45.

[3] خوجة فاطمة الزهراء، **دور المراجعة الجبائية في تدنئة المخاطر الجبائية**، مذكرة ماستر، جامعة الطاهر مولاي سعيدة، 2012-2013، ص47.

[4] حميداتو صالح،مرجع سابق ، ص46.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

المطلب الثالث: الخطر الجبائي

يرتبط الخطر الجبائي بالمراجعة الجبائية ارتباطا وثيقا كونه السبب الرئيسي الذي يدفع المؤسسة للاستعانة بالمراجعة الجبائية.

الفرع الأول: مفهوم الخطر الجبائي

أولا: طبيعة الخطر الجبائي

يشير التشريع الجبائي إلى أن التقيد بالواجب الجبائي يفرض على المكلف التصريح المباشر و التلقائي بالضريبة طبقا للآجال المحددة وكذا احترام الالتزامات الأخرى المنصوص عليها في التشريع، كما أن الطبيعة الإلزامية للتصريح التلقائي يقابلها الحق في فرض الرقابة من الإدارة الجبائية وهذا يعني أن عدم احترام القاعدة الجبائية سوف يعرض المكلف أو المؤسسة إلى عقوبة في حالة مباشرة الرقابة، وتتشكل الطبيعة الحقيقية للخطر الجبائي في السلطات الثلاثة للإدارة الجبائية والتي تتمثل في: السلطة الرقابية، السلطة التصحيحية و السلطة العقابية[1].

ثانيا: تعريف الخطر الجبائي

يعرف الخطر الجبائي أنه تلك الأعباء الإضافية التي تتحملها المؤسسة بسبب عدم احترامها للقواعد الضريبية، وتتمثل هذه الأعباء في العقوبات و الغرامات عموما، وينشأ الخطر الجبائي نتيجة عدم احترام التشريع الجبائي أو بسبب التعقيد أو الغموض في التشريع الضريبي[2].

الفرع الثاني: مصادر الخطر الجبائي

يمكن تقسيم مصادر الخطر الجبائي إلى مصادر داخلية وأخرى خارجية.

أولا: المخاطر ذات المصادر الداخلية

وتتمثل هذه المخاطر في:

- الخطر المرتبط بالإجراءات: إن تجنب المخاطر الجبائية يتم بشكل منهجي من خلال وضع مجموعة من الأساليب و الإجراءات الضريبية، الإجراء الخاطئ أو الذي الإجراء لا يخدم الأهداف الضريبية للمؤسسة يؤدي إلى تفاقم هذه المخاطر.
- الخطر المرتبط بالأشخاص: قد يتسبب الأشخاص في خلق الخطر الجبائي وذلك نتيجة الإهمال، الجهل، عدم الكفاءة، نقص روح التعاون والعمل الجماعي.

و تتحقق المهارة الجبائية و الكفاءة الشخصية فقط عند حرص المؤسسة على توظيف أشخاص مناسبين للعمل الجماعي و مدربين بشكل كاف[1].

---

[1] رماش كمال، **محاضرات في التدقيق الجبائي السنة الأولى ماستر**، جامعة سكيكدة20 أوت1955، 2016-2017.

[2] شريفي سمية، **فعالية تسيير الخطر الجبائي في الشركات البترولية الجزائرية**، مذكرة ماستر في العلوم المالية والمحاسبة، جامعة بسكرة، 2011-2012، ص 14.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

ثانيا: المخاطر ذات المصادر الخارجية

وتنتج هذه المخاطر عن التشريع الجبائي وتتجلى فيما يلي:

- التعديلات المستمرة في التشريع الجبائي يؤثر سلبا على جباية المؤسسة فالتعديلات المستمرة يصعب رصدها و متابعتها سواء من قبل مسيرو الشركات وحتى من الإدارة الجبائية.
- تعدد الضرائب و ارتفاع العبء الضريبي يؤدي بالمؤسسة إلى سلك طرق غير قانونية لتفادي دفع الضريبة .
- غياب الحوار بين الإدارة الجبائية و المؤسسة، مما يجعل الإدارة خصما للمؤسسة بدل أن تكون المستشار أو المساعد لها.
- بعض التفسيرات للقواعد الجبائية للإدارة الجبائية التي يصعب التنبؤ بها مما قد يلحق ضررا بالمؤسسة ويشكل خطا أكيدا لها، كما أن اختلاف القراءات من مصلحة جبائية لأخرى يجعل تطبيق القواعد الجبائية متباين بين المصالح و هذا ما يؤدي إلى نشوء انطباع سيء عن الإدارة الجبائية، و بالتالي فان تطبيق القانون الجبائي و تفسيراته المتعددة في شكل إدارية تشكل مصدرا للمخاطر الجبائية في المؤسسة.
- ضعف مواكبة الإدارة الجبائية للتعديلات الحاصلة في الميدان المحاسبي و الانتقال من المخطط المحاسبي الوطني الى النظام المحاسبي المالي و ما ينجر منه من انعكاسات على الميدان الجبائي[2].

الفرع الثالث: قياس وتسيير الخطر الجبائي

من أجل قياس الخطر الجبائي يجب التمييز بين مصطلحين مستعملين وهما: الخطر الأولي و خطر الديون الواجبة الدفع؛

- يتضمن الخطر الأولي مدى رفع النتيجة الجبائية السنوية، مما يؤدي إلى دفع حقوق ضريبية غير التي تم دفعها، مثل الرسم على القيمة المضافة و الرسم على النشاط المهني.
- أما الخطر المتعلق بالحقوق الواجبة الدفع فيتمثل في الضريبة على أرباح الشركات و الضريبة على الدخل الإجمالي التي سيتم دفعها في حالة الأخذ بعين الاعتبار الخطر الأولي.

يتم احتساب الخطر النهائي من خلال الأخذ بعين الاعتبار الخطرين معا[3].

---

[1] AYACHE YOUCEF & BOURTOUCHE RABAH, **L'exercice De La Mission D'audite Au Sein D'une Entreprise**, Mémoire Pour L'obtenir Du Diplôme De Master En Science De Gestion, Université Abderahmane Mira, Bejaia,2015-2016,P38-39.

[2] شريفي سمية، مرجع سابق، ص ص 18-19.

[3] شراد سمير، مرجع سابق، ص148.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

كما يمكن تقييم الخطر الجبائي على أساس تحليل السوابق الجبائية للمؤسسة، كمرحلة أولى، ثم مدى استعمال التحليل المالي، والذي يتم إجراءه انطلاقا من التصريحات المصادق عليها من طرف مراجع الحسابات، الشيء الذي يضمن سلامة ودقة المعلومات المصرح بها[1].

خامسا: تسيير الخطر الجبائي

يعتبر تسيير الخطر الجبائي الخطوة الأولى لكل تسيير جبائي يهدف إلى تحقيق الأمن الجبائي.

إن تسيير الخطر الجبائي يهدف إلى تحديد الاحتياطات اللازمة لتفادي هذا الخطر و تتمثل في اتخاذ الإجراءات الوقائية التالية:

- احترام القواعد الجبائية المتعلقة بالتصريح و احترام آجال الدفع؛
- أن توكل مهمة التسيير الجبائي لمختص يلم بالقواعد الضريبية و إنشاء خلية جبائية مكلفة بالتحسين الدائم للتسيير الجبائي و استغلال الإمكانيات المتاحة في ميدان الجباية؛
- القيام بإجراءات المراقبة الجبائية الداخلية وتطوير مهمة المراجعة الجبائية؛
- إنشاء قاعدة بيانات تسمح بمعالجة المعلومات واطلاع المسيرين على المستجدات في المجال الجبائي.

تجدر الإشارة أن هذه الإجراءات لا تزيل كليا الخطر الجبائي، لكن و بتطبيقها في شروط ملائمة تسمح باستبعاد الآثار السلبية لأي مراقبة جبائية يمكن أن تتعرض لها المؤسسة[2].

[1] نفس المرجع ،ص89.

[2] حميداتو صالح، مرجع سابق، ص 101.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

المبحث الثالث: المراجع الجبائي و مراحل تنفيذ مهمته

يتبنى المراجع الجبائي مجموعة من التقنيات، حيث يستوجب عليه في بداية الأمر تحليل الوضعية ويقترح بعد ذلك الاستراتيجيات اللازمة، و يستوجب في الشخص الذي يقوم بالمراجعة الجبائية توفر كفاءات مهنية متمثلة في كونه شخصا مهنيا معينا و مكلفا بإتمام مهمته في إطار عملية المراجعة حسب طرق المهنة و آدابها المعمول بها في هذا المجال، حيث لا يمكن أن يكون هذا المراجع قاضيا و متهما في الوقت نفسه، وهذا يعني أنه لا يكون هو المسئول عن المعلومة الواردة هي في إطار المراجعة التي يمكن أن تمس بمصداقية مهمة المراجعة الجبائية.

المطلب الأول: المراجع الجبائي

حتى نتعرف أكثر على المراجع الجبائي خصصنا هذا المطلب للتعرف على الكفاءات و الصفات التي يجب أن تتوفر فيه إضافة إلى المسؤوليات التي تقع على عاتقه.

الفرع الأول: الكفاءات الواجب توفرها في المراجع الجبائي

يجب على المراجع الجبائي أن يتحلى بمجموعة من الصفات التي تمكنه من أداء مهامه بالشكل المرجو منه و يمكن تلخيص هذه الصفات في ما يلي:

أولا: الاستقلالية والحياد

تسعى الأطراف المستفيدة من المراجعة الجبائية إلى الحصول على معلومات ذات مصداقية للاعتماد عليها في سن قرارات مستقبلية إذ أن تحديد مدى الاعتماد هذه المعلومات يكون على أساس مدى استقلالية المراجع، بحيث يجب أن يكون مستقلا عن باقي الأنشطة التي هي موضوع المراجعة لذا يجب أن لا يكون في موضع يعرضه للخطر المتعلق بحريته التامة في التصرف و التفكير، لذا ينبغي توفر شرطين أساسيين لتحديد مدى استقلالية المراجع و هما:

- عدم وجود مصالح مادية للمراجع وهذا لضمان حياده التام؛
- توفير الاستقلالية في كل أوجه المراجعة من خلال استقلال المراجع في إعداد برنامج المراجعة الجبائية المناسب، وكذا استقلاله في مجال الفحص و من ثم في إعداد التقارير التي تكمل الرأي الفني و المحايد الذي يمكن الوثوق به من طرف جميع الجهات.

ويقصد بالحياد عدم الانحياز من طرف المراجع، أي أن يكون مستقلا تماما عن المؤسسة موضع المراجعة ولا تربطه بها أي علاقة منفعة ماعدا علاقة المراجعة، ولكي يتمتع بهذا الاستقلال لابد أن يعطى حق الاطلاع على كل الدفاتر و البيانات التي يراها ضرورية لإتمام عملية المراجعة، كما يجب أن لا يتعرض لأي عقبات في

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

أي مرحلة من مراحل تنفيذ المهمة، وأن لا يكون له أي علاقة مع مسيري المؤسسة كامتلاك أسهم أو صلة قرابة أو تقاضي آخر عن الأتعاب غير[1].

ثانيا: الكفاءة المهنية

تحتل هذه الصفة أهمية كبيرة بالنسبة للمراجعة الجبائية، كونها ستعمل على تحديد مسار و تطور هذا النوع من المهام.

في الواقع إن نجاح المراجعة الجبائية للمؤسسات يعتمد في المقام الأول على مستوى الحد الأدنى من الجودة التي لا يمكن ضمانها إلا من خلال كفاءة الشخص المهني الموكل بهذه المهمة. وتعتبر الكفاءة المهنية مهمة للغاية في مجال المراجعة الجبائية كون المراجع الجبائي يجب ألا يفهم و يتحكم فقط في الأمور المتعلقة بالجباية بل يجب أيضا أن يمارس تقنيات مهنة المراجعة بشكل جيد الأمر الذي يفرض عليه أن يكون ملما بالمحاسبة إضافة إلى أن يكون على دراية بالأمور الإدارية و المالية، الإعلام الآلي، القوانين والتشريعات،..و غيرها، وبصفة عامة يجب عليه أن يكون على معرفة بجميع المجالات التي لها علاقة بإدارة الأعمال.

و بالتالي يترتب عن ذلك أن المراجع الجبائي يجب أن يكون ذو مستوى عال من الكفاءة و التي تتطلب كل من التأهيل المتخصص و الخبرات في مختلف المجالات.[2]

ثالثا: بذل العناية المهنية الملائمة

ونعني بها أن يقوم المراجع بالمجهودات المناسبة خلال كل مرحلة من مراحل عملية المراجعة، أي عند إعداد برنامج المراجعة و عند تقييم نظام الرقابة الداخلية و عند تنفيذ إجراءات المراجعة، وأخيرا عند إعداد تقرير عمليات المراجعة. و بالإضافة إلى الكفاءات المهنية السابقة يجب أن تتوفر في المراجع بعض الصفات الأخلاقية منها:

- الصدق و الدقة في الأقوال و الأفعال؛
- الأمانة و النزاهة؛
- الصبر و ذلك ليتمكن من فهم العمليات و تذليل الصعاب؛
- اللياقة بمعنى حسن المعاملة و التصرف مع الغير سواء عند طرح الأسئلة أو عند اكتشاف الأخطاء.

رابعا: السر المهني

يمكن أن يطلب المراجع الجبائي أثناء أداء مهمته معرفة معلومات سرية، و التي قد تشكل عند إفشاءها مخاطر تعود بالضرر على المؤسسة محل المراجعة، كذلك بالنسبة للاستنتاجات المتعلقة بالوضع الجبائي للمؤسسة، إذا وقعت في أيدي أطراف ثالثة فإنها قد تستخدم ضدها[3].

---

[1] حميداتو صالح، مرجع سابق، ص ص47-48.

[2] MOHAMED BENHADJ SAAD, op, cit, p54.

[3] قحموش سمية، مرجع سابق، ص28.(بتصرف).

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

الفرع الثاني: مسؤوليات المراجع الجبائي

يتحمل المراجع الجبائي مجموعة من المسؤوليات المرتبطة بآداء مهمته وتتمثل في:

أولا: المسؤولية القانونية

تتعلق المسؤولية القانونية بالعقد الذي تم الاتفاق عليه بين المراجع و المؤسسة محل المراجعة، وتترتب عن الإهمال الذي قد يتسبب به المراجع لواجباته أثناء أداء مهمته، فإذا وقع خطأ أو سهو منه و أدى إلى إلحاق هذا الأخير الضرر بالمؤسسة هنا تكمن المسؤولية القانونية.

ثانيا: المسؤولية التقصيرية

هي مسؤولية المراجع اتجاه الغير بخلاف موكليه ومنها مسؤولية المراجع عن أعمال المساعدين حيث يمكن للمراجع في حالة ارتكاب مساعديه لخطأ أثناء تأدية مهامه الرجوع على تابعه بكل ما اداه للغير بسبب خطأ أو إهمال تابعه.

رابعا: المسؤولية التأديبية

تكون في حالة الإخلال بشرف المهنة مما يؤدي إلى إحالته إلى لجنة التحقيق و التقصي، كأن يقوم مثلا بالسماح لعضو آخر باستخدام اسمه في مطبوعاته، وضع اسمه على تقرير خاص بقوائم مالية لم يقم هو بمراجعتها،.. ويكون جزاؤه الإنذار التوبيخ، الوقف المؤقت، الوقف الدائم[1].

ثالثا: المسؤولية الجنائية

وتتمثل في قسام المراجع بأعمال الغش و يعرف هذا الأخير في مجال مراجعة القوائم المالية بأنه عبارة عن التحريف العمدي فيها و من هذه الجرائم ذات المسؤولية الجنائية ما يلي:

- تعمد المراجع اثبات بيانات كاذبة تؤدي الى التضليل مما يعرضه للعقوبات الجنائية؛
- وضع تقرير كاذب عن المنشأة التي يراجع حساباتها؛

مساعدة المؤسسة على التهرب من الضرائب بتخفيض رقم الربح في حالة ضريبة الأرباح التجارية و الصناعية او التهرب من الضرائب الأخرى[2].

المطلب الثاني: مراحل تنفيذ مهمة المراجعة الجبائية

تمر عملية المراجعة الجبائية بعدة مراحل يمكن تقسيمها كما يلي:

الفرع الأول: مرحلة الإعداد للمهمة

أولا: الأعمال التحضيرية للمهمة

[1] لعناق أحمد، مرجع سابق، ص25.

[2] عاد البشير، مرجع سابق، ص74.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

يبدأ المراجع أعماله بجمع المؤشرات و المعلومات العامة للمؤسسة بمعرفة:

- المكونات التي تسمح بتعريف المؤسسة؛
- الأدوات التي تسمح بتسيير المؤسسة؛
- القطاعات التي يمارس فيها نشاط المؤسسة.

فمعرفة هذه المؤشرات يساعد علة تحديد مصادر الأخطار التي تحيط بالمؤسسة سواء كانت متعلقة بنشاطها أو متعلقة بتنظيمها الإداري و المحاسبي و الجبائي.

ثانيا: التخطيط لبرنامج العمل

إضافة إلى المؤشرات و المعلومات التي جمعها المراجع و المتعلقة بالمؤسسة، يجب عليه أن يقوم بجمع مؤشرات أخرى تسمح له بتقدير الحالة الجبائية لها، وبعد جمع المؤشرات و المعلومات المقنعة يضع المراجع مخططا لسير مهمة المراجعة الجبائية و الذي يحوي على العناصر التالية:

- التعرف على المؤسسة؛
- التعرف على الوثائق القانونية المحاسبية و التسييرية للمؤسسة، ويتعلق الأمر بتقارير محافظي الحسابات، وقرارات مجلس الإدارة و الجمعيات العامة؛
- التعرف على الاتفاقيات الرئيسية المبرمة من طرف المؤسسة من خلال فحص عقود الإيجار، عقود التامين، القروض ، وغيرها؛
- التعرف على الخصائص الجبائية للمؤسسة؛
- التعرف على علاقة المؤسسة بإدارة الضرائب[1].

ثالثا: الأهمية المرجوة هذه المرحلة

- تعطي إطار مرجعي لتأدية عملية دقيقة فيقوم بتنفيذ عملية تقييم الأخطار أو الخلل في الحسابات و الاستجابة إليها خلال سير عملية المراجعة.
- هذه المرحلة لا تتيح للمراجع الجبائي المعرفة بمحيط و مجال عملية المراجعة فقط و لكن هي تمكنه أيضا من التنبؤ بالأخطار المحتملة حيث لا يمكن للمراجع البدء في أعمال المراجعة لمؤسسة يجهلها.
- إذا تمت هذه المرحلة في إطار جيد فإنها تكسب المراجع الوقت الذي يعطيه فرصة تحسين تسيير العملية.
- يكمن الهدف من هذه المرحلة في التعرف على المبادئ و الإجراءات و تقييم الموثوقية الشاملة لنظام الرقابة الداخلية[2].

[1] حميداتو صالح، مرجع سابق، ص49.

[2] خوجة فاطمة الزهراء، مرجع سابق، ص56. (بتصرف)

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

الفرع الثاني: مرحلة تنفيذ المهمة

يقوم المراجع الجبائي في هذه المرحلة بتقييم نظام الرقابة الداخلية المتعلق بالناحية الجبائية قبل البدء في تنفيذ إجراءات التحقيق.

أولا: تقييم نظام الرقابة الداخلية الجبائي

- حسب منظمة الخبراء المحاسبين و المحاسبين المعتمدين الفرنسية OECCA فان نظام الرقابة الداخلية هو عبارة عن مجموعة من الضمانات التي تساعد على التحكم في المؤسسة، من أجل تحقيق الهدف المتعلق بضمان الحماية و الإبقاء على الأصول و نوعية المعلومات و تطبيق التعليمات الإدارية و تحسين النجاعة، ويبرز ذلك بالتنظيم و تطبيق طرق و إجراءات نشاطات المؤسسة من أجل الإبقاء على دوام العناصر السابقة[1].
- إن هدف المراجع من تقييمه لهذا النظام هو إبداء رأيه حول نوعية الإجراءات الجبائية المعمول بها في المؤسسة وهذا لاستنتاج نقاط القوة و نقاط الضعف، و من أجل القيام بهذا التقييم وجب على المراجع إعداد قائمة أسئلة و التي تتضمن المهام و الإجراءات و كيفية تقسيمها وتعد هذه الأسئلة وفقا للأهداف المرجوة منها:

1- استبيانات الرقابة الداخلية الخاصة بالميدان الجبائي: تتلخص طريقة تقييم نظام الرقابة الداخلية عن طريق قائمة الأسئلة الاستقصائية و هي عبارة عن قائمة نموذجية وافية عن الإجراءات المتبعة بالنسبة لوظائف المؤسسة و عملياتها المختلفة، حيث تعتبر هذه الأسئلة مرجعية يعتمد عليها المراجع خلال مهمته حيث يسمح استعمال هذه القوائم بما يلي:

- تحديد نقاط القوة و نقاط الضعف لإجراء ما، حيث تدل الأجوبة السلبية "لا" على نقاط الضعف و الأجوبة الايجابية "نعم" على نقاط القوة؛
- إحصاء كل النقاط الواجب فحصها و معالجتها أثناء المهمة.

2- التحليل المالي للتصريحات المكتتبة من طرف المؤسسة: يمكن أن يستفيد المراجع الجبائي من التقنيات الأساسية للتحليل المالي، هذه التقنيات تطبق على العناصر المصرح بها من خلال الوثائق الجبائية، الشيء المهم في هذا التحليل هو معرفة الوضعية المالية للمؤسسة و خاصة الخزينة[2].

ثانيا: تنفيذ إجراءات المراجعة والتحقيق المباشر

التحقيق المباشر هو طلب تأكيدات من طرف مسؤولين على العمليات الجبائية حيث تعتبر هذه الطريقة الأكثر فعالية من أجل تكوين رأي حول صدق المعلومات الجبائية المختبرة، ولما كان من الصعوبة في مراجعة كافة العمليات الجبائية فان المراجع يلجأ إلى أخذ عينة[1].

---

[1] محمد التهامي طواهر، مسعود صديقي ، مرجع سابق، ص85.

[2] محمد هشام ملوكة، مرجع سابق، ص55.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

و للمراجعة الجبائية هدفين رئيسيين ملازمين لها و المتمثلان في بمراجعة الالتزام وتتم عن طريق مراجعة المطابقة مع التشريعات الجبائية، و مراجعة الفرصة و التي تسمح بالتأكد من التسيير الجبائي الجيد للمؤسسة.

1- مراجعة الإلتزام:

يقوم المراجع بمراجعة الالتزام الجبائي للمؤسسة عبر مرحلتين:

- مراجعة احترام الواجبات و القواعد الشكلية؛
- المراجعة المحاسبية في اطار جبائي.

أ- مراجعة احترام الواجبات و القواعد الشكلية :

في العديد من الحالات تتم عملية التقويم الجبائي، دفع الغرامات و المخالفات، و ذلك بسبب عدم احترام القواعد الجبائية السارية المفعول، وهذا حتى ولو كانت القاعدة الخاضعة للضريبة صحيحة، إن العقوبات المفروضة لهذا السبب، والتي يراها الخاضعون لها غير عادلة يمكن أن تؤثر على الوضعية المالية للمؤسسة.

فعلى المراجع أن يقوم باختبار المخاطر المرتبطة بالشكل و الآجال المحددة مع الأخذ بعين الاعتبار الأهمية التي يشكلها الجانب الجبائي[2].

ب- المراجعة المحاسبية في إطار جبائي :

إن المراجعة المحاسبية في إطار جبائي تهدف إلى المصادقة على المصاريف الجبائية للمؤسسة وكذا تحديد و تقدير المخاطر الجبائية المعرضة لها. إن الضريبة ما هي إلا نتيجة محددة من خلال النتيجة السنوية للمؤسسة أو على شكل خصم لمبالغ يجب المصادقة عليها.

إن المراجعة المحاسبية في إطار جبائي تمس كل حسابات الميزانية وجدول النتائج صنفا بصنف[3].

1- مراجعة الفرصة :

تتم مراجعة الفرصة الجبائية من خلال قيام المراجع بمراجعة الفعالية أو النجاعة الجبائية للمؤسسة و اختياراتها الجبائية.

أ- مراجعة الفعالية الجبائية:

الهدف من هذه المرحلة هو اختبار إلى أي مدى يمكن للمؤسسة الاعتماد على نظام يقودها لتنظيم اختياراتها التي تحقق الفعالية الجبائية و تقوم مراجعة الفعالية على عنصرين هما: لوحة القيادة الجبائية، ومعدل الضريبة الحقيقي.

- لوحة القيادة الجبائية: حتى تتمكن المؤسسة من متابعة آداءها الجبائي الجبائي تقوم باعداد لوحة قيادة جبائية وفقا لاحتياجاتها و أهمية العبء الجبائي المفروض عليها، وقد عرف (Bouquin,1989)

---

[1] عاد البشير، مرجع سابق ، ص41.

[2] شراد سمير، مرجع سابق، ص105.

[3] نفس المرجع، ص110.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

لوحة القيادة الجبائية أنها وسيلة مساعدة على اتخاذ القرار و التوقع، تتكون من مجموعة من المؤشرات (من خمسة إلى عشرة مؤشرات) المرتبطة ببعضها يستخدمها المسيرون ليتمكنوا من متابعة تطور النظام و توقع ما يمكن أن يؤثر عليها في المستقبل القريب[1].

- معدل الضريبة الحقيقي: يكتسي هذا المؤشر طبيعة مالية و يحسب عن طريق النسبة بين مجموع ضرائب المؤسسة المستحقة و المؤجلة على النتيجة المحاسبية قبل الضريبة لهذه المؤسسة، كما يسمح معدل الضريبة الفعلي للمراجع بالحكم على على نوعية أداء المؤسسة الجبائي و يترجم التأثير الجبائي للقرارات التسييرسة المتخذة من طرف الإدارة.

ب- مراجعة الاختيارات الجبائية:

تنتج الفعالية عن "الاستعمال الذكي للجباية" و الذي يسمح للمؤسسة بضبط تصرفاتها بشكل ديناميكي يمكنها من الاستخدام الحكيم للقواعد الجبائية، لتستطيع بذلك تخفيض الأعباء الجبائية الواقعة عليها، ويقوم المراجع الجبائي بمراجعة الاختيارات الجبائية التكتيكية، كما يقوم بمراجعة الاختيارات الجبائية الاستراتيجية [2].

و الهدف من إجراءات التحقيق المباشر هو إبداء رأي محايد حول مدى انضباط المؤسسة و احترامها للتشريعات الجبائية، ولهذا فهو يعمل على التحقق من احترام القواعد الشكلية و الزمنية من جهة و قواعد المضمون من جهة أخرى، وفي هذه المرحلة يجب على المراجع أن يتأكد مما يلي:

- التأكد أن المؤسسة غير معرضة لمخاطر جبائية غير محددة؛
- التحقق أنه وفقا للشكل القانوني الخاص بالمؤسسة فان التكلفة الضريبية في حدها الأدنى؛
- تحديد الخيارات التي أقدمت عليها المؤسسة[3].

الفرع الثالث: مرحلة إعداد التقرير

بعد انتهاء مرحلة التحقيق المباشر حول شكل و مضمون الالتزامات الجبائية، على المراجع إعداد تقرير يتضمن نتائج التحقيقات التي قام بها، إضافة إلى توصيات موجهة إلى مسيري المؤسسة حيث يحدد الأخطاء و العقوبات المترتبة عنها كما يقترح علاجا لها، بحيث تسمح المراجعة الجبائية فيما يخص الانتظام الضريبي، بتقييم مدى الامتثال للقواعد الضريبية فيما يخص العمليات و القرارات المدروسة و بالتالي تقرير إعادة النظر في النقائص، الأخطاء و المخالفات الموجودة. لأن عدم الامتثال للقاعدة الضريبية سوف يمس بجودة المعلومة المحاسبية و بالتالي الثقة التي من المفروض أن تميز حسابات المؤسسة ثم أنه يعرضها لعقوبات و غرامات بحسب نوع المخالفة المرتكبة.[4]

---

[1] MOHAMED BENHADJ SAAD, op, cit, p123.

[2] Idem, p125.

[3] جغلوف ثلجة نوال، **التدقيق الضريبي بحث عن الكفاءة الضريبية أو التهرب الضريبي**، الملتقى الوطني الثامن حول مهنة التدقيق في الجزائر الواقع و الآفاق في ضوء المستجدات العالمية المعاصرة، جامعة 20 أوت1955 سكيكدة، أكتوبر 2010، ص3.

[4] نفس المرجع، ص4.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

و يستطيع المراجع الجبائي أن يتفق مع الجهة المعنية بالتقرير (إدارة المؤسسة) على النقاط التي يتضمنها التقرير بالإضافة إلى أنه يمكن أن يكون شفهيا أو كتابيا، غير أن التقرير الكتابي يكون أفضل باعتباره وثيقة إثبات يمكن الرجوع إليه و الاستفادة من نتائجه سواء من طرف الإدارة أو في عمليات المراجعة الجبائية اللاحقة[1]. ويقدم المراجع الجبائي ضمن تقريره مجموعة من التوصيات يمكن تقسيمها إلى نوعين:

- توصيات ذات طابع علاجي؛
- توصيات ذات طابع وقائي.

أولا: التوصيات ذات الطابع العلاجي

يهدف هذا النوع من التوصيات إلى تصحيح الوضعية الجبائية للمؤسسة، كما يمكن أن تصحيحا للوضعية المحاسبية، ويمكن إجمالها في ما يلي:

- تصحيح الأخطاء الجبائية البحتة: وهي الأخطاء التي ارتكبت عند إعداد الإقرارات الجبائية، و القيام بإجراءات التسوية و التعديل، وتتمثل هذه الأخطاء على سبيل المثال في وجود أخطاء في التصريحات أو التحضر المتأخر للمستندات، ونشير هنا إلى أنه يجب تحديد تواريخ تدخل المراجع بعناية وذلك لتمكين المؤسسة من تدارك الأخطاء و تصحيحها في الوقت المناسب.
- تصحيح الأخطاء الجبائية المحاسبية: إن تصحيح مثل هذا النوع من الأخطاء لا يتم إلا عن طريق التصريحات التصحيحية أو الاحتجاجات، فتصحيح الوضعية المحاسبية ناتج عن الالتزامات التي تقع على عاتق المؤسسة، حيث أنها ملزمة بتقديم حسابات منتظمة وصادقة و تعطي صورة وفية عن موجودات المؤسسة و وضعيتها المالية، لذا فان هذه التصحيحات يجب أن يتضمنها التقرير النهائي للمراجع[2].

ثانيا: التوصيات ذات الطابع الوقائي

يهدف المراجع في هذا النوع من التوصيات إلى:

- لفت انتباه المؤسسة إلى ضرورة أن تكون قادرة على تبرير وضعيتها الجبائية في حالة قيام إدارة الضرائب بعملية مراقبة؛
- البحث عن الثغرات في طرق تنظيم المؤسسة و التي يمكن أن تسبب عدم الانتظام، وفيما يتعلق بالوقاية من الجانب الجبائي توجد توصيات وقائية من عدم الانتظام و أخرى خاصة بمراقبة عدم الانتظام.

[1] خوجة فاطمة، مرجع سابق، ص61. (بتصرف)
[2] حميداتو صالح، مرجع سابق، ص54.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

1- توصيات وقائية من عدم الانتظام: الهدف الرئيسي من هذه التوصيات هو اقتراح مقاييس و إجراءات تجنب المؤسسة الوقوع في حالات عدم الانتظام المكتشفة مرة أخرى، وعلى المراجع أن يهتم بمصدر عدم الانتظام واقتراح إجراءات أمان جبائي جديدة.

2- توصيات وقائية خاصة بمراقبة عدم الانتظام: في هذا النوع من التوصيات يجب على المراجع أن يركز على مخالفات المؤسسة لأحكام التشريع الجبائي و القواعد الموضوعة من طرف الإدارة الضريبية، لذا فعلى المؤسسة الاعتماد على خبرة المراجع في اكتشاف حالات عدم الانتظام التي لا تظهر من الأولى أو تلك التي يكون تحديدها صعبا، وهذا لإيجاد تبريرات أمام رقابة إدارة الضرائب عند اكتشافها لإجراءات متناقضة[1].

[1] عاد البشير، مرجع سابق، ص43.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

خلاصة الفصل:

حاولنا من خلال هذا الفصل الإلمام بالمفاهيم الأساسية الخاصة بالمراجعة بشكل عام، و المراجعة الجبائية بشكل خاص، حيث تناولنا المراجعة من حيث المفهوم، الأنواع، المعايير، الأهداف، و الجهات المستفيدة منها، كما تعرفنا على المراجعة الجبائية و درسنا علاقتها بالمراجعات الأخرى إلى جانب الخطر الجبائي، وكذلك الكفاءات الضرورية الواجب توفرها في المراجع الجبائي ومراحل أداء مهمته. وأهم ما يمكن استنتاجه من هذا الفصل:

- تعتبر المراجعة الجبائية من أهم المراجعات التي تمارسها المؤسسة كونها تضمن للمؤسسة احترام القاعدة الجبائية؛
- يجب على المراجع الجبائي أن يتحلى بمجموعة من الصفات المهنية و الشخصية التي تمكنه من ضمان الحد الأدنى من الكفاءة المطلوبة عند أداء مهمته في مختلف مراحلها، كما تمكنه من إعطاء نصائح و توصيات علاجية و وقائية لتحسين الأداء الجبائي للمؤسسة؛
- تعتمد المؤسسة على المراجعة الجبائية من أجل تشخيص وضعيتها الجبائية، و تعتبرها أداة مهمة تساعدها على التأكد من وفاءها بالالتزامات الجبائية مما يجنبها الأخطار الجبائية التي قد تتعرض اليها، والتأكد كذلك من استفادتها من الفرص الجبائية المتاحة التي تمكنها من تقليص الأعباء الضريبية الواقعة على عاتقها.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

الفصل الثاني

مراجعة التصريحات الجبائية و جودتها

تمهيد

يتميز النظام الضريبي الجزائري كمعظم الأنظمة الضريبية في العالم بطبيعته التصريحية، مما يعطي الحق للمكلفين بالتصريح بإلتزاماتهم الجبائية بصفة طوعية في آجال محددة بناءا على مبدأ حسن النية، كما أن عدم تطبيق المؤسسة للقواعد الجبائية المفروضة عليها يخل بجودة التصريحات المقدمة من طرفها، مما يعرضها لأخطار جبائية تكلفها أعباء إضافية ،ومن خلال هذا الفصل سنحاول التعرف على أهم التصريحات الجبائية و ماهية جودتها إضافة إلى كيفية مراجعتها، و ذلك من خلال تقيسمه إلى ثلاث مباحث جاءت كما يلي:

المبحث الأول: ماهية التصريحات الجبائية

المبحث الثاني: مراجعة التصريحات الجبائية

المبحث الثالث: جودة التصريحات الجبائية

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

المبحث الأول : ماهية التصريحات الجبائية

تستمد التصريحات الجبائية أهميتها من كونها أداة الوصل بين المكلف و الإدارة الجبائية، و من أجل توضيح الصورة أكثر وللتعرف على هذه التصريحات و أنواعها في ظل النظام الضريبي الجزائري فقد قسمنا هذا المبحث إلى 03 مطالب حيث تناولنا في المطلب الأول تعريف التصريحات الجبائية وفي المطلب الثاني أهمية التصريحات الجبائية أما المطلب الثالث فقد تناولنا فيه أنواع التصريحات الجبائية.

المطلب الأول : تعريف التصريحات الجبائية

من أجل الإلمام بتعريف التصريحات الجبائية ارتأينا أن نعرفها لغويا وعمليا كما عرفنا التصريح المودع من قبل المكلف.

الفرع الأول: التعريف اللغوي و العملي

التعريف اللغوي:

التصريح هو الإقرار أو الاعتراف الخطي.

التعريف العملي:

هو عبارة عن وثيقة رسمية قانونية تقدم من طرف الإدارة المعينة للمكلف مهما كانت صفته طبيعية أو المعنوية و تملأ من طرفه ثم يقوم بتقديمها في موعدها المحدد قانونا .

و هدا التصريح يجب أن يحتوي على معلومات محددة كالاسم و اللقب و المادة الخاضعة بالمقارنة مع ما تم تسجيله في الدفاتر و المستندات المحاسبة حيث أن للإدارة الحق في رقابة هده التصريحات في حال عدم وجود تطابق بين التصريح المقدم و المعلومات التي تحوزها الإدارة حيث أن عدم التطابق ينتج أساسا عن سهو أو تدليس أو غش .

و يمكن تعريف التصريح الجبائي بأنه مجموعة من البيانات المعالجة و المنظمة التي باستطاعتها التأثير على وعاء الضريبة سواء بطرق مباشرة أو غير مباشرة[1].

[1] قحموش سمية، مرجع سابق، ص47.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

الفرع الثاني: التصريح المودع من طرف المكلف

يلتزم المكلف بالضريبة بتقديم إقرار أو تصريح عن نتيجة أعماله كما هو موجود و موضح في دفاتره و مستنداته المحاسبة إلى إدارة الضرائب في موعده المحدد قانونا مع بيان رغم الأعمال و المادة الخاضعة بصورة عامة و هدا انطلاقا من افتراض حسن النية و صحة المعلومات[1] .

- **ميزة التصريح المودع من طرف المكلف :**

نلاحظ أن الميزة الأساسية هنا هي تحقيق العدالة الضريبة فهي من جهة تعمل على تقدير المادة الخاضعة للضريبة تقديرا منضبطا و من تم فإن ربط الضريبة يتناسب مع الدخل الحقيقي للمكلف بالضريبة و من جهة أخرى يمكن مراعاة الظروف الشخصية للمكلف فينتج عنها زيادة الحصيلة الضريبة بنفس زيادة الدخول.

- **سلبيات التصريح المودع من طرف المكلف :**

أما من بين السلبيات أو الانتقادات الموجهة لهده الطريقة هي تدخل إدارة الضرائب في شؤون المكلفين بالضريبة و الاطلاع على أسرارهم حتى تتأكد من صحة عناصر التصريح و نجاح هدم الطريقة يحتاج إلى انتشار الوعي الضريبي و توفر رقابة صارمة من جانب المصالح الضريبة مع فرض عقوبات شديدة على من يقدم معلومات خاطئة قصد التهرب من الضريبة[2].

الفرع الثالث : التصريح المودع من طرف الغير

إن الوعاء الضريبي لا يقتصر على المكلف فقط التصريح به و إنما يوجد الغير الذي تربطه مع المكلف علاقة قانونية كتجار الجملة مع تجارا لتجزئة أو المنتجون و الموزعون أو العمال مع المؤسسة[3].

- **ميزة التصريح المودع من طرف الغير:**

تعد هده الطريقة من بين الطرق الأكثر فعالية في تحديد الوعاء الضريبي مع الإشارة إلى أن الغير ليس له مصلحة في إخفاء مقدار الدخول و التهرب من الضرائب بل العكس هو الصحيح فصاحب العمل يكون مجبرا على تقديم تصريح صحيح و مطابق للواقع ليتجنب العقوبات والجزاءات التي من الممكن أن تقع عليه في حال المخالفة[4].

---

[1] ملوكة محمد هشام ، مرجع سابق،ص12.

[2] أمين السيد محمد لطفي، **فلسفة المحاسبة عن الضريبة عن الدخل**، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2007، ص44.

[3] محرزي محمد عباس، **اقتصاديات الجباية و الضرائب**، الطبعة الرابعة، دار هومة للنشر و التوزيع، الجزائر، 2008، ص144.

[4] ،نفس المرجع، ص149.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

المطلب الثاني : أهمية التصريحات الجبائية

من بين أفضل الطرق في تحديد الوعاء الضريبي نجد التصريح، حيث تعتمد عليه التشريعات الضريبية المعاصرة بصفة واسعة كما تحوز الإدارة الضريبية على كامل السلطات في مراجعتها، و تمثل هذه التصاريح أهمية بالغة بالنسبة للمكلف ولإدارة الضرائب .

الفرع الأول: أهمية التصريحات الجبائية بالنسبة للمكلف

و تتمثل هذه الأهمية فيما يلي :

- يرضي التصريح المكلف لأنه هو أدرى لمقدرته التكليفية و لدلك فإن الوعاء المحدد ينطلق من قناعته الذاتية في تحقيقه
- يضمن أسلوب التصريح العدالة بالنسبة للعبء الضريبي على المكلف باعتبار انه أدرى بوضعية السيولة الخاصة به و تترجم درجة الوضع الضريبي حيث أن الالتزام الضريبي يتمثل في جانبين (جانب الالتزام بالتصريح و جانب الالتزام بالتسديد بما هو مصرح به)
- يعتبر التصريح الوسيلة الأكثر سهولة بالنسبة للمكلف حيث ينمي له الشعور بالمشاركة في تحديد قيمة الضرائب المستحقة عليه.
- فكلما شعر المكلف بأنه شريك في عملية تقدير و تحديد دخله الخاضع للضريبة كما زاد التزامه بتقديم تصريحاته مما ينعكس إيجابا على ارتفاع حصيلة الجباية من الضرائب.
- تسوية وضعية المكلف بينه و بين إدارة الضرائب و تجنبه لعقوبات هو في غنى عنها[1].

الفرع الثاني: أهمية التصريحات الجبائية بالنسبة لإدارة الضرائب

- يعطي التصريح لإدارة الضرائب المعلومات عن ميلاد ضريبة جديدة (ممول جديد) ، حيث تصبح الإدارة على اطلاع بمكان مزاولة نشاط المكلف و بدايته مما يتسنى لها مراسلة و حساب الضرائب و تحصيلها[2].
- يسهل التصريح العمل الملقى على كاهل الإدارة الضريبة، بحيث يمتاز بأنه يوفر كثيرا من الإجراءات و الوقت حسب المادة الخاضعة للضريبة كذلك يخفض من احتمال نشوء المنازعات و الاعتراضات.

[1] ملوكة محمد هشام ، مرجع سابق، ص14.

[2] نوي نجاة، **فعالية الرقابة الجبائية في الجزائر**، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 2003-2004، ص53.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

- التصريح الجبائي غير مكلف للمصالح الضريبة باعتبار أن هدا التأسيس كان ذاتيا و بالتالي لا يمكن أن يطعن فيه من قبل مقدمه، و الإدارة هنا أيضا لا تتحمل نفقات كبيرة من عملية التحصيل و هي طريقة تعتبر مؤشر هام على تقدم النظام الجبائي .
- يعتبر نظام التصريح أداة اتصال بين المكلفين بالضريبة و إدارة الضرائب، و بالتالي له فعالية كبيرة في تمكين الإدارة من ممارسة المراجعة على جميع النشاطات حيث يبنى هذا النظام على الثقة المتبادلة بين الإدارة و المكلفين[1].

الفرع الثالث : أهمية التصريحات الجبائية في مكافحة الغش و التهرب الضريبي

- تعتبر ظاهرة الغش و التهرب الضريبي من بين المشاكل التي تواجهها اغلب الدول من متقدمة إلى متخلفة و تسعى كل التشريعات إلى محاربتها و التصدي لها بشتى الوسائل المتاحة و مختلف الطرق و هذا لتأثيرها السلبي على موارد الدولة و الأداء الاقتصادي.
- إن مجال محاربة التهرب الضريبي من أحسن المجالات مردودية حيث يجب على الدولة الاستثمار فيها دون تردد ، إن بعث إدارة خاصة تعنى بمقاومة التهرب الضريبي مثلما فعلت ذلك البلدان العضو بمنظمة التعاون و التنمية الاقتصادية من شانه المساهمة بصفة فعالة في مقاومة هذه الظاهرة.

و لعل من أهم الطرق التي تعمل على تقدير و قياس التهرب الضريبي و بالتالي مكافحته نجد طريقة التقييم بعد الالتزام الضريبي ، حيث تبقى التصريحات و الإقرارات الجبائية الدليل الوحيد للاقتطاع الجبائي، و أمام تنامي ظاهرة الغش و التهرب الضريبي ذهب المحللون لقياس هذه الظاهرة انطلاقا من الدراسات التحليلية للإقرارات الضريبية كان يتم استغلال المعلومات التي تتضمنها و مقارنتها بالتصريحات المتضمنة الإعفاءات من بعض الغرامات و العقوبات التي تمنحها الدولة لدافعي الضرائب بغية تشجيعهم على التصريح بدخولهم و من هنا يمكن قياس التهرب من خلال الفرق المستخرج أو عن طريق المراجعات التفصيلية للإقرارات الضريبية عن طريق مراجعون ذوو خبرة[2].

[1] محادي هاجرة ، **أثر الرقابة الجبائية على مصداقية التصريحات الجبائية**، مذكرة ماستر، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2014-2015، ص14.

[2] بولخوخ عيسى ، **الرقابة الجبائية كأداة لمحاربة التهرب و الغش الضريبي**، مذكرة ماجستير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2003-2004، ص16.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

المطلب الثالث: أنواع التصريحات الجبائية

هناك العديد من التصريحات الجبائية و تختلف هذه التصريحات فيما بينها في الكثير من الأشياء حيث نجد الاختلاف من حيث المضمون أو أيضا الاختلاف من حيث تاريخ إيداعها لدى مصلحة الضرائب و فيما يلي سنتطرق إلى التصريحات الجبائية .

الفرع الأول : التصريح بالوجود

يجب على المكلفين بالضريبة و الخاضعين للضريبة على الشركات أو للضريبة على أرباح الشركات أو للضريبة الجزافية الوحيدة أن يقدموا في الثلاثين يوما الأولى من بداية نشاطها إلى مفتشية الضرائب المباشرة التابعين لها تصريحا مطابقا للنموذج الذي تقدمه الإدارة.

يجب أن يحتوي هذا التصريح المدعم بنسخة مطابقة قانونا لشهادة الازدياد، معدة قانونا و مستخرجة من مصالح الحالة المدنية التابعة للبلدية التي ولد فيها المكلفون بالضريبة ذوو الجنسية الجزائرية أو الأجنبية بالنسبة للذين ولدوا فوق التراب الوطني ، خاصة على الأسماء و الألقاب و العنوان التجاري و العنوان بالجزائر و خارج الجزائر ، إذا تعلق الأمر بأشخاص طبيعيين أو معنويين يحملون الجنسية الأجنبية كما يجب تدعيم التصريح بنسخة مطابقة لعقد أو عقود الدراسات أو الأشغال التي تولى هؤلاء الأجانب انجازها بالجزائر.

عندما يكون الخاضع للضريبة مالكا إلى جانب مقره الرئيسي ، وحدة أو عدة وحدات يجب عليه تقديم تصريح شامل بالوجود على المؤسسة إلى مفتشية الضرائب المباشرة المختصة و يجب ان يشير هذا التصريح الشامل إلى كل المعلومات المذكورة أعلاه عن مكونات المؤسسة[1].

أما فيما يخص المكلفين الخاضعين للرسم على القيمة المضافة فوجب عليهم اكتتاب تصريح مطابق للنموذج الذي تقدمه الإدارة خلال 30 يوم من بدا عملياته و يتم تقديمه لدى مفتشية الضرائب التي تتبع لها و يذكر في هذا التصريح ما يلي[2]:

- اسمه و لقبه و عنوانه ، و إذا تعلق الأمر بشركة يذكر عنوانها؛
- رقم التعريف الإحصائي للمؤسسة؛
- موقع المؤسسة أو المؤسسات التي تستغلها؛
- موقع المؤسسة أو مؤسسات المصنع ، و كذلك اسمه و عنوانه ، إذا كان ينتج بواسطة الغير؛

[1] المادة 183 من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة، 2015.

[2] المادة 51 من قانون الرسم على رقم الأعمال، 2014.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

- موقع أو محل أو محلات البيع التي يمتلكها؛
- طبيعة السلع أو المواد أو الأشياء التي ينتجها أو يتاجر فيها؛
- عنوان و مقر الشركات.

كما يتعين على الشركات أن يرافق التصريح بنسخة مطابقة و مصادق عليها من قانونها الأساسي و بالإمضاء المصادق عليه من المسير أو المدير و في حالة عدم النص عليها في قانونها الأساسي فوجب عليها تقديم نسخة مطابقة أو مصادق عليها لمداولة الإدارة أو مجلس المساهمين الذي عينها[1].

الفرع الثاني: التصريح الشهري أو الفصلي

و هي تصريحات دورية قد تكون شهرية أو فصلية.

أولا: التصريح الشهري

هو تصريح وحيد يعتبر كجدول إشعار بالضريبة و الرسوم المحصلة نقدا أو الاقتطاع من المصدر (الرسم على النشاط المهني – التسبيقات على الحساب / للضريبة على أرباح الشركات – الضريبة على الدخل الإجمالي – الضريبة على الدخل الإجمالي / أجور – الضريبة على الدخل الإجمالي / مداخيل الأموال المنقولة – الضريبة على الدخل الإجمالي / الأرباح غير التجارية – الرسم الداخلي على الاستهلاك – الرسم على القيمة المضافة)[2].

و يجب اكتتاب هذا التصريح (سلسلة G50 – لون ازرق) من طرف المؤسسات التابعة للنظام الحقيقي لفرض الضريبة؛

و أيضا (سلسلة G50– لون بني) من طرف الإدارات العمومية؛

و يجب إيداع هذا التصريح في العشرين (20) يوما الأولى من الشهر لدى قباضة الضرائب التي تتبع لها مقر المؤسسة.

الفرع الثالث : التصريح السنوي

سوف نحاول أن نتناول أهم هذه التصريحات في النقاط الموالية أدناه

أولا: بالنسبة للضريبة على الدخل الإجمالي IRG

[1] المادة 52 من قانون الرسم على رقم الأعمال،2014.

[2] الدليل التطبيقي للمكلف بالضريبة، 2018، ص77.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

يجب اكتتاب التصريح الإجمالي بالمداخيل (سلسلة G01) على الأكثر يوم 30 أفريل من كل سنة إلى مفتشية الضرائب التابع لها الموطن الجبائي للمكلف ، و يتم اكتتاب هذا التصريح من طرف:

- الأشخاص الطبيعيين التابعين للنظام الحقيقي الممارسون لنشاط صناعي أو تجاري أو غير تجاري أو فلاحي؛
- الأشخاص الطبيعيين المحققون لمداخيل من تأجير العقارات المبنية و غير المبنية بما فيها الأراضي الفلاحية؛
- الأشخاص المحققون لمداخيل من رؤوس الأموال المنقولة؛
- الأجراء الذين يتحصلون على مداخيل أجرية أو غير أجرية زيادة على أجرتهم الرئيسية باستثناء الممارسون لنشاط ثانوي في إطار التعليم بصفة مؤقتة أو كأساتذة مشاركون و يجب أن يتضمن التصريح كل المعلومات الضرورية المتعلقة بالحالة الجبائية و كذا الأعباء العائلية كما يتضمن ذكر العناصر الضرورية لتحديد الدخل الخاضع للضريبة، و يرفق هذا التصريح بقائمة الأشخاص المعتبرين جبائيا تحت كفالة المكلف القائم بالتصريح، إضافة إلى جدول يتضمن الأعباء الواجب خصمها من الدخل الإجمالي، و يتضمن هذا الجدول بالنسبة للديون المترتبة و الربوع المدفوعة اسم و مكان إقامة الدائن، طبيعة و تاريخ سند الدين، مبلغ الفوائد و المتأخرات السنوية، إضافة إلى الجهة المصدرة للحكم القضائي إذا كان هذا الدين ثابت بحكم قضائي، آما بالنسبة للضرائب و الرسوم القابلة للخصم من الضريبة على الدخل الإجمالي فلابد أن يبين المكلف طبيعة كل ضريبة و مكان فرضها، مادة جدول الضريبة و كذا مبلغ المساهمات، آما بخصوص جدول نمط المعيشة فيتضمن مبلغ الإيجار و كذا عنوان السكن الرئيسي، عنوان الإقامات الثانوية إن كانت موجودة في الجزائر أو خارجها، السيارات السياحية و كل الممتلكات المنقولة مبررا الاقتطاعات من المصدر و التي تعطي الحق في القرض الضريبي[1].
- إضافة إلى التصريح الإجمالي على المكلف أن يكتتب تصريحات أخرى يمكن إظهارها في الجدول الموالي:

[1] قاشي يوسف، **مطبوعة من مقياس المنازعات الجبائية**، جامعة اكلي محند اولحاج، البويرة، 2014-2015، ص48.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

الجدول رقم : (02-01) التصريحات الجبائية للمكلف بالضريبة على الدخل الإجمالي

فئة المداخيل	نظام فرض الضريبة	المطبوعة	آخر اجل لإيداع التصريحات	مكان إيداع التصريحات
أرباح مهنية	النظام الحقيقي	سلسلة ج 11	على الأكثر يوم 30 أفريل من كل سنة.	-مفتشية الضرائب التي تبيع لها مكان ممارسة النشاط و في حالة تعدد الاستغلالات المفتشية التي لها مقر الشركة أو مقر المؤسسة الرئيسي
مداخيل فلاحية	-	سلسلة ج 15	على الأكثر يوم 30 أفريل من كل سنة.	-مفتشية الضرائب التي تبيع لها مكان الاستغلال.
مداخيل رؤوس الأموال المنقولة	-	-	على الأكثر يوم 30 أفريل من كل سنة	-مفتشية الضرائب التي تبيع لها الموطن الجبائي للمستفيد.
رواتب و أجور	-	سلسلة ج 29	على الأكثر يوم 30 أفريل من كل سنة (تصريح يكتتب من طرف المستخدم أو المدين).	-مفتشية الضرائب التي تبيع لها سكن رب العمل أو مقر مؤسسته أو المكتب الذي قام بعملية الدفع . -مديرية المؤسسات الكبرى بالنسبة للمكلفين بالضريبة التابعين لها مهما كان محل دفع المداخيل الخاضعة للضريبة.

المصدر: الدليل التطبيقي للمكلف بالضريبة، 2018، ص80.

عندما ينتهي أجل إيداع التصريحات يوم عطلة قانونية، يمدد اجل الاستحقاق إلى أول يوم مفتوح يليه.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

ثانيا: بالنسبة للضريبة على أرباح الشركات IBS

يجب على المكلفين بالضريبة على أرباح الشركات اكتتاب تصريحهم السنوي على الأكثر يوم 30 أفريل من كل سنة بخصوص الأرباح المحققة في السنة الماضية،و يقدم هدا التصريح إلى مفتشية الضرائب التي يتبع لها مكان تواجد مقر الشركة أو المقر الرئيسي للشركة إذا كان لها عديد الفروع[1].

عندما ينتهي أجل إيداع التصريح يوم عطلة قانونية،يمدد اجل الاستحقاق إلى أول يوم مفتوح يليه

و يتعين إرفاق التصريح بالميزانية الجبائية بما يلي :

- كشف الدفوعات الخاص بالرسم على النشاط المهني؛
- كشف مفصل على التسبيقات المدفوعة بعنوان الضريبة على أرباح الشركات؛
- وثائق تسمح بتبرير سياسة أسعار التحويل المعمول بها في إطار العمليات المختلفة المحققة مع الشركات المتصلة بها، بمفهوم أحكام المادة 141 من قانوني الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة،بالنسبة لمديرية كبريات المؤسسات عندما تكون متحالفة[2].

ثالثا: بالنسبة للضريبة الجزافية الوحيدة IFU

1-التصريح التقديري:

يلتزم المكلفون الخاضعون لنظام الضريبة الجزائية الوحيدة باكتتاب تصريح تقديري (سلسلة G12) و إرساله إلى مفتش الضرائب التابع له مكان ممارسة النشاط، و يجب أن يتم اكتتاب هدا التصريح في الفترة الممتدة ما بين الأول و الثلاثين من يونيو من كل سنة.

2-التصريح التكميلي :

يتعين على المكلفين بالضريبة المعنيين اكتتاب تصريح تكميلي في الفترة الممتدة من 20 يناير إلى 15 فبراير من السنة ن +1 و دفع الضريبة المتعلقة بها في حال تحقيق رقم أعمال يتجاوز دلك المصرح به بعنوان السنة ن. في حالة ما إذا تجاوز رقم الاعمال المحقق سقف ثلاثين مليون دينار(30.000.000) فيخضع الفرق بين رقم الأعمال المحقق وذلك المصرح به إلى الضريبة الجزافية الوحيدة وفقا للمعدل الموافق له، أما المكلفين بالضريبة الذين حققوا رقم أعمال يتعدى سقف فرض الضريبة الجزافية الوحيدة ،فيتم صبهم في النظام الحقيقي[3].

---

[1] نفس المرجع، ص49.

[2] الدليل التطبيقي للمكلف بالضريبة، 2018، ص82.

[3] نفس المرجع، ص82.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

رابعا: بالنسبة للرسم على القيمة المضافة TAV

يتوجب على كل شخص خاضع للرسم على القيمة المضافة أن يبعث بتصريحاته الدورية (سلسلة G50)، تتضمن هده التصريحات كشف برقم الأعمال المحقق و كدا قيمة الرسم على القيمة المضافة المستحق لمكان تواجد المؤسسة أو المقر الرئيسي، فالمدينون بالضريبة الخاضعة للنظام الحقيقي و القائمون بعمليات خاضعة للرسم على القيمة المضافة يجب أن يرسلوا تصريحا لهم قبل العشرين يوما الأولى من كل شهر إلى قابض الضرائب التابع له المقر أو مكان الإقامة الرئيسي،كما يوجد في مجال التصريح الخاص بالرسم على القيمة المضافة نظام الأقساط الوقتية و الذي يطبق على المدينين بالرسم الدين يملكون إقامة دائمة و يمارسون نشاطا خاضعا للرسم مند ستة أشهر على الأقل.

هذا النظام يرتبط برخصة مسبقة من طرف الإدارة الضريبية، و في هذا الإطار يجب على المدين بالرسم تقديم طلب إلى المفتشية التي يتبع لها قبل الأول من شهر فيفري، و يعتبر هذا الطلب صالحا للسنة المالية بأكملها باستثناء حالة التنازل أو التوقف عن النشاط كما أن هذا الطلب يجدد ضمنيا إلا إذا قام المدين بالرسم طلبا مخالفا له[1].

الفرع الرابع : التصريح في حالة التوقف ، التنازل أو الوفاة

يجب على المكلف تقديم تصريحات خاصة في حالة التوقف ، التنازل أو الوفاة

أولا: بالنسبة للضريبة على الدخل الإجمالي

1- **التنازل أو التوقف:** يتعين على المكلف في حالة التنازل، أو التوقف الجزئي، أو الكلي للمؤسسة، أو التوقف عن ممارسة مهنة حرة أو استغلال مستثمرة فلاحية، اكتتاب:

- تصريح إجمالي بالمداخيل؛
- تصريح خاص بالمداخيل الفئوية.

و ذلك في أجل عشرة (10) أيام ابتداء من تاريخ التوقف أو التنازل.

2- **الوفاة:** في حالة الوفاة يجب أن تكون المداخيل الخاضعة للضريبة موضوع:

- تصريح إجمالي؛
- تصريح خاص.

[1] قاشي يوسف، مرجع سابق، ص50.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

و يجب اكتتاب التصريح الإجمالي و التصريح الخاص من طرف ذوي حقوق المتوفى و ذلك في أجل ستة (6) أشهر اعتبارا من تاريخ الوفاة.

ثانيا: بالنسبة للضريبة على أرباح الشركات

يجب على المكلفين الخاضعين للضريبة على أرباح الشركات إيداع تصريح خاص بالتنازل أو التوقف عن النشاط لدى مفتشية الضرائب التي يتبع لها مقر الشركة أو المؤسسة الرئيسية و هذا في أجل لا يتجاوز عشرة (10) أيام.

ثالثا: بالنسبة للرسم على النشاط المهني

في حالة التنازل أو توقف المؤسسة جزئيا أو كليا يتعين على المكلفين بالضريبة الخاضعين للضريبة على أرباح الشركات أو الضريبة على الدخل الإجمالي فئة الأرباح المهنية إيداع تصريح خاص بالرسم على النشاط المهني لدى مفتشية الضرائب التي يتبع لها مكان فرض الضريبة و هذا في اجل لا يتجاوز عشرة (10) أيام[1].

رابعا: بالنسبة للرسم على القيمة المضافة

ينص قانون الرسم على رقم الأعمال أنه يجب على كل شركة خاضعة للرسم على القيمة المضافة وانقطع عن ممارسة المهنة التنازل عن الصناعة والتجارة أن يقدم خلال العشرة (10) أيام الأولى التي تلي هدا التوقف أو التنازل الصريح بذلك إلى مفتشية الضرائب المختصة إقليميا و عندما يتوقف المدين بالضريبة عن ممارسة النشاط الذي يجعله خاضعا للرسم من دون تقديم التصريح بالتوقف يعلن مدير الضرائب على مستوى الولاية تلقائيا التوقف عن ممارسة النشاط ودلك بناءا على محضر معلل و محرر من طرف أعوان الضرائب المختصة، كما يجب على الأشخاص الدين قدموا تصريح بالتوقف عن النشاط الأمر الذي يؤدي إلى انتهاء خضوعهم للرسم على القيمة المضافة أن يرفقوا بتصريحهم جدول مفصل لمخزون البضائع الموجودة في حوزتهم على مستوى المخازن و المستودعات وهدا ما نصت عليه المادة 58 من قانون الرسم على رقم الأعمال .

[1] الدليل التطبيقي للمكلف بالضريبة، 2018، ص86.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

المبحث الثاني: مراجعة التصريحات الجبائية

يتبع المراجع الجبائي مجموعة من الإجراءات أثناء قيامه بمراجعة الضرائب و الرسوم المختلفة، وسنحاول في هذا المبحث التطرق إلى كيفية مراجعة أهم الضرائب والرسوم الواردة في التصريحات الجبائية كلا على حدا لذا قمنا بتقسيمه إلى أربعة مطالب حيث خصصنا المطلب الأول للتعرف على كيفية مراجعة الرسم على النشاط المهني و المطلب الثاني لمراجعة الضريبة على أرباح الشركات و المطلب الثالث لمراجعة الضريبة على الدخل الإجمالي أما المطلب الرابع فتناولنا فيه مراجعة الرسم على القيمة المضافة.

المطلب الأول: مراجعة الرسم على النشاط المهني TAP

تتم مراجعة الرسم على النشاط المهني من خلال التركيز على عنصرين أساسيين وهما ميلاد الضريبة أي تحديد وعائها ثم مرحلة تصفيتها من خلال عملية التسديد .

الفرع الأول: مراجعة الوعاء

إن مراجعة الوعاء تتم من خلال التركيز على العناصر الداخلة في تأسيس الرسم على النشاط المهني والتي تتكون من المبلغ الإجمالي للمداخيل المهنية أو من جهة أخرى رقم الأعمال بعد طرح مبلغ الرسم على القيمة المضافة دون إهمال التخفيضات والعناصر التي لا تدرج في الوعاء والتي يمكن إبرازها في ما يلي :

أولاً – مراجعة التخفيضات:

يجب على المراجع التحقق من أن التخفيضات التي تستفيد منها المؤسسة على حسب طبيعة وشكل النشاط قد احتسبت وأدرجت في التصريح وهي كالتالي[1]:

- تخفيض قدره 30%بالنسبة لـــ :
- مبلغ عمليات البيع بالجملة
- مبلغ عملية البيع بالتجزئة والمتعلقة بمواد يشتمل سعر بيعها بالتجزئة على ما يزيد عن 50 % من الحقوق غير المباشرة
- عملية البيع المحققة من قبل المنتجين والتجار بالجملة المتعلقة بالأدوية المنتجة محليا
- تجار التجزئة الذين لهم صفة عضو في جيش التحرير الوطني أو المنضمة المدنية لجبهة التحرير الوطني و أرامل الشهداء
- تخفيض قدره 50% بالنسبة لـــ :
- مبلغ عملية البيع الخاص بالمواد التي يتضمن سعر بيعها بالتجزئة اكثر من 50% من الحقوق غير المباشر

[1] المادة 219 من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة،2017.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

– مبلغ عملية البيع بالتجزئة الخاصة بالأدوية بشرط أن:

* تكون مصنفة ضمن المواد الإستراتيجية ؛

* أن يكن معدل الربح للبيع بالتجزئة يتراوح بين 10% إلى 30% .

– تخفيض قدره 75% بالنسبة لمبلغ عملية البيع بالتجزئة للبنزين الممتاز والعادي والغازوال

ثانياً– مراجعة العناصر التي لا تدرج

ويمكن حصر العناصر الغير مدرجة فيما يلي[1]:

- رقم الأعمال التي لا يتجاوز 80000 دج , إذا تعلق الأمر بالمكلفين بالضريبة الدين تتعلق نشاطاتهم ببيع البضائع , المواد واللوازم والسلع المأخوذة أو المستهلكة في عين المكان؛
- 50000 دج إذا تعلق الأمر بالناشطين في قطاع الخدمات؛
- مبلغ عملية البيع الخاصة بالمواد ذات الاستهلاك الواسع المدعمة من قبل ميزانية الدولة أول التي تستفيد من التعويض؛
- مبلغ عملية البيع أو النقل أو السمسرة المتعلقة بالمواد والسلع الموجهة للتصدير بما في دلك كافة عمليات المعالجة قصد إنتاج المواد البترولية الموجهة مباشرة للتصدير؛
- مبلغ عملية البيع بالتجزئة والخاصة بالمواد الاستهلاكية؛
- الجزء المتعلق بتسديد القرض في إطار عقد الاعتماد الإيجاري المالي؛
- العلميات المنجزة بين الشركات الأعضاء التابعة لنفس المجموعة؛
- المبلغ المحقق بالعملة الصعبة في النشاطات السياحية والفندقية والحمامات والإطعام المصنف والأسفار.

الفرع الثاني: مراجعة التصريحات الخاصة بالرسم على النشاط المهني

يجب على المراجع أن يتحقق من أن التصريح الخاص بهدا الرسم وهو التصريح الشهري G50 قد ملء وفقا للقواعد والشروط المنصوص عليها في التشريعات في النصوص القانونية ,وقد تضمنت جميع العناصر التي يجب على المؤسسة الإقرار بها ,وان يبرز التصريح بوضوح جزء رقم الأعمال الذي يستفيد من التخفيض عند تطبيق أحكام المادة 219 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وفيما يخص العمليات المنجزة حسب شروط البيع بالجملة يجب دعم التصريح بجدول بما في دلك سند الإعلام الآلي المتضمن المعلومات التالية عن كل زبون:

- رقم التعريف الجبائي؛
- رقم المادة الخاضعة ؛

[1] المادة 220 من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة، 2017.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

- الاسم واللقب (الألقاب) أو العنوان التجاري؛
- العنوان الصحيح للزبون؛
- مبلغ عمليات البيع المنجزة خلال السنة المدنية؛
- رقم التسجيل في السجل التجاري؛
- مبلغ الرسم على القيمة المضافة المفوترة؛

و يجب على المراجع أيضا أن يؤكد على ضرورة إيداع التصريح في وقته القانوني.

المطلب الثاني: مراجعة الضريبة على أرباح الشركات IBS

إن أهم شيء يقوم به المراجع هو التطرق إلى كيفية تحديد الوعاء وإجراءات التصفية و التسديد.

الفرع الأول: مراجعة الوعاء

الربح الخاضع للضريبة على أرباح الشركات هو دلك الربح الصافي المحدد حسب نتيجة مختلف العمليات أيا كانت طبيعتها المحققة من طرف كل مؤسسة ,بما في دلك على وجه الخصوص التنازلات عن أي عنصر من عناصر الأصول أثناء الاستغلال وفي نهايته والربح الصافي يمكن تحديده وفق العلاقة التالية : النتائج المحققة من طرف المؤسسة (مبيعات,عائدات استثنائية) مطروح منها مختلف الأعباء في إطار ممارسة النشاط (تكاليف عامة، تكاليف مالية، اهتلاكات.....الخ)[1].

ولا يكفي في هذه الحالة الربح الخاضع للضريبة بقدر ما يتعين على المراجع إجراء تعديلات وتصحيحات على هدا الربح وفقا للقواعد الجبائية المنصوص عليها,ويطلق على هدا الربح المصحح "الربح الجبائي" الذي سيكون أساسا لاقتطاع الضريبة، ويمكن صياغة علاقة الربح الجبائي كما يلي:

الربح الجبائي= الربح المحاسبي + الإسترددات – التخفيضات

حيث على المراجع أن يقوم بفحص النواتج و الأعباء كالتالي:

1– مراجعة نواتج الاستغلال: يتم عن طريق

– التحقق من السلع المباعة فيما يخص المبيعات؛

– التحقق من الأعمال المحققة فيما يخص الأعمال العقارية؛

– التحقق من الأعمال المحققة؛

– التحقق من المبالغ المتحصل عليها والحقوق المكتسبة[2].

[1] المادة 140 من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة،2017.

[2] وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، النظام الجبائي الجزائري، 2014، ص14.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

2- مراجعة النواتج الاستثنائية الخاصة بالضريبة :

- مراجعة مداخيل كراء العقارات المسجلة في الميزانية والممنوحة للكراء؛
- مراجعة مداخيل القيم المنقولة؛
- التحقق من التنازلات عن الديون الممنوحة من طرف الدائنين؛
- التأكد من تعويضات التامين والتحقق من التخفيضات الضريبية؛
- التحقق من الإعانات[1].

3-مراجعة الأعباء القابلة للحسم:

على المراجع الجبائي أن يتأكد من توفر الشروط العامة للأعباء القابلة للخصم وهي كالتالي[2]:

- يجب أن ينجر عنها تخفيض في أصول الميزانية الصافية وارتفاع في ديون المؤسسة دون ان تحدث تغيرات على مستوى الميزانية؛
- يجب أن تكون مسجلة محاسبيا ومبررة بوثائق إثبات، هدا الشرط يسمح بالتأكد من حقيقة هده النفقات أو إلغائها، كما يسمح بتقرير ضمها إلى نفقات الدورة أو عدم ضمها؛
- يجب أن تكون ضرورية لضمان السير العادي لوظائف المؤسسة.

الفرع الثاني: مراجعة التصفية و التسديد

وفي هده الحالة تتم المراجعة من خلال تأكد المراجع من المعدل الذي قامت المؤسسة بتطبيقه وكذلك التزام المؤسسة بإيداع التصريح والتسديد.

1- مراجعة صحة المعدل المطبق:

تختلف معدلات فرض الضرائب حسب طبيعة النشاط وعلى المراجع أن يتأكد من أن المعدل المطبق يتلائم و طبيعة نشاط المؤسسة والمعدلات التي فرضها المشرع الجزائري هي كالتالي[3] :

- 19% بالنسبة لأنشطة إنتاج السلع؛
- 23% بالنسبة لأنشطة البناء والأشغال العمومية والري، وكدا الأنشطة السياحية والحمامات باستثناء وكالات الأسفار؛
- 26 %بالنسبة للأنشطة الأخرى.

2- التأكد من التزام المؤسسة بالتصريح والتسديد:

يقوم المراجع الجبائي بفحص التصريح السنوي للضريبة على أرباح الشركات والمتمثل في الوثيقتين: G N°04 و G N°50 وأنه قد تم تقديمهما في وقتهما وذلك قبل الفاتح من ماي من سنة تحقيق رقم

[1] محمد هشام ملوكة، مرجع سابق، ص63.

[2] نفس المرجع، نفس الصفحة.

[3] الدليل التطبيقي للمكلف بالضريبة، 2018، ص64.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

الأعمال لدى مفتشية الضرائب أو مركز الضرائب التابع لمقر نشاط المؤسسة ,وفيما يخص رصيد التصفية الذي هو الفرق الموجب بين مبلغ الضريبة واجبة الدفع ومجموع التسبيقات ,فيتم تسديده دون إخطار مسبق في اجل أقصاه 30 أفريل من سنة تحقيق الربح[1].

المطلب الثالث: مراجعة الضريبة على الدخل الإجمالي/مرتبات و أجور IRG SALAIR

وعاء الضريبة وكذا التصفية والتسديد هما ما يقوم المراجع الجبائي من التحقق و التأكد منهما.

الفرع الأول: مراجعة الوعاء

يقوم المراجع الجبائي من التحقق من أن العناصر التالية قد أدرجت الوعاء الضريبي[2]:

- المرتبات و التعويضات والأتعاب والمنح والريوع العمرية؛
- المكافآت المدفوعة إلى الشركاء ذوي الأقلية في الشركات ذات المسؤولية المحدودة؛
- المبالغ التي قد تم قبضها من طرف أشخاص يعملون في بيوتهم بصفة فردية لحساب الغير، وهذا مقابل عملهم؛
- التعويضات والتسديدات والتخفيضات الجزافية المدفوعة لمديري الشركات لقاء مصاريفهم؛
- علاوات المردودية والمكافآت؛
- المبالغ التي يتحصل غليها الأشخاص زيادة على نشاطهم الرئيسي كأجراء نشاط التدريس أو البحث أو المراقبة أو كأساتذة مساعدين بصفة مؤقتة وكذلك المكافآت الناتجة عن أنشطة ذات طابع فكري[3].

كما أنه على المراجع أن يتحقق من أن العناصر التالية يتم إدراجها في الوعاء[4]:

- تعويضات مصاريف التنقلات والمهام؛
- الأجور والمكافآت المتحصل عليها في إطار البرامج الرامية إلى تشغيل الشباب؛
- التعويضات على المناطق الجغرافية؛
- المنح ذات الطابع العائلي التي ينص عليها التشريع الاجتماعي (الأجر الوحيد,المنح العائلية,منحة الأمومة.....الخ)؛
- التعويضات والمنح و الريوع العمرية المدفوعة لضحايا حوادث العمل أو لذوي حقوقهم؛
- منح البطالة والتعويضات والمنح المدفوعة من طرف الدولة على شكل إعانة أو تأمين؛
- معاشات المجاهدين والأرامل والأصول من جراء وقائع حرب التحرير الوطنية؛

[1] المادة 150 من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة، 2017.

[2] المادة 66 قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة، 2017.

[3] المادة 67 قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة، 2017.

[4] المادة 68 قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة، 2017.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

- معاشات مدفوعة بصفة إلزامية على اثر حكم قضائي؛
- تعويضات التسريح.

الفرع الثاني: مراجعة التصفية والتسديد

يتم حساب الضريبة على الدخل الإجمالي وفقا للجدول التصاعدي المنصوص عليه في المادة 104 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة وعليه يجب على المراجع أن يتحقق من أن هذه الضريبة قد تم حسابها وفقا لهذا الجدول ,وأيضا يتحقق من أن التصريحات الخاصة بها المتمثلة في النموذجين ج50 وج29 على حسب الحالة قد تم تقديمها أو إيداعها في وقتها وأجالها القانونية لدى مفتشية الضرائب التابعة لمكان الوجود.

المطلب الرابع : مراجعة الرسم الرسم على القيمة المضافة TVA

إن مراجعة الرسم على القيمة المضافة يحتم على المراجع أن يتطرق إلى عدة محاور وذلك من أجل إلمامه بكل جوانب هدا الرسم وكذلك نظرا لأهميته، ويمكن حصرها في ما يلي: الحدث المنشأ للرسم,الوعاء الضريبي، المعدلات المفروضة للتطبيق، الحسومات الممنوحة و التصريحات المتعلقة بهذا الرسم.

الفرع الأول: مراجعة الحدث المنشأ للرسم على القيمة المضافة

يجب التأكد من أن الحدث المنشأ للرسم على القيمة المضافة قد تأتى من[1]:

1-بالنسبة للمبيعات: من التسليم القانوني أو المادي للبضاعة، ومن قبض الثمن كليا أو جزئيا في حالة المؤسسات التي توزع المياه الصالحة للشرب وأيضا في حالة المبيعات المحققة في إطار الأسواق العمومية؛

2-بالنسبة للأشغال العقارية: من قبض الثمن كليا أو جزئيا؛

3-بالنسبة للأشغال العقارية المنجزة من طرف مؤسسات الترقية العقارية في الإطار الخاص بنشاطهم: يتكون الحدث المنشئ للرسم بالتسليم القانوني أو المادي للملك إلى المستفيد؛

4-بالنسبة للتسليمات للذات من المنقولات المصنوعة ومن الأشغال العقارية: يتكون الحدث المنشئ من التسليم؛

5-بالنسبة للواردات: من إدخال البضاعة لدى الجمارك؛

6- بالنسبة للصادرات: من تقديمها لدى الجمارك؛

7- بالنسبة للخدمات: بقبض الثمن كليا أو جزئيا وإذا تعذر القبض من تسليم التذكرة فيما يخص الحفلات والألعاب و التسليات بمختلف أنواعها.

الفرع الثاني: مراجعة الوعاء

تتم المراجعة من خلال التحقق من أن العناصر التالية تم إدراجها في الوعاء[2]:

[1] المادة 14 من قانون الرسم على رقم الأعمال، 2018.

[2] المادة 15 من قانون الرسم على رقم الأعمال،2018.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

– المبلغ الإجمالي للبيع بالنسبة لعملية البيع؛

– قيمة المواد والبضائع المسلمة مقابل تلك المستلمة مع زيادة معدل الفرق عند الاقتضاء بالنسبة لعمليات تبادل البضائع و المواد الخاضعة للرسم؛

– ثمن عملية البيع المطبق على يد شركة، تكون فرع لشركة خاضعة للرسم, أو على يد شركة تكون أما لتلك؛

– ثمن عملية المطبق على يد شركة، حيث يملك تاجر خاضع للرسم جزء من رأس المال مباشرة أو بواسطة شخص، أو يمارس فيها وظائف تخول له سلطة القرار؛

– ثمن البيع بالجملة للمنتوجات المماثلة,أو ثمن التكلفة يضاف إليه ربح عادي للمنتوج المصنع، بالنسبة للتسليمات للذات؛

– ثمن تكلفة الانجاز بالنسبة للأموال العقارية في حال التسليم للذات؛

– الأجر الإجمالي أي من جميع المبالغ المقبوضة من قبل وكلاء النقل و وسطاء العبور بعد خصم مصاريف النقل ذاته ومصاريف الشحن والتفريغ ,والتخليص الجمركي، على أن يثبت الدفع؛

–القيمة المحددة لدى الجمارك بما فيها كل الرسوم والحقوق ما عدا الرسم على القيمة المضافة بالنسبة لعمليات الاستيراد[1]؛

–قيمة البضائع عند التصدير بما فيها كل الرسوم والحقوق ما عدا الرسم على القيمة المضافة بالنسبة لعمليات التصدير[2] .

ثالثا: مراجعة المعدلات

على المراجع أن لا يستثني في عملية المراجعة كل صغيرة وكبيرة حتى المعدل المطبق يجب أن يعطيه أهمية ويقوم بالتأكد من تطبيق المؤسسة للمعدل المناسب، حيث المشرع الجزائري فرض معدلان الأول مخفض والثاني عادي:

1– **المعدل المخفض9%**: ويطبق على السلع والخدمات التي تكون ذات منفعة عامة من الجانب الاقتصادي، أو الاجتماعي أو الثقافي والتي جاء ذكرها حصرا في المادة23من قانون الرسم على رقم الأعمال؛

2– **المعدل العادي19%**: ويطبق على باقي العمليات التي لا تخضع صراحة للمعدل المخفض.

[1] المادة 19 من قانون الرسم على رقم الأعمال،2018.

[2] المادة 20 من قانون الرسم على رقم الأعمال،2018.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

رابعا: مراجعة الحسومات

من بين النقاط التي يعمل عليها المراجع الجبائي هي التأكد من توفر بعض الشروط للتحقق عمليات الحسم ودرجة صحة تطبيقها من خلال التصريح ونذكر من بين هذه الشروط ما يلي[1]:

1- شروط الشكل: في هذه الحالة يتحقق المراجع من:

- تصريحات خاصة بالرسم على القيمة المضافة؛
- فواتير الشراء مظهرة الرسم على القيمة المضافة؛
- وثائق جمركية بالنسبة لعمليات الاستيراد؛
- تسديد الفاتورة التي تزيد قيمتها عن 100000 دج بواسطة شيك.

2- شروط الزمن: وهنا يجب التأكد من:

- ميلاد الحق الخصم الذي يتحقق بتحقق الحدث المنشأ مع توفر الوثائق الإثباتية اللازمة؛
- عدم التقادم للتاريخ المحدد فيما يخص تصحيح الأخطاء الذي يمتد الى31 ديسمبر من السنة الرابعة؛
- يمتد حق الخصم كحد أقصى الى31 ديسمبر من السنة الرابعة بعد نشوء الحق؛
- بالنسبة للمؤسسات التي تحدد نسبة لكل نشاط أن تقدم في غضون 15 يوما تصريحا بدلك إلى مصلحة الرسوم على رقم الأعمال التي تخضع لها[2]؛
- في نهاية السنة المدنية يحدد المدين نسبة الخصم كما هي ناتجة عن العمليات المنجزة خلال السنة ذاتها؛
- وعليهم أن يقدموا في كل سنة قبل 25 مارس إلى مصلحة الرسم على رقم الأعمال التابعين لها, نسبة أو نسب الخصم التي يطبقونها خلال السنة الجارية والعناصر الإجمالية المعتمدة في تقديرها[3].

خامسا: مراجعة التصريح الخاص بالرسم على القيمة المضافة

تتم عملية المراجعة من خلال التأكد من أن المؤسسة قد قامت بإيداع التصريح الذي يخص الرسم على القيمة المضافة والذي هو(G50) لون أزرق شهري حسب نوع و طبيعة النشاط ويجب أن يشتمل هدا التصريح على رقم الأعمال الخاضع للرسم آو المعفى منه وأيضا التأكد من كون الإيداع قد تم في وقته القانوني لدى قباضة الضرائب التابعة لمقر نشاط المؤسسة .

[1] محمد هشام ملوكة، مرجع سابق، ص60.
[2] المادة 39 من قانون الرسم على رقم الأعمال،2018.
[3] المادة 40 من قانون الرسم على رقم الأعمال،2018.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

المبحث الثالث :جودة التصريحات الجبائية

إن مضمون التصريحات الجبائية ما هو إلا عبارة عن معلومات مالية ومحاسبية قد تم معالجتها بصورة ما، إذا هي معلومات يمكن لمستخدمها أن يبني قراراته على أساسها وكون هده المعلومات ذات جودة تمكنه من تجنب بعض الأعباء هو في غنى عنها، ومن أجل التعرف على معنى جودة التصريحات الجبائية قمنا بتقسيم هدا المبحث إلى مطلبين حيث تناولنا في المطلب الأول مفهوم جودة التصريحات الجبائيةة، وفي المطلب الثاني العناصر المساهمة في جودة التصريحات الجبائية.

المطلب الأول: مفهوم جودة التصريحات الجبائيةة

الفرع الأول: تعريف جودة التصريحات الجبائية

لا يوجد تعريف محدد لمصطلح جودة التصريح الجبائي ولكن تمكن استنباط مفهوم لها من خلال جودة ما ينتج عنه من معلومات كما يلي:

تعني الجودة في هذا المجال صحة ومصداقية المعلومات المقدمة والتي تتضمنها التقارير المالية وما تحققه من منفعة للمستخدمين، فالمعلومات الجيدة هي تلك المعلومات الأكثر فائدة، ولتحقيق ذلك يجب أن تخلو من التحريف و التضليل وأن تعد في ضوء مجموعة من المعايير القانونية والرقابية و المهنية والتقنية، ما يحقق الهدف من استخدامها[1].

تبين جودة التصريحات الجبائية, بجودة المعلومات والتي تحدد من خلال الخصائص التي تتسم بها المعلومات المحاسبية المفيدة أو القواعد الأساسية الواجب استخدامها لتعزيز نوعية المعلومات المحاسبية.

الفرع الثاني: خصائص جودة معلومات التصريحات الجبائية

إن جودة التصريحات الجبائية لا تظهر إلا من خلال جودة المعلومات التي تضمنتها، وهده الجودة يمكن تحديدها من خلال الخصائص التالية:

أولا:الخصائص النوعية

1- الملائمة: أي أن تكون المعلومات قادرة في التأثير على القرارت التي يتخذها المستفيدون منها، بحيث تساعدهم على تقييم الأحداث التي حصلت في الماضي و المستقبل[2] ، وحتى تكون المعلومات ملائمة يجب أن تتحقق فيها الشروط التالية:

- التوقيت الزمني المناسب: يجب أن يكون وقت الحصول على المعلومات مناسب مع الحاجة إليها.
- التقييم: يجب أن تكون للمعلومات قيمة يمكن من خلالها مقارنة قيمتها مع تكلفة الحصول عليها.

[1] محادي هاجرة ، مرجع سابق، ص65.

[2] عتير سليمان ، مرجع سابق، ص26.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

- القيمة التنبؤية: أي أن تكون للمعلومات المحاسبية إمكانية تحقيق استفادة منها في اتخاذ القرارات التي لها علاقة بالتنبؤات المستقبلية.
- القيمة الرقابية: أي أن تكون للمعلومات إمكانية الاستخدام في الرقابة والتقييم من خلال التغذية العكسية وتصحيح الأخطاء التي يمكن أن تنتج عن سوء الاستخدام أو عدم الكفاية[1].

2-الموثوقية أو المصداقية: حيث تعرف الباحثة رشا حمادة الموثوقية بأنها "المعلومات التي تخلو من الخطأ المادي والتحيز والتي يمكن الاعتماد عليها من قبل المستخدمين لتمثل بصدق ما تقصد تمثيله أو ما يتوقع على نحو معقول أن تمثل,الآمر الذي يستلزم أن تكون المعلومات قابلة للإثبات,ومن الممكن التحقق من سلامتها وهو ما يتطلب الالتزام بأكبر قدر ممكن من الحياد في القياس والإفصاح، وهي خاصية دورية للأفراد الدين لا يتوافر لديهم الوقت آو الخبرة اللازمة لتقييم المحتوى الفعلي للمعلومات"

وتعتبر خاصية أساسية وضرورية واجب توفرها في المعلومات وتكون المعلومة ذات مصداقية عند توافر الخصائص الفرعية التالية:

– القابلية للتحقق: عبر عنها الباحث ناصر علي المجهلي نقلا الكاتبان الصبان وحنان بان "هده الخاصية مبدأ نسبي ,وهي تشير إلى وجود درجة عالية في الاتفاق بين القائمين بالقياس المحاسبي الدين يستخدمون نفس طرق القياس وهم بصدد فحص نفس المعلومات بأنهم يتوصلون إلى نفس النتائج" ومنه نجد إن هده الخاصية توفر درجة عالية من التأكيد بان المعلومات تمثل الأحداث الاقتصادية، أي أن المعلومات تكون قابلة للتحقيق عندما تكون النتائج التي توصل إليها شخص باستخدام أساليب معينة للقياس والإفصاح يمكن أن يتوصل إليها أشخاص آخرين بشكل مستقل باستخدام نفس الأساليب وفي نفس الوقت[2].

– الصدق في العرض: معناه ضرورة وجود مطابقة أو اتفاق بين الأرقام والأوصاف المحاسبية من ناحية والموارد والإحداث التي تتجه هده الأرقام والأوصاف لعرضها من ناحية أخرى بمعنى أن الأرقام التي تم عرضها في القوائم المالية يجب أن تمثل ما حدث بالفعل[3].

– الحيادية: المعلومات يجب أن تكون محايدة أي خالية من التحيز صوب أي نتائج محددة مسبقا وتضع خاصية حيادية المعلومات واجبا على عاتق المسؤولين[4].

وترى لجنة المعايير المحاسبية الدولية إن خاصية الوثوق بالمعلومة مكملة لخاصية الملائمة ولتكون المعلومة مفيدة فان المعلومات يجب أن تكون موثوقة ويعتمد عليها,وتمتلك المعلومة خاصية الوثوق إذا كانت خالية من الأخطاء الهامة والتحيز.

---

[1] قحموش سمية، مرجع سابق، ص67. (بتصرف)

[2] نفس المرجع، ص68.

[3] هاجرة محادي،مرجع سابق، ص65.

[4] قحموش سمية، مرجع سابق، ص69.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

3-الدقة: ويعني تجنب الأخطاء في المعلومات من خلال محاولة الحد من مستويات الأخطاء المسموح بها والتي تكون ذات مساس بعوامل عديدة مثل الوقتية والقيمة الحالية للقرارات المتخذة فالدقة تمثل تلك الصورة المعبرة التي تعكسها المعلومة عن الواقع ودرجة الدقة المطلوبة في المعلومة حسب المدى الزمني الذي تغطيه هده المعلومات أما فيما يخص بساطتها فإنها تساعد مستعمليها في فهمها وتحليلها لأنها إذا كانت معقدة فانه يستلزم جهدا إضافيا لتفسيرها[1].

ثانيا:الخصائص الثانوية

هناك العديد من هده الخصائص الثانوية يجب توافرها في المعلومة إلى جانب الخصائص النوعية.

1- الثبات أو التماثل: يعني استخدام نفس الطرق والأساليب في قياس وتوصيل المعلومات من فترة لأخرى لكن إذا كان هناك أي تغيير فيجب التنويه إليه ليتم احده بعين الاعتبار من فبل المستخدم.

2- قابلية المقارنة: يعني انه يجب أن تعد المعلومات المتعاقبة بأسلوب يسهل على مستخدميها مقارنتها مما يسهل بالتالي عليهم التعرف على أوجه التغيير والاختلاف من فترة لأخرى كما أن قابلية المقارنة تشير إلى عرض البيانات المستخدمة للمفاضلة بين البدائل بأسلوب متشابه ومتناسق.

3- الإفصاح الكامل: ويقصد ب هان تكون كافة المعلومات الضرورية الحالية والمستقبلية متاحة أمام المستخدمين، كما يجب أن تكون المعلومات لها علاقة بالأنشطة بعضها ببعض في شكل مجموعة من التقارير المالية التي تفيد في تحقيق فعالية النظام الإداري بالأهداف ,وبالتالي فانه لا ينبغي أن تخفي أي حقيقة جوهرية تهم الأطراف المعنية ودلك بالتماشي مع اعتبارات الأهمية النسبية، ولتوفير المعلومات الكافية واللازمة في التقارير المالية ,فالقصور في متطلبات الشفافية والإفصاح يجعل البيانات والمعلومات الواردة في القوائم المالية مضللة.

4-القابلية للفهم: إن قابلية المعلومات للفهم يعد شرطا هاما للحكم على خلاصة استخدام المعلومات المالية والاستفادة منها ويعتمد دلك على مؤشرين هامين هما درجة الوضوح والبساطة ومستوى الفهم والإدراك والوعي لدى مستخدمي المعلومات[2].

ويرى الباحث أحمد محمد إبراهيم خليل على انه لا يمكن أن تقتصر جودة المعلومات على الخصائص السابقة فقط ,والتي اعتبرها كمعايير فنية بل إن جودة المعلومات والتي تعني ما تتمتع به هده الأخيرة من مصداقية وما تحققه من منفعة للمستخدمين وخلوها من التحريف والتضليل ,وان تعد في ضوء مجموعة من المعايير القانونية والرقابية والمهنية والفنية بما يساعد على تحقيق الهدف من استخدامها ولقد لخصها الباحث في الشكل التالي:

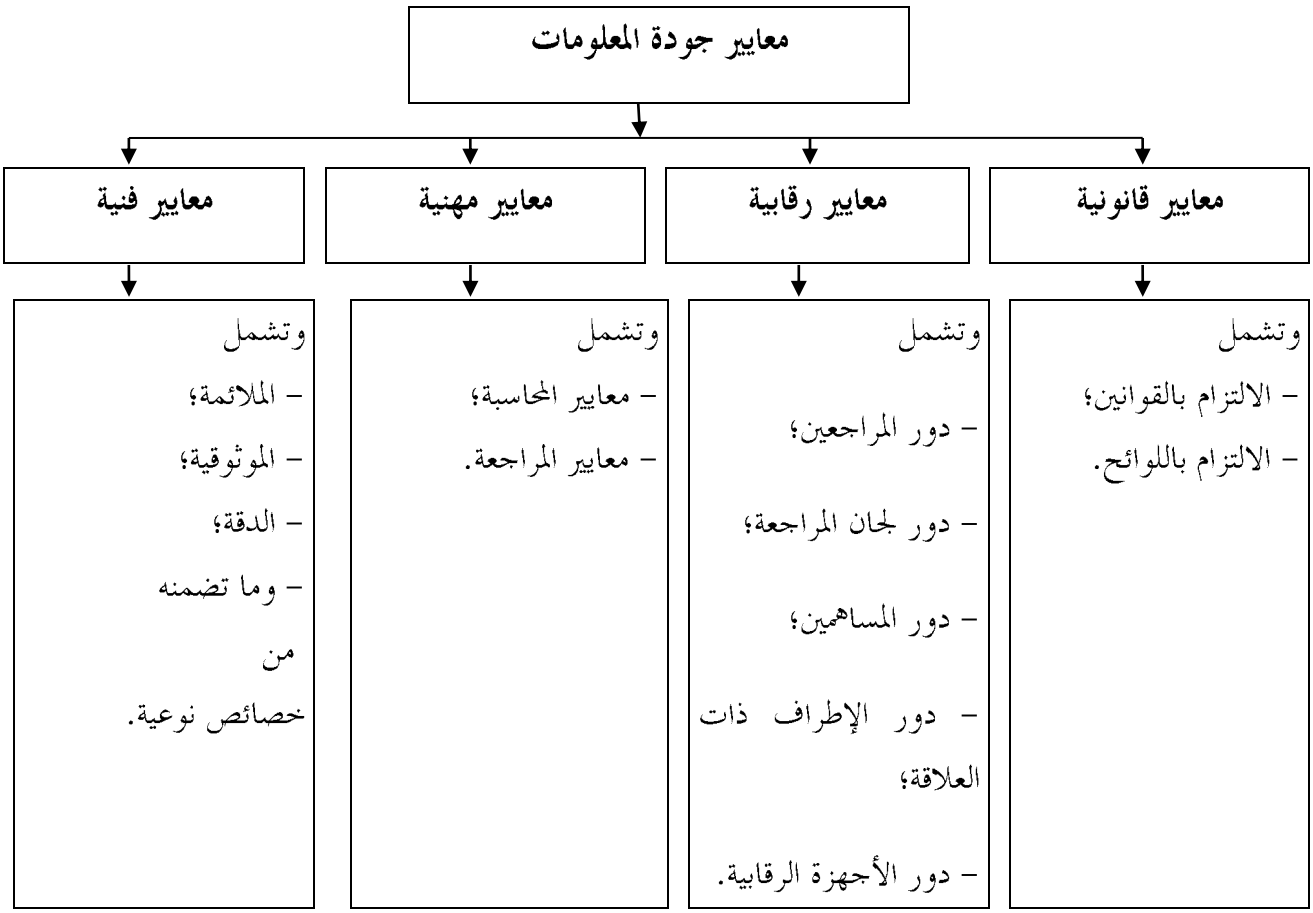
---

[1] نفس المرجع، ص66.

[2] بن يحي خديجة، **أثر الافصاح الضريبي على تقنية الافصاح الضريبي**، مذكرة ماستر، جامعة محمد بوضياف ، المسيلة، 2014-2015، ص27.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

الشكل رقم (02-01) : معايير جودة المعلومات الجبائية



المصدر:محمد أحمد إبراهيم خليل، **دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وانعكاساتها على سوق الأوراق المالية**، ندوة السوق المالية–نظرة مستقبلية، جامعة الملك خالد السعودية نوفمبر 2007، ص25.

المطلب الثاني:العناصر المساهمة في جودة التصريحات الجبائية

تكتسي التصريحات الجبائية عدة عناصر تساهم في دقتها بالنسبة للمؤسسة والإدارة الجبائية

الفرع الأول: بالنسبة للمؤسسة

1- المبادئ الأخلاقية والثقافية في المجتمع والوعي الضريبي لدى المكلف:

تعكس مدى التزامها وتطبيقها للمبادئ القانونية في دفع الضريبة فكلما كان الوعي الأخلاقي والضريبي والانتمائي ضعيفا كلما زاد التهرب والعكس صحيح، من هنا يؤثر على كفاءة ودقة التصريح فالتصورات الخاطئة لدى بعض المكلفين بان التهرب الضريبي لا يسبب ضررا لأحد ,والمصلحة الشخصية كون لديهم تصورا بان مثل هده الإيرادات الضريبية إلى أين تذهب و غيرها من الأفكار التي تؤثر على تصريحاتهم، فبالوعي

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

الضريبي تحقق الفعالية والتحكم في نفقات الجباية ونؤسس وعاءا سليما، حيث يتأثر المكلف اتجاه الضريبة بعدة عوامل نذكر منها:

- اعتقاد الشخص بأنه يدفع للدولة أكثر مما يأخذ منها، وانه يستطيع الاستمرار في الانتفاع من خدمات الدولة حتى مع عدم دفع الضريبة ودلك أن دفعها ليس شرطا للاستفادة من الخدمات العامة

- إن التشريع الضريبي في كثير من الدول لا تتوافر فيه الشروط التي تبعث على احترام أي قانون وتضفي عليه الهيبة لأنه يتمتع بخصائص تتنافى مع القيم التي تعطي القانون الاحترام والطاعة والعمومية، وعدم عدالة ضريبية بين المكلفين والتوسع في تفسير الاستثناءات دون نص قانوني ,وينتج عن دلك ردود فعل نفسية لدى المكلفين تتناسب عكسيا مع الوعي الضريبي والأخلاق المالية.

- وبشكل عام يختلف الوعي الضريبي عند المكلفين باختلاف الشعوب والأمم ,فمثلا المكلف الانجلوسكسوني أو المكلف في دول أوروبا الشمالية هو اقل تهربا من الضريبة من المكلف اللاتيني، حيث يقدم تصريحه إلى الإدارة المالية بأمانة ولا يحاول اللجوء إلى الطرق الملتوية لتأخير الضريبة أو التهرب منها، ومن الطبيعي أن توجد هده الفرو قات بين المكلف في الدول النامية والمكلف في الدول المتقدمة وهدا للعديد من الأسباب

2- الخوف من احتمال الكشف بعد الرقابة الجبائية:

لقي احتمال الكشف اهتمام الكثير من الباحثين حيث يدعى "الينغهام"أن دافعي الضريبة سوف يقومون بالتصريح دائما بدخلهم بشكل صحيح، إذا كان احتمال الاكتشاف عاليا ويلعب هدا الأخير دورا هاما في الإبلاغ عن سلوك دافعي الضريبة ,وتشير النتائج إلى انه كلما ارتفعت عدد عمليات المراجعة الجبائية واحتمال الكشف يعمل على تشجيع دافعي الضريبة على الالتزام والامتثال للقوانين الضريبية والإبلاغ بدقة عن دخلهم ,فالمجتمع يحتاج لان يعلم أن المكلفين غير الملزمين سيتم اكتشافهم ومعاقبتهم[1].

الفرع الثاني: بالنسبة لإدارة الضرائب

- إن فعالية النظام الضريبي والذي تعتبر المراجعة الضريبية من أحد محاوره الهامة يمكن الإدارة الضريبية من الوصول إلى أعلى درجة من اليقين ومن افتراض الصدق و الدقة في بيانات المكلف، فمهمة الإدارة الضريبية الأساسية تنفيذ القوانين الضريبية وقوة الإدارة قد تؤدي إلى أحكام الرقابة والوصول إلى كل حقوق الخزينة العامة كاملة غير منقوصة.

- وجود نظام فعال للمعلومات تتدفق من خلاله المعلومات المناسبة ,وفي الأوقات المناسبة ودرجة الإفصاح والشفافية التي يجب إن تتمتع بها تلك المعلومات، حيث يلعب تطبيق تكنولوجيا المعلومات دورا هاما من خلال بناء العلاقة بين المكلف والإدارة الضريبية والرقابة على العمليات وبناء فرق العمل وتناقل المعلومات بين الدوائر

[1] قحموش سمية، مرجع سابق، ص73.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

وتحسين تصميم العمليات وتعزيز المهارات وتطبيق الرقابة الوقائية ,فإجراءات المراجعة الحديثة لتحليل المخاطر ترتكز على نظم كمبيوتر فعالة ومتكاملة.

- كذلك تجمع معظم الدراسات حول موضوع احتمال ارتكاب المكلف خاصة المؤسسات لأخطاء ومخالفات تزداد تبعا لتعقد التشريع الضريبي، وتعدد الالتزامات الضريبية المطالب بها المكلف بالضريبة وسلوكه اتجاه الالتزام الضريبي وكذا مدى كفاءة المصالح الضريبية المعتمد عليها سواء كانت داخلية أو خارجية .

- تبسيط التصريحات الجبائية: إن أهم ما يميز الأنظمة الضريبية ذات الطابع التصريحي هو التصريحات الجبائية والتي تتطلب على الأقل مستوى معقول من البساطة لان دافعي الضرائب يأتون من خلفيات مختلفة، مع اختلاف مستوى الدخل والوعي الضريبي لديهم، والاهم مستوى معرفة الضريبة، هده البساطة يمكنها أن تساعد المكلفين بالضريبة لإتمام تصريحاتهم بدقة وزيادة الالتزام الضريبي[1].

[1] نفس المرجع، ص75.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

خلاصة الفصل:

لقد قمنا من خلال هذا الفصل بعرض أهم التصريحات الجبائية المودعة من قبل المكلف و من قبل الغير في النظام الجبائي الجزائري، كما قمنا بتوضيح كيفية مراجعة هذه التصريحات، و تطرقنا كذلك إلى خصائص جودة التصريحات الجبائية و العناصر المساهمة في تحقيق هذه الجودة، و من أهم ما يمكننا استنتاجه :

- يمكننا حصر التصريحات الجبائية في تصريحات سنوية و أخرى فصلية و شهرية يلتزم المكلف بتقديمها في وقتها القانوني.
- عملية المراجعة الجبائية ما هي إلا اجراء مطابقة مع القوانين الجبائية السارية المفعول مما يحتم على المراجع الجبائي أن يكون على دراية تامة بكل التحيينات و التعديلات في التشريعات الجبائية لضمان نجاح مهمته و بالتالي ضمان جودة التصريحات الخاضعة للمراجعة.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

الفصل الثالث

الدراسة الميدانية

تمهيد

بعدما تناولنا في الفصل السابق كيفية مراجعة التصريحات الجبائية و جودتها، سنحاول من خلال الفصل الأخير و المتمثل في الدراسة الميدانية، اختبار الاستنتاجات التي توصلنا اليها في الجانب النظري و التي تدل أن للمراجعة الجبائية فعالية كبيرة في تحسين جودة التصريحات الجبائية، و سنقوم باختبار الفرضيات التي تقوم عليها هذه الدراسة من خلال التعرف على الاتجاه العام لإجابات أفراد العينة الخاضعة للدرسة.

ولتحقيق ذلك قمنا بتقسيم الفصل إلى ثلاث مباحث جاءت كما يلي:

المبحث الأول: منهجية الدراسة

المبحث الثاني: دراسة صدق أداة الدراسة

المبحث الثالث: التحليل الإحصائي و اختبار فرضيات العينة

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

المبحث الأول:منهجية الدراسة

تقوم هده الدراسة على أساس استطلاع أراء الأطراف الفاعلة و المهتمة بعملية المراجعة الجبائية بالإضافة إلى المكلفين بالتصريحات الجبائية.

المطلب الأول: أداة الدراسة

لقد تم تصميم استبيان يتلاءم مع فرضيات الدراسة وهدا من اجل تحقيق الأهداف المرجوة من الدراسة.

الفرع الأول:

تم تصميم الاستبيان بشكل يراعي من خلاله عدة جوانب تخدم موضوع الدراسة بالاعتماد على الدراسة النظرية حيث تم احتواء هيكله على جزئين هامين.

1-الجزء الأول: ركزنا في هدا الجزء على بعض البيانات الشخصية للمستقصي نذكر منها (العمر، المؤهل العلمي، الوظيفة، وسنوات الخبرة)

2-الجزء الثاني: يحتوي هذا الجزء على ثلاث محاور تضم 26 عبارة وظفت بصورة تتلاءم مع فرضيات الدراسة،وقد تم إعدادها على أساس مقياس ليكارت الثلاثي حتى تسهل عملية ترميز وتحليل الإجابات ،وذلك حسب الجدول الموالي

الجدول رقم (3-1): يمثل درجات مقياس ليكارت الثلاثي

التصنيف	موافق	محايد	غير موافق
الدرجة	3	2	1

المصدر: من إعداد الطالبين.

الفرع الثاني: محاور الإستبيان

سنحاول في هذا الفرع عرض محاور الاستبيان التي قمنا بتوزيعها.

المحور الأول: الجباية وتسيير المؤسسة

ويضم هذا المحور 07 عبارات تدرس العلاقة بين الضرائب والرسوم ومدى تأثيرها على المؤسسة وسنوضحها في الجدول التالي.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

جدول رقم: (3–2) يمثل عبارات المحور الأول

الرقم	العبارة
1	المؤسسة تسير أعبائها الجبائية
2	الاهتمام بتوظيف عون جبائي مختص في المؤسسة يمكن من تحقيق أمن جبائي
3	اكبر عبئ مالي تتحمله المؤسسة يتمثل في ما تدفعه من ضرائب و رسوم
4	يمثل الفهم الجيد للقانون والتشريع الضريبي عامل مهم من اجل الاستغلال الأمثل للامتيازات الجبائية الممنوحة من طرف الدولة
5	من أجل تفادي المخاطر الجبائية على المؤسسة الفهم والإلمام لما تخضع له من ضرائب و رسوم
6	قوة العلاقة التنظيمية بين قسم الضريبة والأقسام الأخرى(محاسبة, المخزون,المشتريات...) يؤدي إلى انتظام المسك الضريبي
7	تعد الضرائب و الرسوم عبئ مالي على المؤسسة ولا يجب التهرب أو التملص منه

المصدر: من إعداد الطالبين.

المحور الثاني: التصريحات الجبائية

يضم هذا المحور 09عبارات تهتم بدراسة مدى التزام المؤسسة بالتصريحات الجبائية في وقتها وعدم اللجوء إلى التأخير أو عدم إيداع التصريح لتجنب العقوبات والغرامات.

جدول رقم: (3–3) يمثل عبارات المحور الثاني

الرقم	العبارة
1	المؤسسة تتعرض لعقوبات وغرامات جبائية عند إخلالها بالتزاماتها التصريحية
2	جودة التصريحات الجبائية للمؤسسة تكفل صورة جيدة على التزامها الضريبي لدى الإدارة الجبائية
3	على المؤسسة أن تكون حريصة على الالتزام بإيداع التصريحات الجبائية في وقتها المحدد
4	ملء التصريحات الجبائية من الأحسن أن يكون من طرف أعوان مؤهلين وأكفاء في الميدان الجبائي والمحاسبي
5	يعتبر التصريح الجبائي مصدر معلومات يمكن من تتبع كل العمليات الخاصة بالمكلف أو المؤسسة
6	تعتبر الرقابة الجبائية المفروضة على المؤسسة عامل مهم لجودة التصريح من خلال زيادة الالتزام الضريبي نتيجة الخوف من العقوبات
7	خروج التصريح الجبائي عن المواصفات والمعايير المدرجة من طرف الإدارة الجبائية يؤثر على جودته
8	يجب على المكلف أو المسير الاطلاع على رزنامة التصريحات الجبائية واحترامها
9	جودة التصريح الجبائي من بين نتائج التسيير السليم للمؤسسة

المصدر: من إعداد الطالبين.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

المحور الثالث: علاقة المراجعة الجبائية بالتصريحات الجبائية

لقد احتوى هذا المحور على 09 عبارات تهدف إلى التعرف على قدرة المراجعة الجبائية في تحسين درجة وصدق وصحة التصريحات الجبائية ،والعناصر التي تساهم في ذلك

جدول رقم: (3-4) يمثل عبارات المحور الثالث

الرقم	العبارة
1	اكتشاف الأخطاء والإغفالات المهمة في التصريحات الجبائية من خلالها يمكن قياس جودة عمل المراجع الجبائي
2	من اجل عملية المراجعة الجبائية يجب دراسة وفهم نظام الرقابة الداخلية للمؤسسة
3	لتخفيض الأعباء الضريبية تلجا المؤسسة للمراجع الجبائي
4	استفادة المؤسسة من الامتيازات الجبائية والنظم التفضيلية من خلالها يمكن قياس جودة عمل المراجع
5	للكشف عن الأخطاء و الإغفالات في التصريحات الجبائية يجب التخطيط الجيد و السليم لطبيعة ونطاق و زمن المراجعة الجبائية
6	عملية المراجعة الجبائية تتطلب من المراجع فهم شامل لطبيعة نشاط وعمل المكلف
7	للمراجعة الجبائية دور في مكافحة التهرب من خلال توعية المكلف بالالتزام الذي يؤدي بدوره إلى تحسين جودة التصريح
8	من الأمور المساعدة في تحسين جودة التصريحات الجبائية إلمام المراجع الجبائي بالبرامج المحاسبية والبرامج التدقيقية
9	عدم اليقين في صحة التصريح الجبائي يدفع بالمكلف بالضريبة إلى اللجوء للمراجع الجبائي

المصدر: من إعداد الطالبين.

ولقد تم عرض هدا الإستبيان على مجموعة من الأساتذة الجامعيين و ذلك من أجل تحكيمه والتأكد من صحة العبارات ومدى شموليته لضمان ملائمته لعملية المعالجة الإحصائية وذلك قبل نشره وتوزيعه.

المطلب الثاني:مجتمع الدراسة

لقد شامل مجتمع الدراسة كل من المستشارين الجبائيين والأساتذة الجامعيين المختصين في الجانب الجبائي و المحاسبي، ومسيري الشركات باعتبارهم عنصرا أساسيا في الموضوع محل الدراسة وكذلك محافظي الحسابات المسجلين في المجلس الوطني للغرفة الوطنية للغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات، والأعوان الجبائيين المكلفين بالرقابة الجبائية لإدارة الضرائب.

وقد تم احتيار عينة الدراسة من ولاية سكيكدة فقط، بحيث تم توزيع 67 استبيان وتم استرجاع 63 فقط واضطررنا لاستبعاد 03 استبيانات من التحليل لعدم مصداقيتها.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

الجدول رقم (3–5): يمثل عدد الاستبيانات الموزعة والمرفوضة

البيان	العدد	النسبة
الإستبيانات الموزعة	67	%100
الإستبيانات المسترجعة	63	%94.02
الإستبيانات المرفوضة	03	%4.48
الإستبيانات الخاضعة للتحليل	60	%89.55

المصدر: من إعداد الطالبين بناءا على قاعدة الإستبيان.

من خلال الجدول رقم(3–5) نلاحظ أن نسبة 89.55% هي نسبة تمثل الإستبيانات الخاضعة للتحليل وهي تعتبر نسبة مقبولة.

جدول رقم (3–6): يمثل عينة الدراسة

البيان	العدد	النسبة
مستشاري الجباية	08	%13.33
أساتذة جامعيين	11	%18.33
مسيري الشركات	17	%28.34
محافظي الحسابات	10	%16.66
أعوان الرقابة الجبائية لدى الإدارة الضريبية	14	%23.34
المجموع	**60**	**%100**

المصدر: من إعداد الطالبين بناءا على قاعدة الاستبيان

من خلال الجدول رقم (3–6)نلاحظ أن مجتمع الدراسة يتوزع حسب متغير المسمى الوظيفي، حيث أن نسبة مسيري الشركات الذين قاموا بإبداء أرائهم وإعطاء إجاباتهم في الاستبيان قد بلغت نسبة 28.34% أما أعوان الرقابة الجبائية لدى الإدارة الضريبية قد بلغ نسبة 23.34%،ونسبة الأساتذة الجامعيين بلغت18.33%،ونسبة محافظي الحسابات بلغت 16.66% أما نسبة مستشاري الجباية فقد كانت 13.33%.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

المبحث الثاني:دراسة صدق أداة الدراسة

ترتكز أساسا هده الدراسة على تحليل دور المراجعة الجبائية في تحسين جودة التصريحات الجبائية مع إبراز أهم المؤشرات لذلك الدور من وجهة نظر أفرد العينة ،وسوف نقوم بتحليل خصائص العينة تم اختيار صدق وثبات أداة الدراسة وهدا من أجل التأكد من إمكانية الحصول على نتائج و تحاليل علمية.

المطلب الأول: تحليل خصائص عينة الدراسة

للحصول على نتائج أراء أفراد العينة ، نقوم بتفريغ محتويات الإستبيان وسنحاول بعدها تحليل هده الخصائص.

الفرع الأول: تحليل خاصية المؤهل العلمي

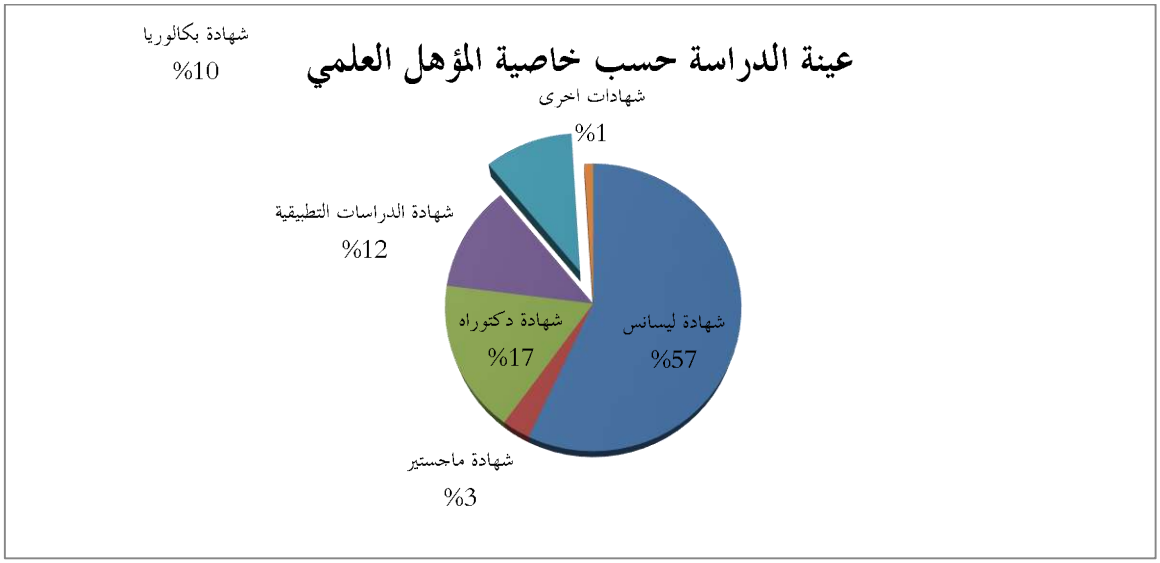
الجدول رقم: (3-7) يمثل نتائج تحليل خاصية المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	مستشاري الجباية		أساتذة جامعيين		مسيري الشركات		محافظي الحسابات		أعوان مكلفين بالرقابة لدى إدارة الضرائب		العدد الكلي	النسبة
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة		
شهادة ليسانس	05	%63	00	%00	10	%58	07	%70	12	%86	%34	57%
شهادة ماجستير	00	%00	02	%18	00	%00	00	%00	00	%00	%02	%03
شهادة دكتوراه	00	%00	09	%82	00	%00	00	%00	01	%07	%10	%17
شهادة الدراسات التطبيقية	01	%12	00	%00	04	%24	01	%10	01	%07	%07	%12
بكالوريا	02	%25	00	%00	02	%12	02	%20	00	%00	%06	%10
شهادات أخرى	00	%00	00	%00	01	%06	00	%00	00	%00	%01	%01
المجموع	**08**	**100 %**	**11**	**100 %**	**17**	**100 %**	**10**	**100 %**	**14**	**100 %**	**%60**	**100 %**

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

المصدر: من إعداد الطالبين بناءا على نتائج SPSS.

شكل رقم: (3-1) يمثل عينة الدراسة حسب خاصية سنوات الخبرة



المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على قاعدة الاستبيان.

من خلال الشكل رقم (3-1)نلاحظ أن النسبة العالية من بين المؤهلات العلمية تتمثل في المؤهل العلمي "ليسانس" بنسبة 57% من النسبة الكلية للمستقصين، ثم يتبعه المؤهل العلمي "دكتوراه"بنسبة 17%،ثم يليه دبلوم الدراسات التطبيقية بنسبة 12%، وبعده المؤهل العلمي "بكالوريا"بنسبة 10%،والمؤهل العلمي ماجستير بنسبة 3% وفي الأخير نجد مؤهلات أخرى بنسبة 1%.

ومنه نستخلص أن المستقصين المجيبون على هذا الإستبيان لديهم كافة المؤهلات العلمية التي تسمح لهم باستيعاب محتواه وبالتالي يضفي مصداقية عليه.

الفرع الثاني: تحليل خاصية سنوات الخبرة المهنية

يظهر لنا من خلال الجدول رقم (8/3) أن خاصية سنوات الخبرة لعينة الدراسة تتوزع بين الفئات التالية، مستشاري الجباية ،أساتذة جامعيين ،مسيري الشركات ،محافظي الحسابات،والأعوان المكلفون بالرقابة الجبائية لدى مديرية الضرائب.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

الجدول رقم: (3–8) يمثل نتائج تحليل خاصية سنوات الخبرة المهنية

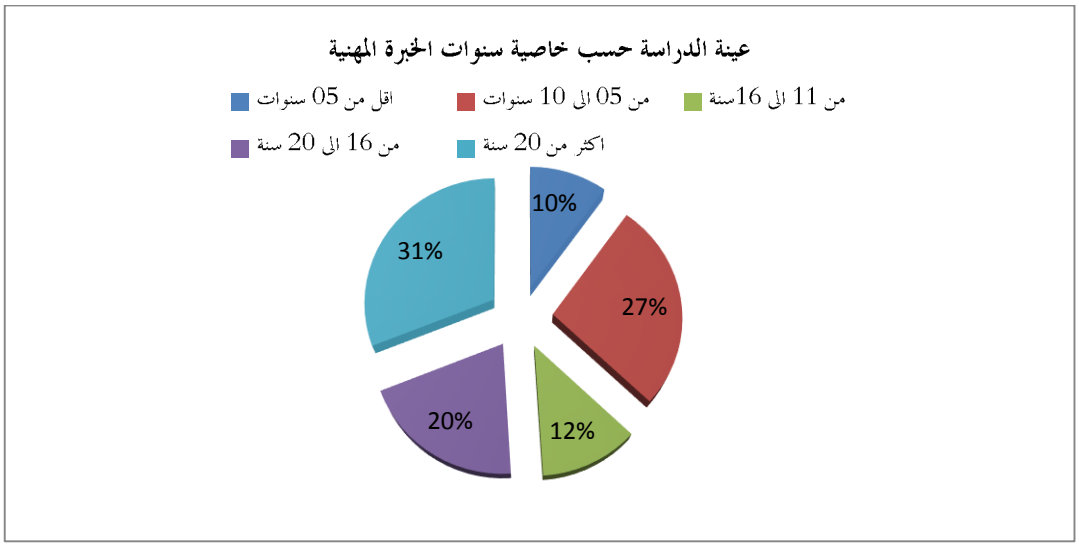
سنوات الخبرة	مستشاري الجباية		أساتذة جامعيين		مسيري الشركات		محافظي الحسابات		أعوان مكلفين بالرقابة لدى إدارة الضرائب		العدد الكلي	النسبة
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة		
اقل من 5 سنوات	00	%00	05	%45	00	%00	01	%10	00	%00	06	%10
من 05الى 10سنوات	01	%12	06	%55	03	%18	02	%20	04	28	16	%27
من 11الى15	03	%38	00	%00	04	%24	00	%00	00	%00	07	%12
من 16الى 20	00	%00	00	%00	05	%29	02	%20	05	%36	12	%20
أكثر من 20سنة	04	%50	00	%00	05	%29	05	%50	05	%36	19	%31
المجموع	08	100 %	11	100 %	17	100 %	10	100 %	14	100 %	%60	100 %

المصدر: من إعداد الطالبين بناءا على نتائج SPSS.

من خلال الجدول رقم (3–8) نلاحظ أن نسبة سنوات الخبرة التي تفوق 20 سنة هي الغالبة بين إجابات أفراد العينة وقد بلغت 31% ،ثم تليها الفئة التي تتراوح سنوات خبرتها بين 05 و10 سنوات بنسبة 27% ،وبعدها نجد نسبة 20% تمثل الفئة التي تتراوح سنوات خبرتها بين 16و20 سنة ، ثم تليها الفئة التي تتراوح سنوات خبرتها ما بين 11 و 16 سنة بنسبة 12%،وفي الأخير نجد نسبة 10% تمثل الفئة التي تملك سنوات خبرة .

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

الشكل رقم: (3-2) يمثل عينة الدراسة حسب خاصية سنوات الخبرة المهنية



المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على قاعدة الاستبيان.

الفرع الثالث: تحليل خاصية العمر

الجدول رقم: (3-9) يمثل نتائج تحليل خاصية العمر

سنوات الخبرة	مستشاري الجباية		أساتذة جامعيين		مسيري الشركات		محافظي الحسابات		أعوان مكلفين بالرقابة لدى إدارة الضرائب		العدد الكلي	النسبة
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة		
اقل من 5 سنوات	00	00%	01	9.10 %	01	5.90 %	00	00%	02	14.30 %	04	6.66 %
من 05 إلى 10 سنوات	02	25%	07	63.63%	00	00%	03	30%	04	28.55%	16	26,67%
من 11 إلى 15	00	00%	03	27.27%	04	23.55%	01	10%	02	14.30%	10	16.67%
من 16 إلى 20	03	37,5 %	00	00%	08	47%	03	30%	04	28.55%	18	30%
أكثر من 20سنة	03	37,5 %	00	00%	04	23.5 %5	03	30%	02	14.30%	12	20%
المجموع	**08**	**100**	**11**	**100**	**17**	**100**	**10**	**100**	**14**	**100**	**%60**	**100**

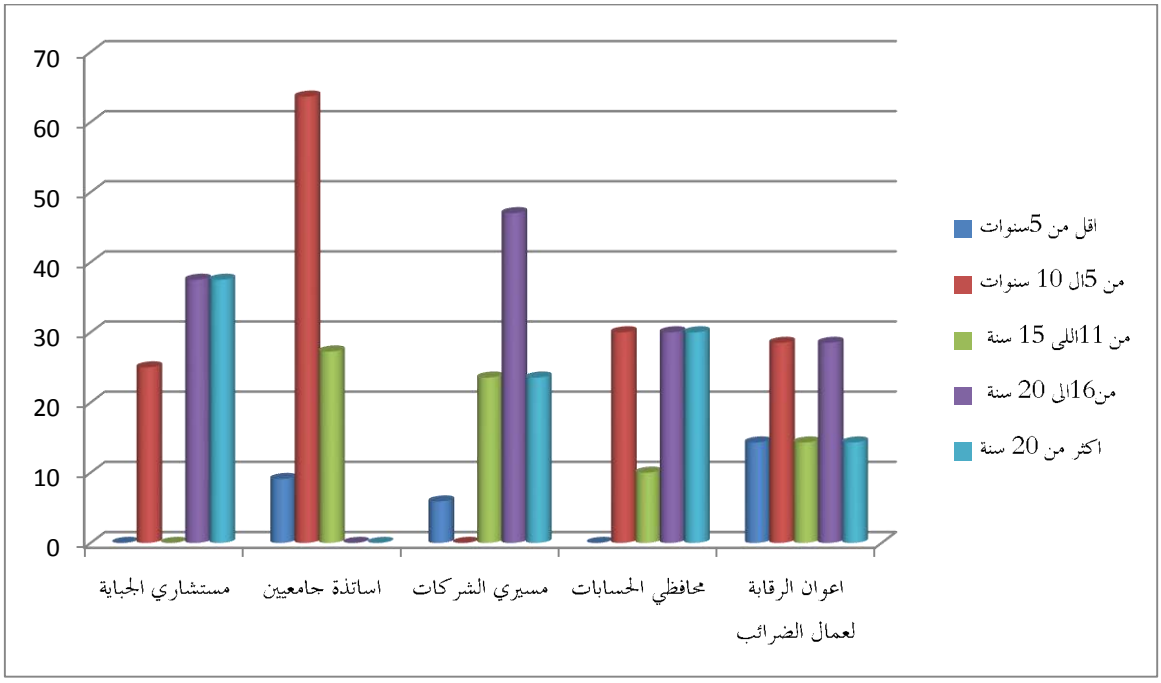
WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

%		%		%		%		%		%		

المصدر: من إعداد الطالبين بناءا على نتائج SPSS.

من خلال الجدول رقم (9/3) نلاحظ أن نسبة أفراد العينة التي تتراوح أعمارهم بين 40 إلى 50 سنة هي الفئة الغالبة بين أفراد العينة وقد بلغت 30% ،ثم تليها الفئة التي تتراوح أعمارهم بين 25 إلى 30 سنة بنسبة 26.67% ،وبعدها نجد نسبة 20% تمثل الفئة التي يفوق عمرها 50 سنة ، ثم تليها الفئة التي تتراوح أعمارهم بين 30 إلى 40 بنسبة 16.67%، وفي الأخير نجد نسبة 06.66% تمثل الفئة التي تقل أعمارهم عن 25 سنة

الشكل رقم (3-3) يمثل عينة الدراسة حسب خاصية العمر



المصدر: من إعداد الطالبين بناءا على قاعدة الإستبيان.

المطلب الثاني: اختبار صدق و ثبات الدراسة

حتى يمكن أن تكون للاستبيان مصداقية وعدم التناقض مع نفسه بمعنى انه سيعطينا نفس النتائج إذا تم قمنا بتطبيقه على نفس العينة، استخدمنا المعامل الإحصائي "الفا كرونباخ" لاختبار ثبات الاستبيان،حيث وجدنا أن معامل الثبات ياخد قيما تتراوح بين الصفر والواحد الصحيح ، وهذا يعني أن هناك ثبات في البيانات .

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

الجدول رقم (3–10)يمثل توزيع" الفا كرونباخ"

محاور الاستبيان	عدد الفقرات	الفاكرونباخ
المحور الأول	07	0.663
المحور الثاني	09	0.616
المحور الثالث	09	0.731
مجموع المحاور	25	0.823

المصدر: من إعداد الطالبين بناءا على قاعدة الإستبيان.

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن معامل "الفا كرونباخ" لجميع المحاور يساوي 0.823 وهي قريبة من الواحد الصحيح ومنه نستخلص ان النتائج المتحصل عليها كانت قريبة من الواحد الصحيح مما يعني ان الاستبيان تميز بالثبات والصدق ومنه فهو يعبر عن العينة التي تمثل مجتمع الدراسة.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

المبحث الثالث: التحليل الإحصائي و وإختبار فرضيات العينة

حاولنا من خلال هذا المبحث اختبار فرضيات العينة من خلال تحليل بيانات الاستبيان و النتائج المتوصل إليها وذلك بالاعتماد على برنامج التحليل الإحصائي، SPSS وقد اعتمدنا كذلك في هذه الدراسة على بعض المعاملات الإحصائية لتحليل الاتجاه العام لآراء أفراد العينة.

المطلب الأول: التحليل الإحصائي لمحاور الدراسة

باعتبار أن المتغير الذي يعبر عن الخيارات (محايد، غير موافق، موافق) مقياس ترتيبي، قمنا باستخدام مقياس ليكارت الثلاثي وذلك بهدف تحليل فاعلية المراجعة الجبائية في تحسين التصريحات الجبائية.

وقد قمنا بحساب المتوسط الحسابي عن طريق طول الفئة، وهي عبارة عن حاصل قسمة 3/2 حيث يمثل الرقم 2 عدد المسافات و هذا يعني أن: من 1 إلى 2 = المسافة 1

من 1 إلى 2 = المسافة 2

الرقم 3 يمثل عدد الاختبارات

طول الفئة = 3/2 =0.66

ومنه يصبح الترتيب حسب الجدول التالي:

الجدول رقم: (3-11) الفئات حسب مقياس ليكارت الثلاثي

المتوسط المرجح	المستوى
من 1.00 إلى 1.66	محايد
من 1.67 إلى 2.33	غير موافق
من 2.34 إلى 3.00	موافق

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على نتائج SPSS.

كما رمزنا لعبارات المحور الأول بـــ A1، A2،..A7 و المحور الثاني بـــ B8، B9،..B16 أما عبارات المحور الثالث فقد رمزنا اليها بـــ C17،C18 .. C25.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

الفرع الأول: تحليل المحور الأول

الجدول رقم: (3-12) نتيجة التحليل الإحصائي لمحور الجباية وتسيير المؤسسة

العبارات	الإستجابات			المؤشرات الإحصائية			
	محايد	غير موافق	موافق	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النتيجة	المرتبة
	العدد النسبة	العدد النسبة	العدد النسبة				
A1- المؤسسة تسير أعبائها الجبائية.	0	2	52	2.866	0.044	موافق	6
	% 0	%3.33	86.66 %				
A2 -الاهتمام بتوظيف عون جبائي مختص في المؤسسة يمكن من تحقيق أمن جبائي.	0	6	54	2.900	0.039	موافق	5
	% 0	% 10	% 90				
A3 -أكبر عبء مالي تتحمله المؤسسة يتمثل في ما تدفعه من ضرائب و رسوم.	0	4	56	2.933	0.032	موافق	3
	% 0	6.66 %	93.33 %				
A4 -يمثل الفهم الجيد للقانون والتشريع الضريبي عامل مهم من أجل الاستغلال الأمثل للإمتيازات الجبائية الممنوحة من طرف الدولة.	1	9	50	2.816	0.055	موافق	7
	1.66 %	% 15	83.33 %				
A5 -من أجل تفادي المخاطر الجبائية على المؤسسة الفهم والإلمام لما تخضع له من ضرائب و رسوم.	0	3	57	2.950	0.028	موافق	2
	% 0	% 5	% 95				
A6 -قوة العلاقة التنظيمية بين قسم الضريبة والأقسام الأخرى(محاسبة، المخزون, المشتريات...) يؤدي إلى إنتظام المسك الضريبي.	0	4	56	2.933	0.032	موافق	3
	% 0	6.66 %	93.33 %				

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

A7 -تعد الضرائب و الرسوم عبئ مالي على المؤسسة ولا يجب التهرب أو التملص منه.	0	1	59	2.983	0.016	موافق	1
	% 0	1.66 %	98.33 %				
المتوسط العام للمحور الأول				**2.911**	**0.035**	**موافق**	

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على نتائج SPSS.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن المتوسط الحسابي العام للمحور الأول قدر بـــ2.911 أما الانحراف المعياري فقد قدر بـــ 0.035 وبالاعتماد على ما ورد في مقياس ليكارت الثلاثي يتضح لنا أن أفراد العينة قد وافقوا على ماجاء في هذا المحور على اعتبار أن الأعباء الضريبية تمثل أكبر عبء مالي تتحمله المؤسسة يجب عليها أن تسيرها بشكل جيد لتفادي المخاطر الضريبية، وقد تراوحت المتوسطات الحسابية في هذا المحور بين 2.983 و 2.816 و الانحرافات المعيارية بين 0.016 و 0.055 أما الإجابات فقد كانت وفق الترتيب التالي:

1- في الفقرة A7 بلغ المتوسط 2.983 مع انحراف معياري يساوي 0.016 وقد شكلت أعلى درجة في هذا المحور مما يعني أن أفراد العينة قد أجمعوا أنه على الرغم من أن الضرائب و الرسوم عبء مالي على المؤسسة،إلا أنه لا يجب عليها التهرب أو التملص منها.

2- وقد جاءت الفقرة A5 في المرتبة الثانية حيث قدر المتوسط الحسابي بـــ 2.950 و الانحراف المعياري بـــ 0.028 وقد نصت أنه من أجل تفادي المخاطر الجبائية على المؤسسة الفهم والإلمام لما تخضع له من ضرائب و رسوم وهذا يعني أن أفراد العينة قد وافقوا أن المؤسسة يجب أن تكون على اطلاع دائم بالقواعد الضريبية المفروضة عليها.

3- أما الفقرة A3 و A6 فقد جاءوا في المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي و انحراف معياري متساويين تماما حيث قدر المتوسط الحسابي لكل منهما بـــ 2.933 و الانحراف معياري بـــ 0.032 وهذا يعني أن أفراد العينة على نفس الدرجة من الموافقة أن أكبر عبء مالي تتحمله المؤسسة يتمثل في ما تدفعه من ضرائب و رسوم و أن قوة العلاقة التنظيمية بين قسم الضريبة والأقسام الأخرى (محاسبة, المخزون,المشتريات...) يؤدي إلى إنتظام المسك الضريبي.

4- و في الفقرة A2 بلغ المتوسط الحسابي 2.900 والانحراف المعياري 0.039 فجاء بذلك في الرتبة الخامسة مما يدل على موافقة أفراد العينة على أن الاهتمام بتوظيف عون جبائي مختص في المؤسسة يمكن من تحقيق أمن جبائي.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

5- جاءت العبارة A1 التي تقول أن المؤسسة تسير أعبائها الجبائية بمتوسط حسابي بلغ 2.866 وانحراف معياري 0.044 وهذا يعني أن أفراد العينة وافقو أن للمؤسسة الاقتصادية تسيير جبائي.

6- أما المرتبة السابعة فقد كانت للفقرة A4 بمتوسط حسابي قدر بـــ 2.816 و انحراف معياري 0.055 وبذلك تأتي عبارة يمثل الفهم الجيد للقانون والتشريع الضريبي عامل مهم من أجل الاستغلال الأمثل للإمتيازات الجبائية الممنوحة من طرف الدولة، في المرتبة الأخيرة.

الفرع الثاني: تحليل المحور الثاني

الجدول رقم: (3-13) نتيجة التحليل الإحصائي لمحور التصريحات الجبائية

العبارات	الإستجابات			المؤشرات الإحصائية			
	لا أيد	غير موافق	موافق	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النتيجة	المرتبة
	العدد النسبة	العدد النسبة	العدد النسبة				
B8-المؤسسة تتعرض لعقوبات وغرامات جبائية عند إخلالها بالتزاماتها التصريحية.	8 13.33 %	2 %3.33	50 83.33 %	2.700	0.696	موافق	6
B9-جودة التصريحات الجبائية للمؤسسة تكفل صورة جيدة على التزامها الضريبي لدى الإدارة الجبائية.	5 8.33 %	2 %3.33	53 88.33 %	2.800	0.576	موافق	4
B10 -على المؤسسة أن تكون حريصة على الالتزام بإيداع التصريحات الجبائية في وقتها المحدد.	4 6.66 %	1 1.66 %	55 91.66 %	2.850	0.515	موافق	1
B11 -ملء التصريحات الجبائية من الأحسن أن يكون من طرف أعوان مؤهلين وأكفاء في الميدان الجبائي والمحاسبي.	21 % 35	11 18,33 %	28 46,66 %	2,116	0.903	غير موافق	9
B12 -يعتبر التصريح الجبائي مصدر معلومات يمكن من تتبع كل العمليات الخاصة بالمكلف أو	5 8.33	1 1.66	54 % 90	2,816	0.576	موافق	3

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

المؤسسة.	%	%					
B13 -تعتبر الرقابة الجبائية المفروضة على المؤسسة عامل مهم لجودة التصريح من خلال زيادة الالتزام الضريبي نتيجة الخوف من العقوبات.	8	0	52	2,733	0.685	موافق	5
	13.33 %	% 0	86.66 %				
B14-خروج التصريح الجبائي عن المواصفات والمعايير المدرجة من طرف الإدارة الجبائية يؤثر على جودته.	4	1	55	2.850	0.515	موافق	1
	6.66 %	1.66 %	91.66 %				
B15 -يجب على المكلف أو المسير الاطلاع على رزنامة التصريحات الجبائية واحترامها.	7	4	49	2.700	0.671	موافق	7
	11.66 %	6.66 %	81.66 %				
B16 -جودة التصريح الجبائي من بين نتائج التسيير السليم للمؤسسة.	10	1	49	2,650	0.755	موافق	8
	10.66 %	1.66 %	% 81.66				
المتوسط العام للمحور الثاني				**2.690**	**0.653**	**موافق**	

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على نتائج SPSS.

بناءا على الجدول أعلاه تحصل المحور الثاني على متوسط حسابي قدر بـــ 2.690 و انحراف معياري 0.653 وعليه حسب مقياس ليكارت الثلاثي يتضح أن أفراد العينة قد وافقوا على ما جاء في هذا المحور، وقد جاءت الإجابات بالترتيب التالي:

1- تحصلت العبارة B10 و B14 على المرتبة الأولى حيث تحصلا على نفس المتوسط الحسابي و الانحراف المعياري و اللذان كانا على التوالي 2.850 و 0.515 وهذا يدل أن فئات العينة قد وافقوا أنه على المؤسسة أن تكون حريصة على الالتزام بإيداع التصريحات الجبائية في وقتها المحدد، و أن خروج التصريح الجبائي عن المواصفات والمعايير المدرجة من طرف الإدارة الجبائية يؤثر على جودته.

2- أما المرتبة الثالثة فقد كانت للعبارة B12 بمتوسط حسابي بلغ 2.816 و انحراف معياري 0.567 و هذا يعني أن أفراد العينة قد يعتبرون التصريح الجبائي مصدر معلومات يمكن من تتبع كل العمليات الخاصة بالمكلف أو المؤسسة.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

3- و تحصلت العبارة B9 التي نصت على أن جودة التصريحات الجبائية للمؤسسة تكفل صورة جيدة على التزامها الضريبي لدى الإدارة الجبائية على المرتبة الرابعة حيث تحصلت على متوسط حسابي بلغ 2.800 و انحراف معياري 0.576.

4- وجاءت الفقرة B13 في المرتبة الخامسة بمتوسط حسابي قدرة 2.733 و انحراف معياري 0.685 وهذا يعني أن أفراد العينة يرون أن الرقابة الجبائية المفروضة على المؤسسة عامل مهم لجودة التصريح من خلال زيادة الالتزام الضريبي نتيجة الخوف من العقوبات.

5- أما الفقرة B8 فقد حصلت على المرتبة السادسة حيث بلغ المتوسط الحسابي 2.700 و الانحراف المعياري 0.696 المعياري مما يدل أن أفراد العينة وافقوا على أن المؤسسة تتعرض لعقوبات وغرامات جبائية عند إخلالها بالتزاماتها التصريحية.

6- وقد وافق أفراد العينة على العبارة B15 و التي نصت أنه يجب على المكلف أو المسير الاطلاع على رزنامة التصريحات الجبائية واحترامها بمتوسط حسابي قدر بـــ 2.700 و انحراف معياري 0.671 وجاءت بذلك في المرتبة السابعة.

7- كما حصلت الفقرة B16 التي تقول أن جودة التصريح الجبائي من بين نتائج التسيير السليم للمؤسسة على المرتبة الثامنة بمتوسط حسابي 2,650 و انحراف معياري 0.775 كما وافق أفراد العينة عليها.

8-كما جاءت العبارة B11 و التي نصت أن ملء التصريحات الجبائية من الأحسن أن يكون من طرف أعوان مؤهلين وأكفاء في الميدان الجبائي والمحاسبي، في المرتبة التاسعة و الأخيرة في هذا المحور بمتوسط حسابي قدره 2.116 و انحراف معياري 0.903 وطبقا لمقياس ليكارت فإن أفراد العينة لم يوافقوا على مضمون هذه الفقرة.

الفرع الثالث: تحليل المحور الثالث

الجدول رقم: (3-14) نتيجة التحليل الإحصائي لمحور العلاقة بين التصريحات الجبائية و المراجعة

العبارات	الإستجابات			المؤشرات الإحصائية			
	لايوافق	موافق غير	موافق	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النتيجة	المرتبة
	العدد النسبة	العدد النسبة	العدد النسبة				
C17- إكتشاف الأخطاء	9	2	49	2.666	0.728		8

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

والإغفالات المهمة في التصريحات الجبائية من خلالها يمكن قياس جودة عمل المراجع الجبائي.	% 15	%3.33	81.66 %			موافق	
C18 – من أجل عملية المراجعة الجبائية يجب دراسة وفهم نظام الرقابة الداخلية للمؤسسة.	8	3	49	2.683	0.700	موافق	7
	8.33 %	% 5	81.66 %				
C19- لتخفيض الأعباء الضريبية تلجا المؤسسة للمراجع الجبائي.	5	4	51	2.766	0.592	موافق	4
	8.33 %	6.66 %	% 85				
C20- إستفادة المؤسسة من الامتيازات الجبائية والنظم التفضيلية من خلالها يمكن قياس جودة عمل المراجع.	7	3	50	2.716	0.666	موافق	6
	11.66 %	% 5	83.33 %				
C21- للكشف عن الأخطاء و الإغفالات في التصريحات الجبائية يجب التخطيط الجيد و السليم لطبيعة ونطاق و زمن المراجعة الجبائية.	17	2	41	2.400	0.905	موافق	9
	28.33 %	3.33 %	68.33 %				
C22- عملية المراجعة الجبائية تتطلب من المراجع فهم شامل لطبيعة نشاط وعمل المكلف.	5	4	51	2.766	0 .592	موافق	4
	8.33 %	6.66 %	% 85				
C23- للمراجعة الجبائية دور في مكافحة التهرب من خلال توعية المكلف بالالتزام الذي يؤدي بدوره إلى تحسين جودة التصريح.	6	2	52	2.766	0 .620	موافق	2
	8.33 %	3.33 %	86.66 %				
C24- من الأمور المساعدة في تحسين جودة التصريحات الجبائية إلمام المراجع الجبائي بالبرامج المحاسبية والبرامج	3	3	54	2,850	0.480	موافق	1
	% 5	% 5	% 90				

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

التدقيقية.							
C25- عدم اليقين في صحة التصريح الجبائي يدفع بالمكلف بالضريبة إلى اللجوء للمراجع الجبائي.	7	0	53	2.766	0.647	موافق	3
	11.66 %	% 0	88.33 %				
المتوسط العام للمحور الثاني				**2.709**	**0.652**	**موافق**	

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على نتائج SPSS.

من خلال ما جاء في الجدول أعلاه فقد تحصل المحور الثالث و الأخير على متوسط حسابي قدره 2.709 و انحراف معياري 0.652 وعليه حسب مقياس ليكارت الثلاثي يتضح أن أفراد العينة قد وافقوا على ما جاء في هذا المحور، وقد كانت الإجابات بالترتيب التالي:

1- تحصلت الفقرة C24 على المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ 2.850 و انحراف معياري قدره 0.480 و هذا يعني أن أفراد العينة قد وافقوا على أنه من الأمور المساعدة في تحسين جودة التصريحات الجبائية إلمام المراجع الجبائي بالبرامج المحاسبية والبرامج التدقيقية.

2- كما تحصلت الفقرة C23 على المرتبة الثانية بمتوسط حسابي بلغ 2.766 و انحراف معياري0.620و هذا يعني أن أفراد العينة قد وافقوا أيضا على أنه للمراجعة الجبائية دور في مكافحة التهرب من خلال توعية المكلف بالالتزام الذي يؤدي بدوره إلى تحسين جودة التصريح.

3- أما المرتبة الثالثة فقد تحصلت عليها العبارة C25 و التي تقول أن عدم اليقين في صحة التصريح الجبائي يدفع بالمكلف بالضريبة إلى اللجوء للمراجع الجبائي وهذا يدل أن أفراد العينة قد وافقا على ما جاء فيها.

4- كما تحصلت العبارتين C19 و C22 على المرتبة الرابعة حيث تحصلا على نفس المتوسط الحسابي و الانحراف المعياري و اللذان كانا على التوالي 2.766 و 0.592 وهذا يدل على موافقة أفراد العينة على أن المؤسسة تلجا للمراجع الجبائي من أجل لتخفيض الأعباء الضريبية و أن عملية المراجعة الجبائية تتطلب من المراجع فهم شامل لطبيعة نشاط وعمل المكلف.

5- وقد كانت المرتبة السادسة للعبارة C20 التي تقول أن إستفادة المؤسسة من الامتيازات الجبائية والنظم التفضيلية يمكن من خلالها قياس جودة عمل المراجع، بمتوسط حسابي بلغ 2.716 و انحراف معياري 0.666 ومنه فقد وافق أفراد العينة عليها.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

6- أما العبارة C18 التي تضمنت أنه يجب دراسة وفهم نظام الرقابة الداخلية للمؤسسة من أجل القيام بعملية المراجعة الجبائية فقد وافق أفراد العينة عليها حيث بلغ متوسطها الحسابي 2.683 وانحرافها المعياري 0.700 وقد جاءت بذلك في المرتبة السابعة.

7- كما وافق أفراد العينة على الفقرة C17 التي نصت أن إكتشاف الأخطاء والإغفالات المهمة في التصريحات الجبائية يمكن من خلالها قياس جودة عمل المراجع الجبائي حيث قدر متوسطها الحسابي بـــ 2.666 الانحراف المعياري 0.728 وقد حصلت بذلك على المرتبة الثامنة.

8- أما المرتبة التاسعة و الأخيرة في هذا المحور فقد كانت للعبارة C21 التي جاء فيها أنه للكشف عن الأخطاء و الإغفالات في التصريحات الجبائية يجب التخطيط الجيد و السليم لطبيعة ونطاق و زمن المراجعة الجبائية حيث قدر متوسطها الحسابي2.400 و الانحراف العياري 0.905 ومنه فقد وافق أفراد العينة عليها.

المطلب الثاني: اختبار الانحدار المتعدد

من خلال هدا الاختبار سنحاول التأكيد ما إذا كانت هناك علاقة بين المراجعة الجبائية والتصريحات الجبائية أو لا توجد علاقة وذلك على النحو التالي :

عند مستوى معنوية 0.05

H0:لا توجد علاقة بين المراجعة الجبائية وجودة التصريحات الجبائية.

H1:هناك علاقة بين المراجعة الجبائية وجودة التصريح الجبائي

الجدول رقم(3-15) يمثل معامل التحديد R^2

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,737[a]	,543	,527	,25918

المصدر: من إعداد الطالبين بناءا على نتائج SPSS

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

لدراسة قوة العلاقة بين متغيرين نستخدم معامل التحديد R^2 ،وفي حالتنا موضوع الدراسة لدينا متغيرين إثنين هما المراجعة الجبائية والتصريحات الجبائية،وبالنظر الى قيمة R^2 في الجدول أعلاه نلاحظ أن نسبتها تساوي 0.543 وهدا يفسر بأنه هناك تأثير قوي للمراجعة الجبائية على جودة التصريحات وذلك بنسبة 54%.

الجدول رقم(3-16): يمثل تحليل ANOVA

MODELE		SOMME DES CARRES	DDL	MOYENNE DES CARRES	D	SIG.
1	REGRESSION	4,544	2	2,272	33,818	,000[B]
	Résidu	3,829	57	,067		
	Total	8,373	59			

المصدر من إعداد الطالبين بناءا على نتائج SPSS

نلاحظ من خلال الجدول أن قيمة (SIG) والتي تبلغ 0.000 وهي ذات دلالة إحصائية اقل من 0.05، ومنه فإننا نرفض الفرضية H0 والتي تفرض عدم وجود علاقة بين المراجعة الجبائية وجودة التصريحات الجبائية ونقبل الفرضية الثانية H1، أي أن أفراد العينة وافقوا على وجود هده العلاقة، أي يمكن للمراجعة الجبائية أن تحسن من جودة التصريحات الجبائية.

الجدول رقم (3-17): يمثل نتائج اختبار ONE-SAMPL TEST لمتوسط محاور الدراسة الرئيسية

MODELE	COEFFICIENTS NON STANDARDISES		COEFFICIENTS STANDARDISES	T	SIG.	95,0% % INTERVALLES DE CONFIANCE POUR B	
	A	ERREUR STANDARD	BETA			BORNE INFERIEURE	LIMITE SUPERIEURE

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

1	(Constante)	-,505	,601		-,840	,404	-1,708	,699
	ch1	,400	,212	,177	1,890	,064	-,024	,824
	ch2	,762	,107	,666	7,114	,000	,547	,976

المصدر: من إعداد الطالبين بناءا على نتائج SPSS

ومنه فان نموذج الانحدار يكون كالتالي

$$Y = -0.505 + 0.400X1 + .0762X2$$

نلاحظ من خلال الجدول رقم (3/) ان $R=0.737$ وهدا يعني ان هناك ارتباط خطي طردي قوي جدا بين المتغيرات التابعة والمتغير المستقل .

ونلاحظ أيضا أن قيمة $R^2=0.54$ هدا يعني ان نسبة 54%من التغير التابع تفسره X^1 وX^2 اما 46% المتبقية فتعود إلى متغيرات عشوائية.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

خلاصة الفصل

إن هذه الدراسة تهدف للوصول إلى نتيجة مدى تأثير المراجعة الجبائية وقدرتها على تحسين جودة التصريحات الجبائية وأيضا إبراز العوامل المتحكمة في ذلك وهذا من خلال معرفة الاتجاه العام لكل الأطراف ذات العلاقة بالمراجعة الجبائية وقد توصلنا النتائج التالية عند اختبار الفرضيات.

الفرضية الأولى والتي تنص على اعتماد المؤسسة على المراجعة الجبائية من اجل إصلاح الأخطاء الجبائية ،فقد تبين من خلال الدراسة النظرية وكذلك الجانب التطبيقي اعتمادا على إجابات الأفراد المستقصين الذين أكدوا بالإجماع على الدور الهام الذي تلعبه المراجعة الجبائية ،حيث تعمل على تصحيح الأخطاء والإغفالات المهمة وكذلك تدنية الأعباء الضريبية إلى أقصى قدر ممكن وذلك وفقا للقوانين والتشريعات المسطرة.

أما الفرضية الثانية والتي تنص على أن التزام المؤسسة بالتصريحات الجبائية يعرض المؤسسة إلى أخطار جبائية، حيث أن النظام التصريحي يقوم على أساس حق التصريح الطوعي والذي يقابله العقوبة في حال الغش أو الإغفال والسهو أو الخطأ ، ولذلك فإن الوقوع في الخطأ أو تعمد الغش يؤدي إلى عقوبة أي خطر جبائي وقد كانت نتيجة الاستجواب لأفراد العينة مدعمة بغالبية أن كون هده الأعباء الجبائية أو الخطر ينتج أساسا عن عدم الالتزام بالتشريعات والقوانين الجبائية.

أما الفرضية الثالثة والأخيرة تنص على انه للمراجعة الجبائية دور فعال في تحسين جودة التصريحات الجبائية، والذي قمنا بإبرازه في الدراسة النظرية حيث أن المراجعة الجبائية تقوم بالعمل على وضع التصريح الجبائي في صورته الصحيحة من خلال تصحيح الأخطاء والإغفالات و إضفاء الشفافية عليه حيث انه يعكس الوضعية الحقيقية للمكلف أو المؤسسة وهدا استنادا على مبررات من خلال الوثائق والإثباتات القانونية ،حيث تكون المؤسسة في وضعية تسمح لها بتجنب تبعات الرقابة الجبائية ،حيث أن أفراد العينة محل الدراسة ابدوا الموافقة على العبارات التي تدرس هده الفرضية وهذا يبرر الأهمية التي تلعبها المراجعة الجبائية ودورها الهام في تحسين جودة التصريحات الجبائية.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر


خاتمة

هدفنا من خلال هذه الدراسة إلى الوصول للإجابة على الإشكالية المطروحة والمتمثلة في "هل تساهم المراجعة في تحسين جودة التصريحات الجبائية؟"ومن هذا الطرح قمنا بالبحث والدراسة في المراجعة الجبائية لكونها من أهم الوسائل التي تساهم في تخفيض الأعباء الجبائية للمؤسسة وهذا عن طريق توجيه المؤسسة للطريق السليم من خلال العمل على تصحيح وتصويب الأخطاء والإغفالات المهمة المكتشفة في التصريحات والتأكيد على زيادة الالتزام الضريبي للمؤسسة عن طريق إيجاد أفضل السبل لتدنية أعبائها الجبائية .

ولقد سلطنا الضوء في الفصل الأول على المراجعة الجبائية وذلك كونها من بين أهم الوسائل التي تعتمد عليها المؤسسة لتدنية أعبائها الجبائية من خلال التحكم الجيد والرشيد في الضرائب والرسوم والذي تهدف إليه المراجعة عن طريق إعداد التصريحات الجبائية وفق معايير و شروط تضمن صحتها ودقتها بحيث تعطي صورة حقيقية عن المؤسسة.

وقد كان الفصل الثاني من نصيب التصريحات الجبائية والتي تمثل وسيلة اتصال بين المكلف بالضريبة والإدارة الجبائية ،ثم قمنا بعرض مجمل العناصر المساهمة في تحسين جودة التصريحات الجبائية وبعدها عرض لمراجعة مضمون هده التصريحات من ضرائب و رسوم.

أما الفصل الأخير فقد كان دعما للدراسة النظرية، حيث قمنا باستطلاع الأطراف ذات العلاقة بموضوعنا من خلال اعتمادنا على الاستبيان ، ومن خلال دراستنا وتحليلنا لمختلف الإجابات المقدمة اتضح لنا مدى مساهمة المراجعة الجبائية في تحسين جودة التصريحات الجبائية وهذا عن طريق التقليل من الأخطاء والسهو .

وبعد دراسة الموضوع من عدة جوانب خلصنا إلى عدة نتائج و اقتراحات منها :

نتائج الدراسة:

- كون المراجع الجبائي ملم بالبرامج المحاسبية والتدقيقية يلعب دور كبير في تحسين جودة التصريحات الجبائية.
- التخطيط السليم والدقيق لطبيعة ونطاق و زمن المراجعة فعاليته تكمن في الكشف عن الأخطاء والإغفالات والسهو في التصريحات الجبائية.
- كون المراجع الجبائي على دراية بطبيعة نشاط وعمل المكلف ينتج عنه تحديد أي الأنظمة الضريبية التي يمكن إتباعها وأيضا أي النظم التفضيلية التي يجب استخدامها وذلك يؤدي بالمكلف إلى الاستفادة من الامتيازات المقدمة من طرف الإدارة الجبائية ومن جهة أخرى يساهم بصورة فعالة في جودة التصريحات الجبائية.
- عدم اليقين في صحة التصريح من المكلف يؤدي بالمراجع إلى التحقق من أن المعلومات والبيانات مطابقة للمواصفات التي تدرجها الإدارة الجبائية كشرط لإعداد التصريح ،مما يؤدي إلى تحسين جودة هذه التصريحات
- المعرفة العلمية والعملية للمراجع الجبائي تعطي نوعية للمراجعة مما يؤدي إلى تحسين جودة التصريحات الجبائية.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

- العمل على توعية المكلف بالضريبة بالتزاماته اتجاه الإدارة الضريبية يؤدي إلى تحسين جودة التصريحات الجبائية.

- كلما كان التصريح الجبائي يحتوي على بيانات ومعلومات صحيحة ودقيقة تعبر عن الوضعية الحقيقية للمؤسسة كلما جنبها أعباء مالية.

- جودة التصريح الجبائي تقاس بمدي تعبيره عن الوضعية المالية للمؤسسة.

الإقتراحات:

من خلال النتائج التي تم التوصل اليها يمكننا أن نتقدم بجملة من الاقتراحات، ومن بينها :

- ضرورة العمل على إنشاء مصلحة خاصة في المؤسسة تعنى بالمهام الجبائية ،وذلك من اجل العمل على تحسين الأداء الجبائي الخاص بالمؤسسة.

- ضرورة تأهيل وتدريب المسيرين والرفع من ثقافتهم الجبائية ومستواهم العلمي والعملي وذلك من اجل الاستفادة من القانون الجبائي لصالحهم.

- إعطاء الاهتمام التام للمراجعة الجبائية من خلال الاعتماد عليها بشكل رسمي وتحديد صلاحياتها وحدودها.

- ضرورة التأقلم مع التطورات الحاصلة في مجال التصريح الرقمي والتحصيل الالكتروني الذي يسهل عملية الاتصال بين الإدارة والمكلف.

- إيجاد آلية للرقابة الذاتية بما يحقق جودة القياس والإفصاح المحاسبي من ناحية وجودة أعمال الرقابة والمراجعة من ناحية أخرى ،وبما يقضي على حالات التواطؤ والفساد إن وجدت.

آفاق البحث :

يمكن لهذه الدراسة أن تكون منطلقا للعديد من الدراسات مثل:

- أثر المراجعة على الخيارات الجبائية للمؤسسة.
- المراجعة الجبائية ودورها في زيادة الالتزام الضريبي .
- تفعيل المراجعة الجبائية في الجزائر.
- المراجعة الجبائية ودورها في تحقيق الأمن الجبائي.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولا :المراجع باللغة العربية

الكتب

1- أحمد حلمي جمعة، **المدخل الحديث لتدقيق الحسابات**، دار الصفاء للنشر و التوزيع، عمان-الأردن، 2000.

2- أحمد عبد المولى الصباغ و آخرون، **أساسيات المراجعة و معاييرها**،ط3، جامعة القاهرة، مصر، 2006.

3- أمين السيد محمد لطفي، **فلسفة المحاسبة عن الضربة عن الدخل**، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2007.

4- محمد التهامي طواهر، مسعود صديقي، **المراجعة وتدقيق الحسابات الإطار النظري و الممارسة التطبيقية**، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2003.

5- محمد بوتين، **المراجعة و مراقبة الحسابات من النظرية إلى التطبيق**، ديوان المطبوعات الجامعية، 2003.

6- محمد عباس محرزي، **اقتصاديات الجباية و الضرائب**، الطبعة الرابعة، دار هومة للنشر و التوزيع، الجزائر، 2008.

7- محمد نصر الهواري، محمد توفيق محمد، **أصول المراجعة والرقابة الداخلية التأصيل العلمي والممارسة العملية**، مصر، 1999.

8- مسعود صديقي، أحمد نقاز، **المراجعة الداخلية**، مطبعة مزوار،الوادي-الجزائر،2010.

9- منصور احمد البديوي، شحاتة سيد شحاتة، **دراسات في الاتجاهات الحديثة في المراجعة** ،الدار الجامعية، مصر،2002-2003.

10- منصور بن عمارة ، **إجراءات الرقابة المحاسبية و الجبائية**، دار هومة للنشر، الجزائر،2011.

11- هادي التميمي، **مدخل الى التدقيق من الناحية النظرية والعلمية**، دار وائل للنشر،الأردن ،2006.

12- وليام توماس، أمرسون هنكي، **المراجعة بين النظرية و التطبيق**، ترجمة أحمد حامد حجاج وكمال الدين سعيد،دار المريخ للنشر، السعودية، 1989.

المذكرات

13- أحمد لعناق ، مذكرة ماستر، **المراجعة الجبائية و دورها في الحد من المخاطر الجبائية للمؤسسة**، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

14- أسماء فضيل ، فاطمة حكوم ، **التدقيق الضريبي**، مذكرة ماستر، جامعة مولاي طاهر،سعيدة،2014-2015.

15- البشير عاد ، **دور امراجع الجبائي في ترشيد القرارات الجبائية للمؤسسة**، مذكرة ماستر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2011-2012.

16- خديجة بن يحي ، **أثر الافصاح الضريبي على تقنية الافصاح الضريبي**، مذكرة ماستر، جامعة محمد بوضياف ، المسيلة، 2014-2015.

17- سليمان عتير، **دور الرقابة الجبائية في تحسين جودة المعلومات الحاسبية**، مذكرة ماجستير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2011-2012.

18- سمية قحموش، **دور المراجعة الجبائية في تحسين جودة التصريحات الجبائية**، مذكرة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح، بسكرة، 2011-2012.

19- سمية شريفي ، **فعالية تسيير الخطر الجبائي في الشركات البترولية الجزائرية**، مذكرة ماستر في العلوم المالية والمحاسبة، جامعة بسكرة، 2011-2012.

20- سمير شراد ،**منهجية المراجعة الجبائية للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية ضمن إطار المراجعة التعاقدية**، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، جامعة البليدة2، 2013-2014.

21- صالح حميداتو ، **دور المراجعة في تدنئة المخاطر الجبائية دراسة حالة عينة من المؤسسات الاقتصادية**، مذكرة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة، 2011-2012.

22- عيسى بولخوخ، **الرقابة الجبائية كأداة لمحاربة التهرب و الغش الضريبي**، مذكرة ماجستير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2003-2004.

23- فاطمة الزهراء خوجة ، **دور المراجعة الجبائية في تدنئة المخاطر الجبائية**، مذكرة ماستر، جامعة الطاهر مولاي سعيدة، 2012-2013.

24- لامية آيت بلقاسم ،**آليات و إجراءات الرقابة الجبائية في الجزائر و دورها في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي**، مذكرة ماستر، جامعة آكلي محند أولحاج، البويرة، 2013-2014.

25- محمد هشام ملوكة، **دور المراجعة الجبائية في تحسين جودة التصريحات الجبائية**، مذكرة ماستر، جامعة الوادي 2013-2014.

26- هاجرة محادي ، **أثر الرقابة الجبائية على مصداقية التصريحات الجبائية**، مذكرة ماستر، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2014-2015

الملتقيات و المؤتمرات

27- نوال جغلوف ثلجة ، **التدقيق الضريبي بحث عن الكفاءة الضريبية أو التهرب الضريبي**، الملتقى الوطني الثامن حول مهنة التدقيق في الجزائر الواقع و الآفاق في ضوء المستجدات العالمية المعاصرة، جامعة 20 أوت1955 سكيكدة، أكتوبر 2010.

المجلات

28- سمية براهيمي، ميادة بلعياش، **مساهمة المراجعة الجبائية في مكافحة الغش والتهرب الضريبي لتفعيل مبادئ حوكمة الشركات**،مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان 27-28، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014.

المحاضرات

29- فاتح سردوك، **محاضرات في التدقيق** ، المركز الجامعي بالوادي ،2011.

30- كمال رماش ، **محاضرات في التدقيق الجبائي السنة الأولى ماستر**، جامعة سكيكدة20 أوت1955، 2016-2017.

31- يوسف قاشي، **مطبوعة من مقياس المنازعات الجبائية**، جامعة اكلي محند اولحاج، البويرة، 2014-2015.

القوانين و المراسيم

32- الدليل التطبيقي للمكلف بالضريبة، 2018.

33- المادة 14 من قانون الرسم على رقم الأعمال،2018.

34- المادة 140 من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة،2017.

35- المادة 15 من قانون الرسم على رقم الأعمال،2018.

36- المادة 150 من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة،2017.

37- المادة 183 من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة، 2015.

38- المادة 19 من قانون الرسم على رقم الأعمال،2018.

39- المادة 20 من قانون الإجراءات الجبائية، 2017.

40- المادة 219 من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة،2017.

41- المادة 220 من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة، 2017.

42- المادة 39 من قانون الرسم على رقم الأعمال،2018.

43- المادة 40 من قانون الرسم على رقم الأعمال،2018

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

44- المادة 51 من قانون الرسم على رقم الأعمال، 2014.
45- المادة 52 من قانون الرسم على رقم الأعمال، 2014.
46- المادة 66 قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة، 2017.
47- المادة 67 قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة، 2017.
48- المادة 68 قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة، 2017.
49- وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، النظام الجبائي الجزائري، 2014.

ثانيا :المراجع باللغة الفرنسية

50- YOUCEF AYACHE & RABAH BOURTOUCHE, **L'exercice De La Mission D'audite Au Sein D'une Entreprise**, Mémoire Pour L'obtenir Du Diplôme De Master En Science De Gestion, Université Abderahmane Mira, Bejaia, 2015-2016.

51- MOHAMED BENHADJ SAAD, **L'audit Fiscal Dans La PME**, Proposition D'une Démarche Pour l'obtenir du diplôme d'expert-comptable, Université De Sfax, Tunisie, 2009.

المواقع الالكترونية

52- HANEN KAOUANAA & HICHEM DHAMBRI, **L'Audit Fiscal**, science comptable, Institut Supérieur De Comptabilité Et D'administration Des Entreprises, Tunisie, 2005, sit: www.memoireonline.com/03/07/398/I-audit-fiscal.html date:18/04/2018.

الملاحق

DIRECTION GENERALE DES IMPOTS

DIRECTION DES IMPOTS

DE.....

CENTRE DES IMPOTS

DE.....

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

التصريح بالمرتبات والأجور المختلفة المدفوعة خلال سنة .....

Déclaration des traitements et émoluments divers payés pendant l'année.....

الإنتماءات من الضريبة على الدخل الإجمالي

Retenues à la source au titre de l'Impôt sur le Revenu Global (I.R.G.).....

Cadre à remplir par le centre des impôts

Accusé de réception envoyé le

MONTANT des salaires bruts versés

DA

Nom et prénoms ou raison sociale

Adresse de la Direction de l'entreprise

Numéro d'Identification Fiscale

A. - Montant des sommes versées à la Caisse de Receveur et se rapportant aux traitements et salaires payés pendant l'année .....

المديرية العامة للضرائب

مديرية الضرائب

مركز الضرائب

إقرار مكمل لسجل القرائب الشهرية

رصيد إستلام الإرسال

المبلغ الخام للأجور المدفوعة

قلم الجزائر | WWW.DZPEN.COM

La présente déclaration doit parvenir au centre des impôts avant le 1er avril qui suit l'année pour laquelle les sommes ont été retenues.

I. - RECAPITULATION GENERALE

MOIS (report du report des sommes versées)	DATE de la (des) quittance(s)	SOMMES VERSEES			RETENUES A LA SOURCE VERSEES		
		des traitements, salaires, indemnités, émoluments, pensions et rentes viagères (barème IRG)	des pensions servies au titre de l'article 104 du code des impôts directs et taxes assimilées	des revenus des capitaux mobiliers (article 66 du code des impôts directs et taxes assimilées)	IRG Traitements Salaires	IRG Pensions	IRG Revenus des capitaux mobiliers
Mois de Janvier							
Mois de Février							
Mois de Mars							
Mois d'Avril							
Mois de Mai							
Mois de Juin							
Mois de Juillet							
Mois d'Août							
Mois de Septembre							
Mois d'Octobre							
Mois de Novembre							
Mois de Décembre							
Complément (1)							
TOTAL IMPRIMABLE							
Montant des reliquats antérieurs							

1. التصريح العام

يجب أن يسلم هذا التصريح إلى مركز الضرائب قبل أول أفريل الموالي للسنة التي انتطعت من أجلها المبالغ

B.- Montant des droits dus à raison des rémunérations versées pendant l'année ..... ب - قيمة الحقوق المستحقة على المكافآت المدفوعة خلال سنة

NATURE des impositions	MONTANT TOTAL DES APPOINTEMENTS, SALAIRES, PENSIONS ET RELIBUTIONS PUBLICONOUS VERSEES AU COURS DE L'ANNEE				Montant des revenus exceptionnels (article 9 bis du code des impôts directs et taxes assimilées)	Montant des retenues opérées	Montant des versements effectués	RESTE DU au trésor
	Sommes payées en espèces	Rémunérations en nature	Valeurs imposables	Prestations diverses				
	2	3	4	5	6	7	8	9
IRG sur Salaires								
IRG sur les Pensions								
TOTAL (6)								

Imprimerie Officielle - Alger (2009)

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

رقم الترتيب NUMERO D'ORDRE	1																			
أسماء، ألقاب، بدقة أسماء وعناوين الأشخاص المكلفين NOMS, PRENOMS qualité de l'employé et adresse des personnes imposables	2																			
الحالة العائلية SITUATION DE FAMILLE au 1er janvier ..... (1)	3																			
NOMBRE de personnes à charge au 1er janvier ..... (1)	4																			
التغيرات الطارئة في الحالة العائلية MODIFICATIONS intervenant dans la situation de famille	Date Date	5																		
	Nature Nature	6																		
وضعية CONDITION D'EMPLOI (2)	7																			
Mois de Janvier	Montant net des sommes perçues (3)	8																		
	Retenues à la source opérées	9	(a)																	
Mois de Février	Montant net des sommes perçues	10																		
	Retenues à la source opérées	11	(a)																	
Mois de Mars	Montant net des sommes perçues	12																		
	Retenues à la source opérées	13	(a)																	
Mois d'Avril	Montant net des sommes perçues	14																		
	Retenues à la source opérées	15	(a)																	
Mois de Mai	Montant net des sommes perçues	16																		
	Retenues à la source opérées	17	(a)																	
Mois de Juin	Montant net des sommes perçues	18																		
	Retenues à la source opérées	19	(a)																	

(1) Porter dans cette colonne les abréviations: C. (célibataire) - M. (marié) - V. (veuf) - D. (divorcé).
(2) Porter dans cette colonne les abréviations: C. (temps complet) - P. (temps partiel).
(3) Porter dans cette colonne le montant net perçu après déduction des cotisations sociales (Sécurité Sociale) et des retenues pour la retraite.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

ملاحظات OBSERVATIONS	المجموع TOTAL	الرسم على القيمة المضافة Retenue Forfaitaire de 19%		Mois de Décembre		Mois de Novembre		Mois d'Octobre		Mois de Septembre		Mois d'Août		Mois de Juillet	
		Retenues à la source opérées ج	Montant net des sommes payées ح	Retenues à la source opérées ز	Montant net des sommes payées ط	Retenues à la source opérées ي	Montant net des sommes payées ك	Retenues à la source opérées ل	Montant net des sommes payées م	Retenues à la source opérées ن	Montant net des sommes payées س	Retenues à la source opérées ع	Montant net des sommes payées ف	Retenues à la source opérées ص	Montant net des sommes payées ق
		19	20	31	30	29	28	27	26	25	24	23	22	21	20

(أ) = القيمة الصافية للمبالغ المدفوعة

(ب) = الاقتطاعات من المبالغ المدفوعة

قلم الجزائر | WWW.DZPEN.COM

والربوع مدى الحياة الخاضعة للإقتطاع الخاص بالضريبة على الدخل الإجمالي.

II. — APPOINTEMENTS, SALAIRES RETRIBUTIONS DIVERSES PENSIONS ET

REMARQUE PREALABLE. - Les sommes considérées comme mensualité distincte pour le calcul de l'I.R.G. (gratifications et primes à caractère annuel, treizième mois) doivent pour chaque bénéficiaire être portées en interligne en dessous de la base mensuelle normale.

ملاحظة : المبالغ المعتبرة كمبالغ شهرية متميزة من أجل حساب الضريبة على الدخل الإجمالي (المكافآت والعلاوات ذات الطابع السنوي، الشهر الثالث عشر) ينبغي تسجيلها بين السطرين لكل مستفيد تحت القاعدة الشهرية العادية.

II — الأجور والمكافآت والتعويضات المختلفة والمعاشات

RENTES VIAGERES SOUMIS A LA RETENUE AU TITRE DE L'I.R.G.

والربوع مدى الحياة الخاضعة للإقتطاع الخاص بالضريبة على الدخل الإجمالي.

II. — APPOINTEMENTS, SALAIRES RETRIBUTIONS DIVERSES PENSIONS ET

REMARQUE PREALABLE. - Les sommes considérées comme mensualité distincte pour le calcul de l'I.R.G. (gratifications et primes à caractère annuel, treizième mois) doivent pour chaque bénéficiaire être portées en interligne en dessous de la base mensuelle normale.

ملاحظة : المبالغ المعتبرة كمبالغ شهرية متميزة من أجل حساب الضريبة على الدخل الإجمالي (المكافآت والعلاوات ذات الطابع السنوي، الشهر الثالث عشر) ينبغي تسجيلها بين السطرين لكل مستفيد تحت القاعدة الشهرية العادية.

II — الأجور والمكافآت والتعويضات المختلفة والمعاشات

RENTES VIAGERES SOUMIS A LA RETENUE AU TITRE DE L'I.R.G.

والربوع مدى الحياة الخاضعة للإقتطاع الخاص بالضريبة على الدخل الإجمالي.

II. — APPOINTEMENTS, SALAIRES RETRIBUTIONS DIVERSES PENSIONS ET

REMARQUE PREALABLE. - Les sommes considérées comme mensualité distincte pour le calcul de l'I.R.G. (gratifications et primes à caractère annuel, treizième mois) doivent pour chaque bénéficiaire être portées en interligne en dessous de la base mensuelle normale.

ملاحظة : المبالغ المعتبرة كمبالغ شهرية متميزة من أجل حساب الضريبة على الدخل الإجمالي (المكافآت والعلاوات ذات الطابع السنوي، الشهر الثالث عشر) ينبغي تسجيلها بين السطرين لكل مستفيد تحت القاعدة الشهرية العادية.

II — الأجور والمكافآت والتعويضات المختلفة والمعاشات

RENTES VIAGERES SOUMIS A LA RETENUE AU TITRE DE L'I.R.G.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

نموذج ج رقم 1 (2016)

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة المالية
المديرية العامة للضرائب
المصلحة

رقم التعريف الجبائي :
رقم المادة :

الضريبة على الدخل الإجمالي
سنة 20.....

تصريح يودع في مصلحة مقر نشاطكم قبل 1 ماي

ختم و تاريخ المصلحة

I - تعريف المكلف بالضريبة :

اللقب [1] : ..... الأسماء : .....
(بين الإسم الشائع)
تاريخ و مكان الازدياد : ..... الجنسية : .....
المهنة : ..... رقم بطاقة الإقامة (بالنسبة للأجانب) : .....
عنوان الإقامة المعتادة :
إلى 1 جانفي 20.... : ..... الرمز البريدي : .....
إلى 1 جانفي 20.... : ..... الرمز البريدي : .....
(في حالة تغيير العنوان خلال السنة)

[1] بالنسبة للنساء المتزوجات يذكر لقب الأسرة

II - الحالة العائلية (إلى 1 جانفي من سنة فرض الضريبة)

أعزب(عزباء) ☐ متزوج (ة) ☐ أرمل (ة) ☐ مطلق (ة) ☐ (ضع علامة x في الخانة الملائمة لحالتك)

اللقب العائلي والاسم المعتاد للزوج : ..... تاريخ و مكان الزواج : .....
بالنسبة للزوجة ذكر لقب الأسرة تاريخ و مكان الطلاق : .....

تاريخ و مكان ميلاد الزوج : .....
رقم التعريف الجبائي للزوج :
عدد الأطفال الأحياء : ..... عدد الأطفال المكفولين : .....

III - طلب فرض الضريبة المشتركة بين الزوج و الزوجة :

أنا الممضي أسفله : .....
و كذا زوجتي المولودة : .....
أطلب فرض الضريبة المشتركة من اجل حساب الضريبة على الدخل الإجمالي لسنة 20.....

بـ ..... في .....
إمضاء الزوجين

ملحوظة : فرض الضريبة المشتركة يخول الحق في تخفيض 10 % من الدخل الاجمالي للضريبة (المادة 3 مكرر ق ض د م).

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

عمود مخصص للمصلحة

IV - تفصيل أصناف المداخيل الخاضعة للضريبة :

أ- مداخيل مقبوضة بالجزائر :

1) مداخيل عقارية متأتية من إيجارات الملكيات المبنية و الغير المبنية :

(إيجارات الأماكن المؤثثة ينبغي التصريح بها في الفقرة 3 أدناه)

عناوين الملكيات :

.....

.....

.....

.....

.....

المبلغ الخام للإيجارات (*)	دج .....

(*) في حالة قرض الضريبة المشتركة بين المداخيل المقبوضة من طرف الزوجة و الأطفال تحت الكفالة

2) المداخيل الفلاحية المستخلصة من الاستثمار المباشر :

عناوين المستثمرات :

.....

.....

.....

.....

:

الدخل الجزافي للسنة المدنية .....

لمستثمراتكم	لمستثمرات زوجتكم (*)	لمستثمرات أطفالكم المكفولين
.....	.....	.....
المجموع الواجب تسجيله في التلخيص		.....

(*) في حالة قرض الضريبة المشتركة

3) أربـاح مهنية :

المهن الممارسة عنوان المستثمرات :

أنتم :	.....	.....
الزوجة (*) :	.....	.....
الأطفال المكفولين :	.....	.....

ربح السنة .....

عجز السنة .....

أنتم	الزوجة (*)	الأطفال المكفولين
.....	.....	.....
.....	.....	.....
المجموع الواجب تسجيله في التلخيص		.....

(*) في حالة قرض الضريبة المشتركة بين المداخيل المقبوضة من طرف الزوجة و الأطفال تحت الكفالة

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

عمود مخصص للمصلحة

4) مداخيل رؤوس الأموال المنقولة :

1) القيم المنقولة :

	المبلغ الخام (*)
	دج
أ) فوائد القيم المنقولة، أسهم، حصص الشركاء، السندات، ريع ..... :	.....
ب) النسب المئوية و أتعاب مجلس إدارة الشركة (بستثناء التي لها طابع أجور من وجهة النظر الضريبي) :	.....
ج) حصص الشركات ذات المسؤولية المحدودة :	.....
د) حصص الفوائد في شركات الأشخاص التي اختارت الخضوع للضريبة على الشركات :	.....
2) مداخيل الديون، الودائع، الكفالات و توظيف أموال أخرى :	
أ) المبلغ الخام :	.....
ب) قسط الفوائد الذي يزيد عن 50 000 دج يمنح الحق في رصيد ضريبي : ..... (المادة 104 من قض م ر م)	.....
المجموع الصافي الواجب تسجيله في التلخيص :	.....

(*) في حالة قرض الضريبة المشتركة، بين المداخيل المقبوضة من طرف الزوجة و الأطفال تحت الكفالة

5) المرتبات و الأجور و العلاوات و المداخيل و المكافآت المختلفة :

المهن الممارسة : | أسماء و عناوين المستخدمين :

النفس : .....
الزوجة (*) : .....
الأطفال المكفولين : .....

	النفس	الزوجة (*)	الأطفال المكفولين
	دج	دج	دج
المبالغ المقبوضة نقدا :	.....	.....	.....
الامتيازات العينية (قبل حسم القطاعات ض د إ من المصدر).....	.....	.....	.....
المجموع الواجب تسجيله في التلخيص			.....

(*) في حالة قرض الضريبة المشتركة.

ب - مداخيل مقبوضة خارج الجزائر مباشرة أو بصفة غير مباشرة (*) :

(ألحق كشفا يبين مبلغ المداخيل حسب الفئة متبعا ترتيب الفقرات السابقة)

	دج
المجموع الواجب تسجيله في التلخيص :	.....

(*) في حالة قرض الضريبة المشتركة، بين المداخيل المقبوضة من طرف الزوجة و الأطفال تحت الكفالة

V - تكاليف تحسم من الدخل الإجمالي (المادة 85 من قانون الضرائب المباشرة) :

1) فوائد القروض و الديون المقترضة لأغراض مهنية (*) و كذا تلك المقترضة للإقتناء أو بناء المساكن :

الهيآت أو الأشخاص المستفيدة	تاريخ وطبيعة العقود	الفوائد المدفوعة باستثناء عمليات التسديدات السنوية
	المجموع الذي يحسم :	.....

(*) باستثناء تلك التي تدرج في الحسم على مستوى إحدى تلك المداخيل المنصوص عليها في الإطارات (1 إلى 5).

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

عمود مخصص للمصلحة

2) حسومات أخرى مرخص بها قانونيا :
(باستثناء التكاليف المحسومة من المداخيل الفلاحية)

	دج
• نفقات الإطعام :	.....
• إشهار التأمينات المقترضة من طرف الملك المأجر :	.....
• اشتراكات تأمينات الشيخوخة و التأمينات المسددة بصفة شخصية :	.....
المجموع :	.....

VI - تلخيص المداخيل :

1) مداخيل غير مجمعة :

	دج
• مداخيل عقارية :	.....

2) مداخيل مجمعة :

	دج
• مداخيل فلاحية :	.....
• أرباح مهنية :	.....
• مداخيل رؤوس الأموال المنقولة :	.....
• المرتبات والأجور :	.....
• مداخيل مقبوضة خارج الجزائر مباشرة أو غير مباشرة :	.....
مجموع المداخيل المجمعة :	.....

تكاليف تحسم :

	دج
1- فوائد القروض و الديون :	.....
2- حسومات مرخص بها :	.....
مجموع التكاليف :	.....

الفرق أو الدخل الصافي الإجمالي : ..... (مجموع المداخيل المجمعة ـ مجموع التكاليف)	.....

الإقتطاعات من المصدر المبررة التي تخول الحق في الإعتماد الضريبي المحسوم من الضريبة على الدخل الإجمالي السنوي	المبلغ دج
• المرتبات والأجور :	.....
• مداخيل رؤوس الأموال المنقولة :	.....
• الأتعاب المدفوعة من طرف الدولة و الجماعات المحلية و الهيئات العمومية و المؤسسات لفائدة الأشخاص التي تمارس نشاطا تابعا للمهن الحرة : ..	.....
مجموع الإقتطاعات التي تخصم :	.....

بـ ..... في .....

الإمضاء

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

نموذج ج رقم 04 (2016)

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة المالية
المديرية العامة للضرائب
المصلحة

رقم التعريف الجبائي : |_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|
رقم المادة : |_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|

التصريح بالضريبة على أرباح الشركات
(الرسم على النشاط المهني)

تصريح يودع في مصلحة مقر نشاطكم قبل 1 ماي

سنة فرض الضريبة : .....
التصريح المتعلق بالسنة المختتمة .....
او المدة من .....إلى .....

ختم و تاريخ المصلحة

أ التعريف بالمؤسسة :

1) تعيين المؤسسة (الإسم الاجتماعي، الشكل، الجنسية) .....

.....

2) النشاط الممارس (مع توضيح النشاط الرئيسي) : .....

.....

رمز النشاط : |_|_|_|_| رقم السجل التجاري : |_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|

رقم الحسابات البنكية او البريدية .....

3)) العنوان بالجزائر :

- للمقر الاجتماعي او الرئيسي للمؤسسة : .....

في 1 جانفي .....20.....

الهاتف.....الفاكس.....الموقع الإلكتروني.....

في 1 جانفي ....20 (في حالة تغيير العنوان خلال السنة) .....

الهاتف.....الفاكس.....الموقع الإلكتروني.....

4) عنوان المؤسسات الثانوية : (في حالة عدم كفاية الإطار إرفاق جدول مماثل)

تعيين المؤسسة	العنوان	رقم المادة	البلدية	الولاية

5) لقب و إسم و عنوان الممثل القانوني في الجزائر للمؤسسات الغير المقيمة : .....

.....

الهاتف.....الفاكس.....الموقع الإلكتروني.....

مسك المحاسبة

☐ مستخدم أجير بالمؤسسة

☐ مكتب المحاسبة : .....

العنوان .....

.....

رقم التعريف الجبائي |_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

جـ عمليات المقاولة من البطن (المقيمين أو غير المقيمين)

(إذا كان الإطار غير كافي أرفق كشف بنفس النموذج)

تعيين (الاسم واللقب أو اسم الشركة)	ر ث ج (NIF)	رقم المادة	العنوان	مراجع العقد	المبلغ

د حواصل و فوائد القيمة الناتجة عن عمليات التنازل عن الأسهم و الأوراق المماثلة لها المسعرة في البورصة

(إذا كان الإطار غير كافي أرفق كشف بنفس النموذج)

الطبيعة	المدة	المبلغ

ه الخصم :

- قرض ضريبي :

(ض أ ش) – إقتطاع من المصدر بعنوان رؤوس الأموال المنقولة المقبوضة :

- القيم المنقولة ..... | | |
- عائدات الديون و الودائع و الكفالات ..... | | |
- خصم قروض أخرى ..... | | |
- مجموع الخصم بعنوان القرض الضريبي (*)..... | | |

(*) أرقى الإعداد

و توزيع عائدات الأسهم و الحصص الاجتماعية و كذا العائدات المماثلة الموزعة :

1) المبلغ الإجمالي الخام الناتج عن توزيع أرباح – مداخيل و حصص إجتماعية (1) : دج

مسددة من طرف الشركة نفسها .....(أ) | | |

مسددة من طرف مؤسسة مكلفة بمصلحة السندات.....(ب) | | |

2) كشف تفصيلي للإقتطاعات أو التسبيقات الموضوعية تحت تصرف الشركاء إما مباشرة و إما بواسطة شخص أو شرك :

(إذا كان الإطار غير كافي أرفق كشف بنفس النموذج)

إسم ولقب، صفة (شريك، شريك مسير، مجلس إدارة الشركة) و العنوان الكامل لإقامة كل مستفيد هذا التوزيع	طبيعة التسديد	سنة التسديد	المبالغ المسددة (دج)
ر ث ج.....	.....	.....	.....
ر ث ج.....	.....	.....	.....
ر ث ج.....	.....	.....	.....
المجموع.....(ج)			.....

3) كشف إسمي تفصيلي لتوزيعات أخرى بخلاف تلك المبينة في السطرين (1) و (2) أعلاه

(إذا كان الإطار غير كافي أرفق كشف بنفس النموذج)

التعيين	طبيعة التسديد	سنة التسديد	المبالغ المسددة (دج)
ر ث ج.....	.....	.....	.....
ر ث ج.....	.....	.....	.....
ر ث ج.....	.....	.....	.....
المجموع .....(د)			.....

4) مجموع مبلغ المداخيل (مجموع أ + ب + ج + د).....(ه)	.....

(1) يقصد بها أرباح – أرباح و عائدات أخرى من الأسهم و الحصص الاجتماعية و كل عائدة يطلب تحرير كشف بموجبها.

(2) توزيعات أخرى كالتي ذكرت في السطرين المحددة في السطر (01) و (02).

- النسب العادية و أتعاب مجلس إدارة الشركة غير القابلة للخصم من أجل حساب الربح.

- التوزيعات التي لا تستدعي تصريحات فردية من الأعضاء المؤهلين للشركة.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

ز مكافآت مدفوعة لأعضاء بعض الشركات :

هذا الإطار يخص الشركات ذات المسؤولية المحدودة، الشركات المساهمة، الشركات المدنية المنشأة في شكل شركات ذات أسهم و شركات الأشخاص التي اختارت نظام فرض الضريبة على الشركات ذات الأسهم (إذا كان الإطار غير كافي أرفق كشف بنفس النموذج).

أسم و لقب، عنوان، صفة و رقم التعريف الجبائي لـ: - كل الشركاء في الشركات ذات المسؤولية المحدودة - كل الشركاء في شركات المساهمة - كل الأعضاء في الشركات المدنية المنشأة في شركات ذات أسهم - كل الشركاء في شركات الأشخاص التي اختارت نظام فرض الضريبة على شركات الأموال 1	بالنسبة للشركات ذات المسؤولية المحدودة، عضو بخصص اجتماعية أو لارباح موزعة على كل شريك 2	سنة الدفع 3	المبالغ المسددة خلال كل مرحلة لتسديد الضريبة على أرباح الشركات، لكل شريك، الشريك المسير أو عضو شورى (الخانة 1) في شكل أجور أو أتعاب، تعويضات، تعويضات جزافية لمصاريف أو مكافآت على أداءات أخرى في الشركة				
			بعنوان راتب، أتعاب راتب و تعويضات 4	المبالغ المسددة			
				المقسمة في شكل تعويضات، منحة و عطلات		بعنوان مصاريف مهنية أخرى عدا تلك المؤشرة في الخانة 5 و 6	
				تعويضات جزافية 5	تعويضات 6	تعويضات جزافية 7	تعويضات 8
ر ت ج	.....	.....	.....	.....	.....	.....	.....
ر ت ج	.....	.....	.....	.....	.....	.....	.....
ر ت ج	.....	.....	.....	.....	.....	.....	.....

ح إطار مخصص للإدارة :

بـ .....في .....

ختم و إمضاء

قلم الجزائر | WWW.DZPEN.COM

نموذج ج رقم 11 (2015)

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة المالية
المديرية العامة للضرائب
المصلحة

رقم التعريف الجبائي : |_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|
رقم المادة : |_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|

التصريح بالأرباح المهنية
الضريبة على الدخل الإجمالي
النظام الحقيقي
(الرسم على النشاط المهني)

تصريح يودع في مصلحة مقر نشاطكم قبل 1 ماي

سنة فرض الضريبة : .....
نتيجة السنة : .....
المدة من ..... إلى .....

ختم و تاريخ المصلحة

أ التعريف بالمؤسسة :

1) تعيين المؤسسة ((اسم و لقب و اسم الشركة) .....

2) تاريخ و مكان الازدياد) .....

3) طبيعة النشاط الممارس (مع توضيح النشاط الرئيسي) .....

رمز النشاط : |_|_|_|_| رقم السجل التجاري : |_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|

رقم الحساب البنكي أو البريدي .....

4) عنوان المقر الاجتماعي أو الرئيسي للمؤسسة: .....

في 1 جانفي .....20..... .....

الهاتف..... الفاكس..... الموقع الإلكتروني..... .....

في 1 جانفي .....20..... (في حالة تغيير العنوان خلال السنة) (*) .....

الهاتف..... الفاكس..... الموقع الإلكتروني..... .....

5) عنوان المؤسسات الثانوية (في حالة عدم كفاية الإطار إرفاق جدول مماثل)

تعيين المؤسسة	العنوان	رقم المادة	البلدية	الولاية

6)عنوان السكن للمصرح او الشركاء في حالة شركات اشخاص و الرقم التعريف الجبائي لكل شخص منهم

الاسم و اللقب	العنوان	حصص من الربح	رقم التعريف الجبائي

مسك المحاسبة

☐ مستخدم أجير بالمؤسسة

☐ مكتب المحاسبة : .....

العنوان .....

رقم التعريف الجبائي |_|_|_|_| |_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|

(*) في حالة تغيير العنوان خلال السنة اذكر ايضا العنوان القديم

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

ب

ملخص العناصر الخاضعة :

1- الضريبة على الدخل الإجمالي :

دج

ا- النتيجة المحاسبية : ربح : ☐ خسارة : ☐ ..... |_____|

ب- النتيجة الجبائية : ربح : ☐ خسارة : ☐ ..... |_____|

منها :

- الربح المعفى نسبة الإعفاء ..... |_____|
- المبالغ المعاد استثمارها خلال السنة : ..... |_____|

طبيعة العمليات	طبيعة العمليات المنجزة	المبلغ الخام لرقم الأعمال بدون تخفيض
العمليات الخاضعة		دج
مبلغ عمليات البيع بالجملة للمواد التي يتضمن سعر بيعها أكثر من 50 % من الحقوق غير المباشرة.	.....	
مبلغ عمليات البيع بالتجزئة للمواد التي يتضمن سعر بيعها أكثر من 50 % من الحقوق غير المباشرة.	.....	
مبلغ عمليات البيع بالجملة	.....	
عمليات أخرى تستفيد من التخفيض	.....	
مبيعات و عمليات لا تستفيد من التخفيض	.....	
المبلغ الإجمالي لرقم الأعمال الخاضع (1)	.....	
عمليات معفاة	.....	
.....	.....	
.....	.....	
المبلغ الإجمالي لرقم الأعمال المعفى (2)	.....	
المبلغ الإجمالي لرقم الأعمال المحقق (1) + (2)	.....	

ب .....في .....

ختم و إمضاء المصرح

ملاحظة : إذا قمتم بتصريح باسم تركة المكلف بالضريبة المتوفى، اذكروا في أسفل الإمضاء أسمائكم و ألقابكم و عنوانكم.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

DIRECTION GENERALE DES IMPOTS

REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

Série GN°13 (1993)

Matricule Fiscal .....

DIRECTION DES IMPOTS DE LA WILAYA

Indiquez ci-contre la lettre et le numéro d'article de votre Imposition établie au titre de l'année précédente .....

INSPECTION DES IMPOTS

DECLARATION DES BENEFICES NON COMMERCIAUX

IMPOT SUR LE REVENU GLOBAL

(Régime de la déclaration controlée)

Timbre à date de l'inspection

Déclaration à faire parvenir avant 1er avril à l'inspection du lieu d'exercice De la profession ou du principal établissement. Le pli doit être affranchi s'il est adressé par poste

(Professions non commerciales
ANNEE 20..
(Résultats de l'année 20

I RENSEIGNEMENTS RELATIFS AU DECLARANT

Nom et prénoms du déclarant ou dénomination et forme de la société : .....

.....

Date de naissance : .....N° de téléphone : .....N° CCP ou bancaire .....

Nature de la profession .....

Lieu de l'exercice de la profession ou du principal établissement en Algérie :

- au 1er janvier 19.....
- au 1er janvier 19.....

(En cas de changement d'adresse en cours d'année)

Lieu des différents établissements (en cas de pluralité d'établissements) :

.....

.....

.....

Nom, Prénoms, Adresse et matricule fiscal du comptable : .....

.....

Lieu du domicile du déclarant :

- au 1er janvier 19.....
- au 1er janvier 19.....

(En cas de changement d'adresse en cours d'année)

Pour les sociétés de personnes et assimilées, remplir le cadre suivant :

Nom et Prénoms des associés	Part de bénéfices (%)	Adresse	Matricule fiscal
.....	.....	.....	
.....	.....	.....	
.....	.....	.....	

II RENSEIGNEMENTS DIVERS :

SERVICES ASSURES de façon régulière et rémunérés par des salaires :

Désignation de l'employeur	Nature des services	Montant des salaires
.....	.....	.....
.....	.....	.....

Personnel SALARIE Nombre de salariés : ..... Montant brut des salaires : .....

Remarque : Cette déclaration doit être souscrite par les contribuables dont les recettes professionnelles brutes excèdent 300.000 DA ainsi que ceux qui sont en mesure de déclarer exactement le montant de leur bénéfice net et de fournir à l'appui de leur déclaration toutes les justifications nécessaires.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

ELEMENTS D'IMPOSITION

	A. RECETTES		DA	CT
01	Montant total des recettes brutes professionnelles y compris les remboursements de frais	AA	.....	
02	A déduire			
02	- Débours payés pour le compte des clients	AB	.....	
03	- Honoraires retrocédés	AC	.....	
04	Montant net des recettes	AD	.....	
05	Produits financiers	AE	.....	
06	Gains divers	AF	.....	
	B - DEPENSES PROFESSIONNELLES			
08	Achats	BA	.....	
09	Petit outillage	BB	.....	
10	Fournitures de bureau	BC	.....	
11	Loyers et charges locatives	BD	.....	
12	Location de matériel et de mobiliers	BE	.....	
13	Entretien et réparations	BF	.....	
14	Chauffage, eau, gaz, électricité	BG	.....	
15	Honoraires ne constituant pas des rétrocessions	BH	.....	
16	Frais de voiture automobile	BJ	.....	
17	Autres frais de déplacement	BK	.....	
18	Frais de réception, de représentation et de congrès	BL	.....	
19	Frais d'actes et de contentieux	BM	.....	
	Frais de personnel :			
20	- Salaires nets et avantages en nature	BN	.....	
21	- Charges sociales sur salaires parts patronales et ouvrières	BP	.....	
22	Charges sociales personnelles	BR	.....	
	Impôts et taxes			
23	- Taxe professionnelle	BS	.....	
24	- Versement forfaitaire	BT	.....	
25	- Taxe foncière	BU	.....	
26	Frais financiers	BV	.....	
27	Primes d'assurance	BW	.....	
28	Cotisations syndicales et professionnelles	BX	.....	
29	Charges excpetionnelles	BY	.....	
30	Total (ligne 6 à 29)	BZ	.....	
	C - DETERMINATION DU RESULTAT			
31	EXCEDENT (ligne 07 - ligne 30)	CA	.....	
02	plus value à court terme	CB	.....	
33	plus value à long terme	CC	.....	
34	Gain net en capital sur cession et droits sociaux	CD	.....	
35	Divers à reintégrer	CE	.....	
36	Bénéfices	CD	.....	
37	Total (ligne 31 à 36)	CG	.....	
38	Insuffisance (ligne 30 - ligne 07)	CH	.....	
39	Frais préliminaires	CJ	.....	
40	Dotations aux amortissements	CK	.....	
41	Divers à déduire	CL	.....	
42	Déficit	CM	.....	
43	Total (ligne 38 à 42)	CN	.....	
	(*) Bénéfice (ligne 37 - 43)	CO	.....	
	(*) Déficit (ligne 43 - 37)	CP	.....	
	(*) A déclarer à l'impôt sur le revenu global (IRG) A ..... Le ..... Signature			

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

..... في ..... بـ

MINISTERE DES FINANCES
DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

REPUBLIQUE ALGERIENNE

(30) ‘ .

Date de Réception
.....

Direction Générale des Impôts

DECLARATION

D'EXISTENCE

Souscrite par un contribuable
relevant de :

Direction des Impôts
de la Wilaya

— Impôt sur les bénéfices des sociétés (I.B.S.)

d

.....
..... 1)

— Impôt sur le revenu global (I.R.G.)

Série G 8 (2007) - Imp. Officielle, Alger

Nom et prénoms ou raison sociale : .....
Dénomination commerciale : .....

Adresse du siège social : .....

N° Registre du Commerce : ..... N° C.C.P.ou bancaire : .....

N° de la carte d'artisan ou N° d'agrément : ..... Tél. : .....

NIS : | | | | | | | | | | | | | | | NIF : | | | | | | | | | | | | | | |

Adresse de l'établissement en Algérie (Sociétés étrangères) (2) : .....

Qualité du déclarant : propriétaire - Locataire - Gérant libre - Gérant (1) : .....

Date de début de l'activité : .....

FORME JURIDIQUE DE L'ENTREPRISE

(Cocher la case correspondante)

- ☐ Entreprise individuelle.Société coopérative.
- ☐ Société de fait.Entreprise publique.
- ☐ Société en nom collectif.Etablissement public.
- ☐ Association en participation.Société d'économie mixte.
- ☐ Société civile professionnelle. unité économique locale (Wilaya ou Commune).
- ☐ Société à responsabilitélimitée.Autres : .....
- ☐ Société par actions.
- ☐ Société étrangère : (indiquer la forme juridique) : .....

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

Nature de l'activité principale :.....

Autres activités secondaires : .....

Adresses des autres établissements secondaires : .....

....

....

....

Lieu où est tenue la comptabilité : .....

Nom et adresse du comptable : .....

(1) Rayer les mentions inutiles.

(2) Pour les sociétés étrangères, joindre une copie conforme à l'original du ou des contrats de travaux ou d'études

Certifié exact par le déclarant soussigné qui reconnait avoir été mis au courant de ses obligations fiscales.

la présente déclaration doit être déposée dans les trente (30) premiers jours qui suivent le début de l'activité, auprès de l'inspection des Impôts compétente.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

المديرية العامة للضرائب
مديرية الضرائب لولاية

مفتشية

قباضة

بلدية

مركز الضرائب الجواري

التصريح برقم الأعمال التقديري للضريبة الجزافية الوحيدة لسنة

الفترة من إلى

تصريح يودع آخر اجل ديسمبر لسنة بداية النشاط

المكلفين الجدد بالضريبة

معلومات خاصة بالمكلف بالضريبة
الاسم و اللقب
اسم الشركة
طبيعة النشاط
نشاطات أخرى
نشاط معفى
عنوان النشاط
عنوان إقامه المكلف بالضريبة
رقم التعريف الجبائي
رقم السجل التجاري
رمز النشاط
رقم بطاقة الحرفي
رقم المادة
رقم الهاتف
البريد الإلكتروني
رقم الحساب البنكي الحساب البريد الجاري

الأجور
عدد الأشخاص الموظفين
مبلغ الأجور المدفوعة
مبلغ الأعباء الاجتماعية لمدفوعة

هذه المعلومات يجب ان تتطق بالسنة ن

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر